مراسلات أممية

رأسمالية مفترسة واستبدادية في أزمة

مراسلات أممية

مارس 2025

◊ التجمع الشيوعي الثوري (لبنان): لأجل دولة علمانية، ديمقراطية وثورية في فلسطين التاريخية

◊ جمهورية الكونغو الديمقراطية: صراع متعدد العواقب

المحتويات

مايو 2025

فلسطين: التجمُّع الشيوعي الثوري (لبنان) 03
لأجل دولة علمانية وديمقراطية وثورية في فلسطين التاريخية
فرنسا: أنطوان لاراش الوضع في فرنسا والجبهة الوطنية ومهام الثوريين 05
الدولة الإسبانية: أليكس فرانسيس وبلانكا مارتينيز طرق جديدة لحل مشكلة السكن القديمة 11
خايمي باستور مؤتمر الحزب الاشتراكي العمالي الإسباني: ليس بِرَصِّ الصفوف حول الزعيم يُصدُّ اليمين..... 16
جمهورية الكونغو الديمقراطية: بول مارسيال جمهورية الكونغو الديمقراطية: صراع متعدد العواقب 19
صربيا: فلاديمير أونكوفسكي كوريتشا مظاهرات طلابية في صربيا: "ليس للحركة أن تتوقف الآن 22
الاقتصاد
روماريك غودين رأسمالية مفترسة واستبدادية في أزمة 26
فلسطين
صلاح الحموري بعد وقف إطلاق النار، المقاومة مستمرة..... 36

مراسلات أممية
http://alomamia.org

مراسلات اممية

الملحق الشهري لجريدة المناضل-ة؛ المغرب
www.almounadila.info

مراسلات اممية

مجلة إعلامية وتحليلية تصدر تحت مسؤولية المكتب التنفيذي للأممية الرابعة.

ملحق شهري؛ جريدة المناضل-ة

الترجمة، والإخراج: فريق عمل مراسلات أممية
العدد صفر، أكتوبر 2024.

المقالات لا تمثل بالضرورة وجهة نظر هيئة التحرير.

يُسمح بإعادة النشر شريطة ذكر المصدر.

حتى يتسنى للمراسلات الأممية الاستمرار، عرفوا-ن بها! اشترك-ي الآن!

صوت أممي باللغة العربية

ببالغ السرور بتنا اليوم قادرين على إصدار مجلتنا مراسلات أممية باللغة العربية، شقيقة لـ انترناشيونال فيوبونت الانجليزية و انبركور الفرنسية. يندرج هذا المشروع، الصادر بإشراف مكتب الأممية الرابعة، في استمرار لمختلف الإصدارات المنجزة باللغة العربية: المناضل-ة والخطوة [للاستكمال] . لكن الأحداث الجارية بالشرق الأوسط منذ سنة حدت بنا إلى الاهتداء إلى سبيل مجلة ذات استهداف دولي. تُبرز حرب الإبادة في فلسطين، متبوعة بالهجمات على لبنان وقريبا على إيران، من قبل إسرائيل، الحاجة الملحة إلى رد فعل عالمي، نسعى إلى الإسهام فيه. كما يوضح تعاونُ الأنظمة العربية بالمنطقة البغيضُ مع الدولة الصهيونية ضرورة بناء بديل. لا سيما أننا نعلم بأن منع المظاهرات في جل البلدان الناطقة بالعربية يطابق خوفا هائلا من التعبئات التي من شأنها إعادة الوصل مع الربيع العربي وزعزعة تلك الدول، ومن ثمة السيطرة الامبريالية.

يتمثل مشروع مراسلات أممية في الإسهام في بديل للامبريالية – الأمريكية والأوربية بالمقام الأول، لكن دون تنازل لسائر القوى الكبرى، الصين أو روسيا، التي تعارك كلها من أجل السيطرة على العالم، ولا للرأسمالية التي باتت أزمتها جلية عبر العواقب المدمرة للازمات البيئية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. تندرج معركتنا في حفز لنضالات المستغلين/ات والمضطهدين/ات، وبوجه خاص من أجل حقوق النساء ومجتمع الميم-عين، ومن أجل المساواة والتحرر، ومن أجل مجتمع اشتراكي ايكولوجي.

وليست مجلتنا بالطبع غير إسهام متواضع في هذا المشروع الثوري. لكننا نأمل أن يتيح نشرٌ في الآن ذاته لمقالات تحليل للوضع في بلدان عديدة وللوضع العالمي، وسردا للنضالات الاجتماعية ولعناصر توجه من اجل الفعل صوب المناضلين/ات الذين يستشعرون العزلة في بلدان تحكمها أنظمة مستبدة، قلنا نأمل أن يتيح شدَّ العضُد ومنحَ تماسك يتيح المساعدة على الفعل.

ستتقاسم مراسلات أممية، في وهلة أولى، مقالات مترجمة بجهودنا، منشورة عادة في انتناشيونال فيوبونت وانبركور، كي نقترح بسرعة مقالات تتناول بنحو خاص المنطقة الناطقة بالعربية. لذا عرّفوا بمراسلات دولية وبموقعها وبشبكاتها الاجتماعية، من أجل الإسهام في بناء صوت أممي، اشتراكي ايكولوجي وثوري للقرن 21

لبنان

لأجل دولة علمانية ديمقراطية ثورية، في فلسطين التاريخية

بقلم؛ التجمع الشيوعي الثوري – لبنان

ثمة شبه إجماع، لدى المراقبين والمحللين السياسيين، حول واقع أن الحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة هي الأشرس، والأشد إجراماً وفتكاً، بين الحروب التي شهدها العالم، في هذا القرن، الواحد والعشرين. ولقد أعلنت وزارة الصحة في غزة، يوم السبت، 15 شباط/فبراير، الحالي، ارتفاع حصيلة ضحايا هذه الحرب على القطاع المدمر إلى 48 ألفا و264 شهيداً، علاوة على 111 ألفا و688 مصاباً، نسبة ٌعالية جداً بينهم من النساء والأطفال، والعُجَّز، وذلك منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول .2023

التجمُّع الشيوعي الثوري

التجمُّع الشيوعي الثوري منظمة متعاطفة مع الأممية الرابعة في لبنان

هذا ومن المعتقد ان ثمة تحت ركام المباني المدمرة – وهي الغالبية العظمى لمباني القطاع - اكثر من 14الف ضحية لم يتم انتشالهم الى الآن. هذا مع العلم أن الحصيلة الحقيقية للحرب المشار إليها قد تتجاوز الأرقام الواردة أعلاه بكثير، إذا أخذنا بالاعتبار العدد الفعلي غير المعروف حتى الآن للجثث الباقية تحت الأنقاض، والعدد الهائل من الجرحى الذين لم يتم إسعافهم، بسبب تدمير الإسرائيليين للمشافي، والمستوصفات، والحصار الخانق الذي ضربوه على القطاع، بخصوص كل شيء، ولا سيما الأدوية والأجهزة الطبية، فضلاً عن الطعام، والشراب ووسائل التدفئة، وما إلى ذلك من أسباب البقاء على قيد الحياة، الامر الذي دفع محكمة العدل الدولية للقبول بوضع يدها على الدعوى التي أقامتها حكومة افريقيا الجنوبية ضد الدولة الصهيونية، كما جعلت المدعي العام لمحكمة الجنايات الدولية يدعي على كل من رئيس حكومة اسرائيل، ناتانياهو، ووزير دفاعها السابق، يوآف غالانت، بتهمة اقتراف جرائم حرب وتطهير عرقي.

التواطؤ الامبريالي

والجدير بالذكر أن هذا الأمر تم ويتم بمباركة من الكثير من حكومات العالم، الرأسمالية، ولا سيما في الغرب الاستعماري، مع مشاركة أساسية كثيفة وحاسمة من جانب الولايات المتحدة الأميركية، هذه المرة، وبالصورة الأكثر وقاحة وكلبية، سواء في ظل الإدارة الديمقراطية، قبل 20 كانون الثاني/ يناير الماضي، أو في ظل حكومة ترامب الجمهورية الحالية. وذلك بالأسلحة شديدة التدمير، التي كان آخر تجلياتها إفراج إدارة ترامب عن صفقة كبرى إلى إسرائيل سبق أن جمَّدها الرئيس بايدن، تتضمن عدداً كبيراً من القنابل زنة الواحدة منها طن من المتفجرات! كما بالدعم المالي الكبير، وبات يصل في الفترة الأخيرة إلى عشرات المليارات من الدولارات. فضلاً عن الإسناد المخابراتي، بشتى الإمكانات الموجودة بحوزة الجيش الأميركي. بالإضافة الى استخدام الفيتو المتكرر امام مجلس الامن لمنع وقف حر ب استمرت أكثر من سنة وثلاثة أشهر، أطول حرب تشنها إسرائيل منذ إعلان قيامها، في 1948، وإلى الضغط المتواصل لأجل الحيلولة دون ادانة اسرائيل امام المنظمات الدولية، ولا سيما امام محكمتي العدل، والجنايات، الدوليتين.

والاخطر من ذلك ما يعلنه الرئيس ترامب عن دعمه لتهجير سكان غزة الى مصر والاردن، ولسياسة اقصى اليمين الاسرائيلي الرافض حتى لحل الدولتين، ولأي استعادة من جانب الشعب الفلسطيني لأ ي من حقوقه الوطنية التاريخية، والذي يتولى حاليا تصعيد عملية الاستيطان في الضفة الغربية وهدم المدن وإجلاء السكان، وتكثيف القتل والاعتقال التعسفي، في الوقت نفسه الذي يهدد فيه باستئناف حرب الإبادة في غزة.

> «أعلن ترامب دعمه تهجير سكان قطاع غزة إلى مصر والأردن، بتواطئ مع سياسات اليمين الإسرائيلي المتطرف الذي يرفض حتى حل الدولتين».

هذا في حين نلاحظ أن هذا الواقع، وما يكشفه من ممارسات إجرامية يندى لها الجبين، لم يفلح الى الآن في استنهاض الحد الادنى من مشاعر التضامن الحقيقي مع الشعب الفلسطيني، لدى الانظمة العربية، والمواقف الفعلية ضد تلك الممارسات وضد مقترفيها، ولا سيما ضد الكيان الصهيوني، مع ما يستدعيه ذلك من خطوات صلبة وحازمة ضده، من ضمنها قطع العلاقات معه. ناهيكم عن قطع النفط والغاز عن كل الدول المساندة لأفعاله الإجرامية.

حرب دون قيود

في شتى الأحوال، إن ما أوردناه أعلاه يكشف للمرة الألف واقع الدولة الصهيونية - التي شكَّل أساسَها المعنوي، وحتى المادي، إعلان مسؤول بريطاني كبير ما سمي بوعد بلفور، إبان الحرب العالمية الأولى، مع ما تلا ذلك من انتداب بريطانيا الاستعمارية على فلسطين، لأجل تسهيل تنفيذ هذا الوعد، عبر الهجرات اليهودية، المسهَّلة وحتى المحمية، من جانب الغرب الاستعماري، ومن ثم ضمان الامبرياليات الغربية، بوجه خاص، اتخاذ الأمم المتحدة في العام 1947، قرار تقسيم فلسطين – الدولة الصهيونية، نقول، بما هي دولة كولونيالية استيطانية تمثل قبل كل شيء مصالح هذا الغرب، بوجه أخص، ويؤمن لها، بالمقابل، كل وسائل البقاء، كما نشهد حالياً، على حساب شعب آخر تمتد جذوره في فلسطين التاريخية إلى آلاف السنين.

ومن الواضح أن هذه الدولة، بما هي دولة استيطان وتوسع وتهجي ر واحتقار لكل القوانين الدولية، تعتبر أن بقاءها لن يمكن استمراره إلا بالحروب التي تتواصل منذ نشوئها، مخلفة الكثير من الضحايا، وأشكال الدمار والعذابات والبؤس، وكل الانتهاكات المشينة للكرامة الإنسانية، منذ حرب 1948، التي أدت، بين ما أدت إليه، إلى تهجير معظم سكان فلسطين الاصليين، إلى حرب 1956 ضد مصر وقطاع غزة، إلى حرب 1967 ضد

فلسطينيون يرفعون الأعلام اللبنانية واليمنية أثناء مظاهرة ضد اغتيال حسن نصر الله من قبل إسرائيل،

مصر وسوريا والأردن، إلى اجتياح لبنان في العام 1982، فالحرب على لبنان، مجدداً، في العام 2006. ناهيكم عن الحروب العديدة على غزة، منذ العام 2008، وصولاً الى الحرب الأخيرة على ك ل من غزة ولبنان، وما رافق ذلك من تدمير هائل للقرى والمدن، ورف ض لإنهاء احتلال الدولة تلك، سواء لغزة، أو للعديد من المواقع داخل الجنوب اللبناني، فضلاً عن احتلال اكثر من خمسمئة كلم مربع من الاراضي السورية!

وهو ما يضاف، حتماً، الى الغارات الجوية على ايران والتهديدات بالحرب ضدها، بحجة منعها من امتلاك السلاح النووي(الذي تمتلكه بالمناسبة اسرائيل)، الأمر الذي ينذر بشر مستطير، إذا أخذنا بالاعتبار امتلاك الدولة الصهيونية اكثر من مئتي رأس نووي، وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، واستعدادها، كما يبدو من وقائع تلك الحروب، الى بلوغ أقصى مدى في التدمير والإبادة، في مسعاها، بحسب ادعاءاتها، للدفاع عن نفسها! وهو ما يكشف مخاطر حقيقية، في الآتي من أفعالها، واحلامها التوسعية الإجرامية، لحروب قد تتطور الى استخدام السلاح النووي، ووضع العالم بأسره على شفير حرب عالمية لا تبقي ولا تذر!

من أجل هجوم مضاد

لأجل ذلك، وفي حين نبدي حرصنا، في الاممية الرابعة، على حق الشعوب في الحرية والكرامة، والمساواة، والسيادة على ارضها، وحق تلك التي تعاني ظلماً طويل الامد، قائماً على التهجير والإبادة وشتى اشكال القهر والاضطهاد، في تقرير مصيرها، بحرية؛ وإذ ندرك، في الوقت نفسه، أن أنظمة العار العربية، التي إذ تمارس الاستبداد والاستغلال الشديدين ضد شعوبها، تحني رؤوسها بالكثير من الذل والإذعان للحكومات الإمبريالية، والشركات الرأسمالية العالمية، ولا تجد غضاضة في غض النظر عن أفعال الكيان الصهيوني المشينة، وحتى في الهرع للدخول في اتفاقيات التطبيع معه، لن تكون بمنأى عن الحساب العسير الذي قد تواجهها به، في القادم من الأيام، شعوبها، وهو ما تؤكده الانتفاضات التي خاضتها تلك الشعوب في العقدين الاخيرين من هذا القرن، لأسباب تتعلق بالعدالة الاقتصادية والاجتماعية، والتي قد تتجدد، قريباً، ولكن لتجمع هذه المرة بينها وبين النضال لأجل الكرامة الوطنية؛ وإذ نحيي، بالكثير من الإعجاب والتفاؤل التحركات المفعمة بالشهامة والمشاعر الإنسانية ضد إسرائيل، وتضامناً مع الشعب الفلسطيني، لدى شبيبة الحواضر والمدن الكبرى، في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية، بوجه أخص، ناهيكم عن شبيبة بلدان أخرى عبر العالم؛ وإذ نتذكر باعتزاز موقف الاممية الجازم، في العام 1947، ضد قرار التقسيم، ندعو إلى التنسيق والتعبئة الحثيثين، مع كل القوى والمنظمات والأفراد، في بلداننا، وعبر العالم، التي يمكن اللقاء معها على قاعدة التصور الوارد اعلاه، لأجل الكفاح المشترك من أجل المطالب التالية:

«عاجلاً أم آجلاً، سيتعين على الأنظمة العربية المتواطئة تقديم الحساب لشعوبها».

1- تسريع اتخاذ محكمتي العدل والجنايات الدوليتين قرار الأولى باعتبار الحرب الإسرائيلية على غزة حرب إبادة جماعية، وبدعوة المنظمة العالمية للأمم المتحدة للاجتماع على اساس قاعدة الاتحاد من أجل السلام، والعمل على إنزال العقوبات الضرورية بالكيان الصهيوني، ومن ضمنها قطع شتى العلاقات، سواء الدبلوماسية أو الاقتصادية معه، على المستوى العالمي، وسحب الاعتراف بشرعية الدولة الصهيونية، وبعضويتها في الأمم المتحدة، واعتبار تزويدها بالأسلحة جريمة ضد الإنسانية؛ وقرار الثانية باعتبار كل الوزراء في حكومة نتانياهو، وكل الضباط الكبار في جيشه، الذين شاركوا في اتخاذ القرار بتلك الحرب الإجرامية، أو في تطبيقه، مجرمي حرب يجب ملاحقتهم في أي دولة يمرون فيها، او ينتقلون اليها.

2- الضغط لأجل اتخاذ الجمعية العامة، ومجدداً على اساس قاعدة «الاتحاد من اجل السلام»، التي تم اعتمادها في اكثر من مناسبة، ولا سيما خلال كل من الحرب الكورية، عام 1950، وحرب قناة السويس، في العام 1956، القرار بنزع السلاح النووي المتوافر لدى الكيان الصهيوني، وكل اسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها.

«وكل الضباط الكبار في جيشه، الذين شاركوا في اتخاذ القرار بتلك الحرب الإجرامية، أو في تطبيقه، مجرمي حرب يجب ملاحقتهم في أي دولة يمرون فيها، او ينتقلون اليها».

3- تفكيك الدولة الصهيونية، ك» دولة لليهود»، وإقامة دولة ديمقراطية علمانية ثورية محلها، تتيح لكل من يريد من الفلسطينيين المشتتين خارج وطنهم التاريخي العودة اليه، إذا شاؤوا، والتمتع مع كل سكان فلسطين التاريخية الباقين، أكانوا يهوداً أو عرباً، بحقوق متساوية، على اساس المواطنية الكاملة، «وهذا يتطلب رفض يهود دولة اسرائيل الحالية للصهيونية، ومشاركتهم في ثورة عربية حاملة لدينامية ديمقراطية وعلمانية واشتراكية.»

الوضع في فرنسا والجبهة الشعبية الجديدة ومهام الثوريين

بقلم أنطوان لاراش ANTOINE LARRACHE

الوضع في فرنسا مطبوع بالأزمة العامة للرأسمالية، وبأزمة موقعها في ميزان القوى الدولي. توجد اليوم في حالة توازن غير مستقر إلى حد كبير، وقد تترجح إلى هيمنة اليمين المتطرف، على غرار بلدان أخرى عديدة.

الرأسمالية الفرنسية مصطدمة بالأزمة الاقتصادية العالمية. فالبلد في حالة شبه انحسار اقتصادي، وعجز ميزانيته متنام (6% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2024)، لدرجة أن وكالات التصنيف الائتماني خفضت تصنيف ديون فرنسا عدة مرات (من AAA إلى AA2 بين العامين 2012-2015 ثم إلى AA3 في العام 2024). ويعاني أحد قطاعاته التقليدية، أي صناعة السيارات، من أزمة، ولا سيما عجزه عن الانتقال إلى السيارات الكهربائية. ويلغي قطاع التجارة آلاف الوظائف (لا سيما في أوشان وكازينو). وبوجه عام، أحصت نقابة الكونفدرالية العامة للعمل CGT ، للفترة من يوليو إلى نوفمبر 2024، 120 خطة تسريح من العمل، وهو ما يمثل ما بين 130 000 و 200 000 وظيفة منذ سبتمبر 2023. وقد تكون الأرقام الفعلية أعلى بكثير، بحساب الوظائف المترتبة. وتشمل إلغاءات الوظائف هذه تسريحات مباشرة وحالات تقاعد لم تُعوض، ما يؤدي إلى زيادة عبء العمل. ومن جهة أخرى يشهد البلد تزايدا، حيث يعيش 8.1% من السكان في فقر (بأقل من 1 000 يورو شهريًا، أو 1 500 يورو لزوجين بدون أطفال).

وقد طبقت حكومتا بارنييه وبايرو تخفيضات جذرية في الإنفاق العام في الميزانية، بما يصل إلى 60 مليار يورو، وتواجه خدمات عامة مختلفة صعوبات كبيرة. تلك حال التعليم، برغم تأجيل تخفيضات الوظائف المقررة في ميزانية العام 2025، وفي قطاع الصحة (تم تسجيل العديد من الوفيات في المستشفيات بسبب بطء وتيرة العلاج أو نقص الموظفين)، وفي الوظيفة العمومية المحلية حيث يؤدي خفض فرص العمل إلى زيادة صعوبة إدارة المجالس المحلية، وفي الجامعات، الخ. هذا فضلا عن الخصخصة الزاحفة في الشركة الوطنية لسكك الحديد الفرنسية (SNCF) وشركة النقل الحضري (RATP)، والتي تجري تدريجيًا مع الانفتاح على المنافسة ثم بيع الخطوط.

رد الفعل الإمبريالي على الصعوبات

لذا يتجه الميل العام نحو أفول اقتصادي حاد جدا. وفي الآن ذاته، فشلت الإمبريالية الفرنسية في معظم البلدان الأفريقية حيث كانت تهيمن في شكلها الإمبريالي الحديث، أي أفريقيا الفرنسية FRANÇAFRIQUE. اضطرت فرنسا إلى سحب قواتها من مالي (فبراير 2022)، وبوركينا فاسو (فبراير 2023)، والنيجر (أواخر عام 2023)، وكوت ديفوار (فبراير 2025)، وتشاد (ديسمبر 2024)، والسنغال (سبتمبر 2025؛ وأصبحت مصالحها الاقتصادية والسياسية موضع طعن. وقد جرت هذه الانسحابات بمبادرة من الأنظمة، إما بسبب استياء الشعوب أو بسبب ظهور تأثيرات منافسة، لا سيما من روسيا والصين.

> "لقد تناوبت الأحزاب اليمينية المتحدرة من الديغولية والاشتراكية الديمقراطية على السلطة، ولكن بصعوبة متزايدة في إعادة إنتاج نفسها".

وردًا على ذلك، تواصل فرنسا أو حتى تعزز هيمنتها على مستعمراتها المتبقية. على هذا النحو، يسعى ماكرون إلى وقف عملية إنهاء الاستعمار في كاناكي بإجراء استفتاء ثالث في العام 2021، برغم كوفيد19-، وحاول توسيع الهيئة الناخبة لتشمل جميع القاطنين وترحيل المناضلين إلى المتروبول. و رد بالقمع على المطالب الاجتماعية في غواديلوب والمارتينيك وغويانا الفرنسية، بينما تُستخدم مايوت الآن حقل تجريب واسع النطاق للسياسات العنصرية، مع إلغاء حق الأرض، الذي كان يمنح أي شخص مولود في فرنسا جنسيتها.

وبوجه الإجمال، تسعى سابع أكبر قوة عسكرية في العالم إلى بناء "دفاع أوروبي" حولها. بهذا النحو ، من المتوقع أن يكلف قانون البرمجة العسكرية المقبل 413 مليار يورو على مدى 5 سنوات، أي الضعف في 10 سنوات، بينما يصرح ماكرون إنه يتمنى"تمويلا أوروبيا مشتركا كثيفا لشراء وإنتاج المزيد".

اهتلاك أحزاب تدبير الوضع

الأزمة والحالة هذه معممة، وتواجه الحكومات البرجوازية التقليدية صعوبة كبيرة في حلها. فمنذ زهاء عشرين عامًا، تناوبت الأحزاب اليمينية المنبثقة عن الديغولية والاشتراكية-الديمقراطية على السلطة، ولكن بصعوبة متزايدة في إعادة إنتاج نفسها. وقد أجرى الحزب الاشتراكي انعطافا يمينيًا بشكل خاص في ظل رئاسة فرانسوا هولاند (2012-2017)، مضيفًا إلى الليبرالية الاقتصادية التي بدأها ليونيل جوسبان في أواخر التسعينيات، تشديدا للقمع وللسياسات العنصرية، ومواصلةً لتدمير الضمان الاجتماعي، لا سيما بإصلاحات التقاعد والإصلاحات ضد العاطلين، وهجمات على قانون العمل والتمثيل النقابي. بيد أن النتائج الانتخابية للحزب اليميني "الجمهوريون" والحزب الاشتراكي تقلصت تدريجيًا، بتراجع فرانسوا فيون إلى المركز الثالث في العام 2017، والنتائج الهزيلة(4,78 %) لفاليري بيكريس في 2022 فيما يخص «الجمهوريون»، بينما تراجعت نتائج مرشحي

الحزب الاشتراكي بينوا هامون (6٪) وآن هيدالغو (1.75٪) . في حين بلغت نسبة مارين لوبين 21% في عام 2017 و23% في عام 2022، وجان لوك ميلانشون 20% في عام 2017 و22% في عام 2022.

هكذا إختل المِلاك السياسي البرجوازي التقليدي اختلالا عميقا. وقد نجح ماكرون، الوزير السابق في عهد هولاند، في الجمع بين الناخبين المعتدلين من اليمين التقليدي والأكثر تيامنا في الحزب الاشتراكي، وخرج منتصرًا من آخر انتخابين رئاسيين. لكن قاعدته محدودة جدًا، حيث بلغت نسبته 18% و20% من الناخبين المسجلين في الجولة الأولى في عامي 2017 و2022. وهي تجنح إلى الانكماش أكثر: لم يحصل التحالف الذي بُني حول ماكرون، في الانتخابات التشريعية الأخيرة، سوى على 26% فقط من الأصوات و43% من النواب في العام 2022، ثم 22% من الأصوات و29% من النواب في العام 2024. والواقع أن قاعدته الاجتماعية تتكون أساسًا من الشرائح العليا المأجورة(الأطر) والطبقة السائدة. وتتجه القطاعات الرجعية بشكل متزايد إلى اليمين، نحو إريك زمور، وإريك سيوتي، وبالطبع نحو التجمع الوطني، في حين أن اتحاد اليسار في الانتخابات التشريعية الأخيرة أفقده الفئات الوسطى التي كانت تصوت تقليديًا للحزب الاشتراكي بعودتها إلى الحظيرة.

انتخب ماكرون في جولة انتخابات الرئاسة الثانية، في العام 2017، كما في العام 2022، ضد مارين لوبين، وبالتالي استفاد بشكل كامل من "الجبهة الجمهورية" التي تتكون من الأحزاب التي تدعو إلى التصويت ضد اليمين المتطرف. لذلك بدا ماكرون دائمًا بنظر الشرائح الوسطى كأفضل وسيلة، منذ الجولة الأولى، لمنع وصول لوبين إلى السلطة.

وقد ركز قسما كبيرا من حملاته الانتخابية على هذا الموضوع، ووعد بفرض تراجع اليمين المتطرف. ولكن هذا الوعد لم يدم طويلًا، حيث تخلت الطبقات الشعبية بشكل متزايد عن التصويت لماكرون لصالح ميلانشون بالنسبة للطبقات الواعية و/أو المصنفة عرقيا، و لصالح لوبين بالنسبة للشرائح التي تخشى انحدارا طبقيا.

خطر فاشي ملموس أكثر فأكثر

على هذا النحو، يتقلص"الوسط"، لصالح يسار متحول و لصالح اليمين المتطرف. وهذا الأخير هو الذي يشهد نموًا مذهلًا بشكل خاص، حيث لم تعد "الجبهة الجمهورية" كافية لوقف تطوره: في 39 دائرة انتخابية (من أصل 577) في الانتخابات التشريعية لعام 2024، تم انتخاب مرشحي حزب التجمع الوطني منذ الجولة الأولى.

وفضلا عن ذلك، نرى ارتفاعا مخيفا في مساندة التجمع الوطني داخل الشرطة والجيش. فقد ارتفعت نسبة التأييد في الشرطة من 51% في العام 2015 إلى 67% في المراتب الدنيا من التسلسل الهرمي في العام 2022، وفي الجيش تقدر بأكثر من 50%. وهي في الواقع عصابات مسلحة متعاطفة مع اليمين المتطرف. وينبغي ربط هذا الأمر بالمقال الذي نشره 20 جنرالًا في 21 أبريل 2021 -في إشارة إلى محاولة الانقلاب التي قام بها الجنرالات في العام -1961 في مجلة "VALEURS ACTUELLES" اليمينية المتطرفة والذي جاء فيه "نعم، إذا اندلعت حرب أهلية، سيحافظ الجيش على النظام على أرضه" (1). هذا مع ترجح قطاعات كبيرة من البرجوازية الفرنسية نحو اليمين المتطرف. هكذا، "يعتمد فرانسوا أسيلان FRANÇOIS ASSELIN ، رئيس اتحاد الشركات الصغيرة والمتوسطة، على استطلاع للرأي أجرته منظمته ليؤكد أن «التجمع الوطني أقل تخويفاً لرجال الأعمال من الجبهة الشعبية الجديدة». ومن جانبه، يعتقد ميشيل بيكون MICHEL PICON ، رئيس اتحاد شركات القرب (U2P)، أن أرباب العمل الصغار "يعبرون عن حاجة قوية للنظام والحزم وإعادة تأسيس تراتبية للقيم" (2). ويتكاثر أضراب بالوري وبروغلي في حين أشارت صحيفة فاينانشيال تايمز إلى أن "رؤساء الشركات الفرنسية الكبرى يسارعون إلى إجراء اتصالات مع اليمين المتطرف بزعامة مارين لوبين".

وتتزايد تدريجيًا هجمات الجماعات الفاشية ضد الأشخاص المصنفين عرقيا وضد مجتمع الميم-عين والمعتصمين والاجتماعات النضالية. وفي فبراير الماضي، تعرض أحد المناضلين اليساريين للطعن، ولحسن الحظ دون إصابة خطيرة. واحتل اليمين المتطرف مكانًا مهمًا في بعض التعبئات الاجتماعية مثل "السترات الصفر" (GILETS JAUNES) وتعبئة المزارعين، لا سيما من خلال التنسيقية الريفية التي تشهد نموًا كبيرًا (حيث ارتفع عدد رئاسات الغرف الزراعية من 3 إلى 14 بين عامي 2019 و2025، مع تسجيل نسب تفوق 30% في العديد من المقاطعات).

ثمة إذن العديد من خصائص الفاشية موجودة بالفعل في البلد. وتنقص نقطة أساسية واحدة: وجود حزب فاشي جماهيري. لكن هذا العنصر، للأسف، قابل للتحقق، عند رؤية طوابير الانتظار المذهلة عند توقيع كتاب جوردان باردیلا (3) أو الحضور في تجمعات حزب التجمع الوطني.

يسار في عز إعادة تشكيل

وفي الطرف المواجه، يتغير اليسار بقوة. وكما رأينا، بات الحزب الاشتراكي، الذي كان مهيمنًا على اليسار لثلاثين عامًا، بالغ الضعف ويعاني من تناقضات كبيرة. يدعي أن عدد أعضائه يبلغ 000

50 ، لكن عدد من يصوتون في مؤتمراته أقل من 20 000 شخص. وتخترقه خلافات بالغة الأهمية بين قسم مندمج كليا في المؤسسات، ويسعى إلى الاقتراب من ماكرون (حول كارول ديلغا CAROLE DELGA وآن هيدالغو ANNE HIDALGO ومكائيل ديلافوس MICHAEL DELAFOSSE وغيرهم)، وقسم آخر لا يزال حساسًا لتاريخ الحركة العمالية، لا سيما بواسطة منتخبي الأحياء الشعبية أو نقابيين من الكنفدرالية الفرنسية الديمقراطية للشغل CFDT أو الاتحاد الوطني للنقابات المستقلة UNSA أو القوة العمالية FO.

لقد فُرضت وحدة اليسار في الانتخابات العامة لعامي 2022 و2024 على منظماته لأن انقسامها كان سيؤدي إلى قلة منتخبيها. لكن لا يمكننا أن نتجاهل العلاقة بين الوحدة التي تحققت مع الاتحاد الشعبي الايكولوجي و الاجتماعي الجديد NUPES في العام 2022 والجبهة الشعبية الجديدة NFP في العام 2024 من ناحية، والوحدة النقابية في مواجهة الهجوم على معاشات التقاعد في العام 2023، والتي جمعت كل القوى، من نقابة متضامون/ت SOLIDAIRES إلى الكنفدرالية الفرنسية الديمقراطية للشغل، والفدرالية النقابية الموحدة FSU ، و الكنفدراليةالعامة للعمل. يمكن أن نعتبر أنه تحت تأثير الهجمات المعادية للحقوق الاجتماعية في حالة أولى، وتهديد اليمين واليمين المتطرف في الحالة الثانية، اجتمعت منظمات البروليتاريا معًا، فيما كانت البروليتاريا في الآن ذاته تحاول تنظيم نفسها والتحرك، ممارسةً ضغطا من أجل هذا التجميع.

وتحت هذا الضغط، تبنّى الحزب الاشتراكي، كما كان الحال عند ترشيح بنوا هامون في العام 2017، توجهًا كفاحيا نسبيًا، وتبنى برنامج الجبهة الشعبية الجديدة، معظمه مقتبس من برنامج "فرنسا الأبية"، المستوحى هو ذاته من مطالب الحركات الاجتماعية الرئيسية، والذي صاغه مناضلو/ت المنظمات الرئيسية في جميع المجالات (نقابات، وجمعيات بيداغوجية، ومجموعات اقتصاديين، إلخ). كما شارك في هذا التحالف كل من منظمة الإيكولوجيين والحزب الشيوعي. وكانت لهاتين المنظمتين، اللتين لم تكونا على رأس حكومات اجتماعية ليبرالية، قدرة أكبر على التكيف البرامجي مقارنة بالحزب الاشتراكي ، وكانت المفاوضات سريعة.

وكان جوهر الاتفاق السياسي بين التشكيلات اليسارية الأربع الكبرى هو المطالبة بسحب إصلاح نظام التقاعد لعام 2023، وأن تختار الجبهة الشعبية الجديدة في حال فوزها رئيس الوزراء الذي ستقترح على ماكرون، وأن تصوت على اقتراحات بحجب الثقة عن أي رئيس وزراء يميني. هذا الاتفاق الهش، الذي طعن فيه الحزب الاشتراكي في الأشهر الأخيرة، فُرض على يمين الحزب مقابل الحصول على حصة كبيرة من الدوائر الانتخابية للانتخابات التشريعية... بل إن إحداها مُنحت للرئيس السابق فرانسوا هولاند.

جبهة موحدة أصيلة

على الجانب الآخر من اليسار، شارك حزب مناهضة الرأسمالية NPA-L'ANTICAPITALISTE (NPA-A)) في الجبهة الشعبية الجديدة، وحصل "من حصة فرنسا الأبية" على دائرة انتخابية لم يكن بوسع فيليب بوتو الفوز بها (4). كان الشرط الوحيد لدخول حزب مناهضة الرأسمالية NPA-A الجبهة الشعبية الجديدة هو الالتزام بالتصويت لصالح برنامجها في الجمعية الوطنية إذا تم انتخاب فيليب؛ وقد حدد بوضوح من قبل حزب مناهضة الرأسمالية NPA-A أنه لن يشارك في حكومة الجبهة الشعبية الجديدة. في الواقع، فإن طبيعة الجبهة الشعبية الجديدة، هذا التحالف «من فيليب بوتو إلى فرانسوا هولاند» لا تتيح مشاركة الثوريين، هذه التي لا تمكن سوى في ظروف استثنائية.

اعتمدت الجبهة الشعبية الجديدة برنامج قطيعة يتضمن بعض المقترحات الجذرية إلى حد ما: "تجميد أسعار الضروريات الأساسية في الغذاء والطاقة والوقود"، وفرض ضرائب على "الأرباح الفائقة"، وزيادة الأجور، و"وقف مشاريع البنية التحتية الرئيسية للطرق السريعة"، و"الانتقال إلى جمهورية سادسة من خلال جمعية تأسيسية مواطنة منتخبة"،و تدابير أكثر ملاءمة للهجرة، ورفض "الميثاق الأوروبي لاستقرار الميزانية"، وعدد كبير من التدابير التي تشكل، دون أن تكون ثورية، قطيعة حقيقية مع السياسات البرجوازية المتبعة منذ عقود وتفترض مواجهة مع البرجوازية.

إن هذا البرنامج غير مقبول على الإطلاق، وقد أعربت الطبقة الحاكمة، بواسطة وسائل إعلامها وممثليها السياسيين وكبار رجال الأعمال، عن معارضتها التامة لهذا البرنامج و لحزب"فرنسا الأبية". حتى أن قسما تبنى صيغا شبيهة بالعبارة التاريخية "هتلر أفضل من الجبهة الشعبية". غير أن أهداف حكومة منبثقة من الجبهة الشعبية الجديدة ستكون في إطار النظام، وستجمع بين تيارات شاركت بإخلاص في إدارة الرأسمالية الفرنسية، لا سيما أعضاء الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي والإيكولوجيين. وبرغم أن البرنامج لا يتضمن في الحقيقة أي تدابير خاطئة، لا يتناول مسألة التسريحات و لا الدين العام، ولا يُدخل أي مساس بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. من المؤكد أن الحكومة مستندة إلى هكذا برنامج سوف تتعرض للضغط وتُخضَع بنحو أسرع من حكومة سيريزا في اليونان، وحتى لو أكد حزب فرنسا الأبية مرارًا وتكرار أنه يريد الاعتماد على التعبئة – عوض الانكباب عليها - فإن المستوى الراهن المنخفض لنشاط الطبقات الشعبية الذاتي سيجعل من غير المحتمل أن يتم تجاوز الحكومة من قبل يسارها.

احتواء التراجع وإعداد الهجوم المضاد

يبقى كل هذا فرضيا إلى حد ما، لأن ميزان القوى بين الطبقات لا يتيح في هذا الطور أملا في انتصار انتخابي لليسار. في الواقع، تشهد الحركة العمالية طور تراجع في قدرتها على التأثير على الوضع. فقد انتهت التعبئة بشأن التقاعد في العام 2023 بهزيمة، في حين تردت حقوق العاطلين والأجانب دون أي معارضة حقيقية من المنظمات الرئيسية. ويستمر تفكيك أو خصخصة الخدمات العامة، مع ردود فعل محدودة جدا ومحلية حتى الآن. وتتسع مساحات الفراغ النقابي، أما احتمالات توحيد - على المدى المتوسط – كل من الكونفدرالية العامة للعمل والفدرالية النقابية الموحدة (أو حتى نقابة متضامنون) فقد يفيد في احتواء التراجع أكثر من الأمل في إعادة بناء.

ومع ذلك، ثمة نقاط ارتكاز. فقد أبانت التعبئة بشأن التقاعد عمق الحركة، مع مشاركة قياسية في المظاهرات (في ذروتها، مليون متظاهر وفقًا للشرطة، و3.5 مليون وفقًا للكونفدرالية العامة للعمل)، التي جرت في عدة مئات من البلدات. وعلى غرار حركات سابقة، أو تعبئة "السترات الصفر" في 2018-2019، أمكن أن نلاحظ أن إمكانات تعبئة الطبقة العاملة لا تزال كبيرة جدًا حتى وإن كانت غير كافية من حيث ميزان القوى الذي تفرضه الطبقة السائدة.

وقد جرت تعبئات أخرى، مبرزة قدرات متباينة: على سبيل المثال، الحركة ضد عنف الشرطة والعنف العنصري، في أعقاب مقتل الشاب ناهل على يد الشرطة في يونيو 2023، والتي عبأت الأحياء الشعبية لعدة أيام، برغم حظر التظاهر وقمع الشرطة (اعتقال 651 3 شخصًا والحكم على 380 بالسجن، وحالتي وفاة). وعلى عكس تمردات العام 2005، حظيت هذه الحركة بدعم اليسار بشكل عام. واستطاعت التعبئة من أجل فلسطين، رغم ما اعترضها من قمع وهجوم أيديولوجي واسع النطاق، الصمود على المدى الطويل، وحشدت عشرات الآف الأشخاص، ولا سيما من الأحياء الشعبية والمصنفة عرقيا. ومثلت أهم حركة أممية للشباب- خاصة من الأحياء الشعبية - منذ عقود. وجرى تنظيم نضالات ضد التسريحات وإلغاء الوظائف، لا سيما في قطاعي السيارات والتجارة، في نوفمبر 2024، وبرغم أنها لم تنتصر في النهاية، ساعدت في زعزعة استقرار حكومة بارنييه وجعلت محاولة تمرير الميزانية

باستخدام المادة 49-3 من الدستور تفضي إلى حجب الثقة عن الحكومة واستقالتها. كما تسهم الاحتجاجات النسوية، المنتظمة منذ حركة "مي تو"، مع تطور الإضراب النسوي، والاحتجاجات البيئية (لا سيما ضد المشاريع الكبرى غير النافعة مثل الطرق السريعة والأحواض العملاقة وغيرها)، في حركة الاحتجاج الاجتماعي الإجمالية. ونشهد اليوم تحركًا نقابيًا ضد نقص الميزانية في الإدارات المحلية والجامعات (مع وجود عدة مئات من الأشخاص في بعض الاجتماعات العامة حتى الآن) والمستشفيات والمدارس ...

وحدة نضالية

ثمة إذن أزمة وتعبئات شبه دائمة ردا على هجمات الحكومة، وعلى نحو مماثل، تعبأ جزء من اليسار - ردا على صعود اليمين المتطرف وفي مواجهة ماكرون – لأجل بناء حملة الجبهة الشعبية الجديدة في لجان محلية تضم كل منها عشرات الأشخاص - بل المئات في بعض المناسبات. وفي العديد من الدوائر، التقى جميع مناضلي/ت اليسار لتنظيم عمليات توزيع المنشورات والملصقات والجولات في المباني والاجتماعات العامة. ليس فقط المناضلين/ت السياسيين/ت، بل حتى النقابيين/ت وأعضاء الجمعيات اليسارية.

إن لهذه الدينامية خصائص لا يمكن إنكارها. فمجرد المشاركة في نشاطات مشتركة على مدى عدة أسابيع يولد تلقائيًا تقريبًا زيادة في مقدرة العمل بعشرة أضعاف – ما أتاح منع فوز التجمع الوطني في الانتخابات، و أيضًا جعل الجبهة الشعبية الجديدة تحوز أكبر عدد من النواب في الجمعية الوطنية! - ويمارس ضغوطًا لمواصلة هذه الوحدة في النضال. في الواقع، من الواضح لأي مناضل/ة في القاعدة أن هناك صلة بين عناصر البرنامج والنضالات على المستوى الشعبي، وبين انشغالات الطبقات الشعبية والنضالات الواجب تنظيمها، برغم أن قسما كبيرا من المناضلين/ت يتصورونها في جوانبها الأقل كفاحية (لقاءات مع نواب منتخبين، عرائض... الخ)، ومن الضرورة المطلقة، بالنسبة للمناضلين/ت الثوريين/ت، دعم هذه الدينامية الإجمالية، برغم محدودية كفاحية هذه الإطارات.

وترتبط هذه النقطة الأخيرة بموطن الضعف الرئيسي للجبهة الشعبية الجديدة، وهو طبيعتها المؤسسية بالأساس، بمعنى ارتباطها بمؤسسات الرأسمالية، من الأسفل إلى القمة. فمعركتها هي في الأساس نضال داخل النظام، لتغيير توازناته و"انتهاج سياسة يسارية". وعلى هذا النحو، نظمت الجبهة الشعبية الجديدة حملتها الانتخابية لمنصب رئيس الوزراء والحكومة، برغم أنها لم تفز سوى بثلث المقاعد. نظم حزب "فرنسا الأبية"، المنظمة الأكثر جذرية من بين المنظمات الأربع الرئيسية في الجبهة الشعبية الجديدة، حملة لعزل ماكرون، لم يكن لها أي فرصة للنجاح، ولم تكن بأي حال من الأحوال جزءًا من حركة جماهيرية، في حين أن الرئيس مكروه من قبل جزء كبير من السكان. ولم يصوت الحزب الاشتراكي في التصويت النهائي على الميزانية (5)، لصالح حجب الثقة، على عكس الالتزامات الأولية في الجبهة الشعبية الجديدة. أتاح هذا الخيار، المستجيب لتخوف قطاع من السكان من زيادة زعزعة جديدة لاستقرار البلد في حال عدم اعتماد الميزانية، لحزب التجمع الوطني، الذي لم يكن يرغب هو أيضا في حجب الثقة عن الحكومة، أن يضع نفسه في موقع ملائم. في الواقع، يلعب حزب التجمع الوطني لعبة معقدة: فمن جانب يحاول تقديم نفسه خصما رئيسيا لماكرون، ويحاول من جانب آخر الظهور كقوة ذات مصداقية لإدارة النظام بدلاً عنه. هذا التوجه مفعم بالتناقضات، ويمكن لليسار، بالتصويت المنهجي لصالح حجب الثقة، وبوضع نفسه كقوة نضالية رئيسية مناهضة لماكرون، أن يثبت أن حزب التجمع الوطني ليس في خدمة الطبقات الشعبية.

ولكن هذا يقتضي قيام اليسار بحملات كفاحية في القاعدة، وهو ما ليس مستعدًا للإقدام عليه، حيث ينساق مع الغرق في العمل البرلماني، و في الانقسامات، لا سيما المرتبطة بالتحضيرات للانتخابات البلدية لعام 2026. إنها، بالنسبة للأحزاب اليسارية الأكثر اندماجًا في النظام، موعد أساسي للحفاظ على مواقعها التي تمكنها -مثل مواقعها في المجالس الجهوية ومجالس المقاطعات- من بناء أجهزتها والحفاظ على ميزان القوى إزاء حزب فرنسا الأبية الذي لا يزال أضعف بكثير في هذا المجال. وفضلا عن ذلك، تتطلع كل منظمة يسارية إلى الانتخابات الرئاسية المقبلة في العام 2027، على أمل أن تلعب فيها دورًا مركزيًا. حزب فرنسا الأبية بواسطة جان لوك ميلينشون، الذي من المرجح أن يترشح، بينما تريد القوى الأخرى أن تتجنب بأي ثمن أن يكون السيناتور السابق مرشحا وحيدا لليسار، لأن ذلك سيضعف ميزان القوى بينها وبين حزب فرنسا الأبية. وتتعرض كل قوة لضغوط هائلة: الحاجة إلى تقديم مرشح واحد ومشترك من أجل الفوز، وربما حتى لمنع انتخاب لوبين. يجب أن نضيف إلى هذه اللعبة المعقدة إمكان إجراء انتخابات تشريعية جديدة منذ يونيو 2025، إذا لم تصمد حكومة بايرو مع مرور الوقت، خاصةً إذا ما حجب عنها اليسار والتجمع الوطني الثقة. وبعبارة أخرى، فإن اليسار مصاب بالشلل بسبب هذه القضايا التي تقسمه بينما تتطلب وحدته.

الجمع بين الوحدة والطابع الجذري

من الصعب التأثير في مثل هذا الوضع، لأن الأمور على الجبهتين السياسية والاجتماعية تبدو محبوسة. فالتعبئات الاجتماعية ضئيلة القوة في الوقت الراهن، برغم حجم الهجمات، والمنظمات السياسية غارقة في مفاوضات ومواجهات محلية ضارة. ومع ذلك، يمكن أن تكون فترات الفجوة الكبيرة بين ما هو مطلوب وما يتم القيام به فعليًا هي الأوقات التي تتوفر فيها مساحة سياسية للتعبير عن توجه بديل، حيث

يجب تحويل الضرورات إلى ممكنات بواسطة العمل السياسي.

يقتضي ذلك محاولة تحليل الرهانات الدقيقة وتعبئة القوى المتاحة للتأثير في الوضع. تقودنا هذه المحاولة إلى التمييز بين الضرورات السياسية على ثلاثة مستويات.

المستوى الأول هو الحاجة إلى وحدة اليسار برمته للرد على التهديد الفاشي، وبناء ميزان القوى ورسم آفاق بديلة للهيمنة البرجوازية. ولهذا السبب، وبرغم حدود الجبهة الشعبية الجديدة، وجبت المشاركة فيها وربط هذا التحالف بالنضالات الملموسة. و يبدو من الصواب أيضًا الاستمرار في بناء هذا الإطار في القاعدة، لا سيما من خلال تشجيع عشرات المُتّحَدات التي لا تزال موجودة محليًا. يوجد حلفاء(,NOUVELLE DONNE ÉGALITÉS, L'APRÈS, COPERNIC, PEPS...) لتجسيد هكذا توجه، يعملون على بناء لقاء وطني للمتحدات، بينما تقوم المنظمات الأربع الرئيسية (فرنسا الأبية و الحزب الاشتراكي و الحزب الشيوعي، والإيكولوجيون) بإعطاء الأولوية لمصالحها. عندما يحين الوقت، يمكن أن تلعب هذه السياسة دورًا مهمًا لأنها جنين الأطر الديمقراطية الشعبية الوحدوية القاعدية التي تحتاجها كل حركة جماهيرية من أجل العمل وبناء نفسها وطرح مسألة السلطة من أسفل.

يمكن لهذه المتحدات القاعدية أن تنظم الحملات الوحدوية اللازمة في الحقبة الحالية: ضد السياسات العنصرية، وضد التسريح من العمل، ومن أجل زيادة الأجور، والدفاع عن الخدمات العامة، ومن أجل فلسطين، ومن أجل كناكي... وقد جرت مناقشات أولية، بمبادرة من حزب مناهضة الرأسمالية NPA-A ، حول التسريح من العمل إبان موجة إلغاء الوظائف في نوفمبر-ديسمبر 2023، وتجري مناقشة مبادرات من أجل الخدمات العامة. ويمكنها أيضًا التدخل في مناقشات سياسية أكثر عمومية، على سبيل المثال حول الميزانية والرقابة، والاعتراض على تحدي الحكومة.

بالإضافة إلى ذلك، هناك نقاش جديد وشيك حول التقاعد، وسيكون لازما بناء جبهة مشتركة بين النقابات وحملة موحدة من قبل الجبهة الشعبية الجديدة والحركة الاجتماعية للدفاع عنها.

ويمكن أن يشمل الدفاع عن الوحدة من القاعدة إلى القمة، وهذا أمر غير مستبعد، الدفاع عن مرشح يساري واحد لانتخابات الرئاسة. في الواقع، في ظل الجمهورية الخامسة، وهي جمهورية غير ديمقراطية بشكل خاص تمنح صلاحيات هائلة للرئيس، قد يتطلب تجنب فوز لوبين مرشحا يساريا واحدا. لكن الأمر لم يحسم بعد. إن الانتخابات البلدية في عام 2026 مرحلة يصعب توقعها في الوقت الحالي: لا نعرف ما إذا كان انقسام اليسار سيؤدي إلى تقدم جديد لليمين المتطرف، أو ما إذا كان سيتم تحقيق وحدة اليسار وفي ظل أي ظروف وفي أي ميزان قوى.

مكانة حزب فرنسا الأبية الخاصة

ينبع المستوى الثاني من تحليل مختلف المنظمات اليسارية. فقد اتضح في السنوات الأخيرة أن حزب فرنسا الأبية يلعب دورًا خاصًا بين هذه المنظمات: فمستوى اندماجه المنخفض نسبيًا في الإطار المؤسسي (ليس لديه مستشارون إقليميون، وعنده 6 مستشارين في المقاطعات فقط، مقارنة بـ40 مستشارًا لدى الحزب الشيوعي الذي خسر 81 مستشارًا في الانتخابات الأخيرة، و332 مستشارًا لدى الحزب الاشتراكي الذي خسر 622 مستشارًا...) يولد موقفا نقديا بوجه خاص إزاء النظام القائم. وتقوم إستراتيجيته الانتخابية أيضًا على الاعتماد على الأحياء الشعبية، ولا سيما المصنفة العرقية، وهو يحارب العنصرية والإسلاموفوبيا والتجمع الوطني أكثر من القوى اليسارية الأخرى. وعبر الحزب فيما يتعلق بفلسطين عن تضامنه مع الشعب الفلسطيني، لا سيما في مجلس النواب، بطريقة تحسم مع مواقف سائر قوى اليسار (رفع نائبان من الحزب علم فلسطين، ورسم آخرون العلم حسب لون ملابسهم). كما أنه القوة الأصغر سنًا والأكثر دينامية في الجبهة الشعبية الجديدة.

> "فيما يتعلق بفلسطين، ألقت منظمة فرنسا الأبية، ولا سيما في الجمعية العامة, خطابًا تضامنيًا مع الشعب الفلسطيني يتناقض مع مواقف بقية اليسار."

ثمة كثير من الانتقادات يمكن توجيهها إلى حزب فرنسا الأبية، بما في ذلك افتقاره إلى الديمقراطية الداخلية، وعصبويته تجاه القوى السياسية والنقابات الأخرى، وتقاليده الشوفينية، وزاوية نظره الدولانية جدا، وضعف مقترحاته بشأن النيل من الملكية الخاصة. وفضلا عن ذلك، يترافق سعيه إلى كسب الهيمنة داخل اليسار مع ميول عصبوية جدا تجاه المنظمات الأخرى. ولكن جلي أن هذه القوة تشكل نقطة ارتكاز هائلة في اليسار، سواء من الناحية البرنامجية أو النضالية.

بناء يسار وحدوي وثوري

يتمثل المستوى الثالث في ضرورة تجميع القوى الثورية الوحدوية. في الدورة الممتدة من الانتخابات الرئاسية لعام 2022 إلى سقوط حكومة بارنييه، مرورًا بالإضراب بشأن التقاعد، تكاثرت النقاشات في اليسار. وانبثق من هذه المناقشات قطب مكون من مجموعات مختلفة تدافع عن توجهات عامة متشابهة في العديد من النقاط: الحاجة إلى وحدة اليسار، وبناء متحدات الجبهة الشعبية الجديدة على صعيد القاعدة، ولكن أيضًا التوجه المستقل، خاصة فيما يتعلق بالنضالات الاجتماعية وأوكرانيا. وقد جرت مناقشات عديدة بين حزب مناهضة الرأسمالية NPA-A ، ومنظمة «جميعا» ENSEMBLE ومنظمة اليسار الاشتراكي الايكولوجي ومتحد الأحياء "ON S'EN MÊLE"، والمتحد المناضل "مساوات"، إلخ... ولم تؤد هذه التبادلات إلى بناء تنظيم جديد، لا سيما بسبب الخلافات حول كيفية الجمع بين الوحدة والاستقلالية، هذا مع أن العلاقات ظلت منتظمة.

بيد أن بزوغ يسار ثوري وحدوي ضرورة في الحقبة المقبلة. من المحتمل جدًا أن تكون هناك

الجمعية العامة من أجل فلسطين في باريس © AL / INPRECOR

فرنسا

اجتماع الجبهة الشعبية 30 يونيو 2024 في ساحة الجمهورية بباريس.
في الصورة ماتيلد بانو وأوليفييه بيزانسينو وريما حسن.

مواجهات اجتماعية جماهيرية جديدة، سواء في النضالات الاجتماعية أو في الانتخابات. في هذه المواجهات، لا بد من طرح توجه وحدوي حقيقي، لا يكون أسير مصالح الأجهزة، كما لا بد من طرح توجه يكون مركز ثقله في النضالات الاجتماعية خارج البرلمان لإطاحة سلطة البرجوازية.

ويقتضي بلوغ ذلك التدخل في النضالات وكذلك في النقاشات التي تدور في اليسار، حتى أصعبها. إن معيار حكم الجماهير على أي منظمة هو قدرتها على الإجابة على الأسئلة التي تطرحها الطبقات الشعبية في مواجهة المشاكل السياسية الوطنية الكبرى، وإن إمكان الجواب عليها بنحو جماعي هو اختبار لآفاق تجميعات مناضلة.

25 فبراير 2025

1 - "LA TRIBUNE DES GÉNÉRAUX, L'ARMÉE ET LA CINQUIÈME RÉPUBLIQUE", CLAUDE SERFATI, CONTRETEMPS, MAI 2021.

2 - « LE PATRONAT PASSE-T-IL À L'EXTRÊME DROITE ? », MAXIME COMBES, BASTA, 5 JUILLET 2024

3 - وفق موعدين في الأسبوع، يجوب النائب البرلماني الأوربي فرنسا. وقد توقف في كل من تونين وبيربينيان وبوكير ومرسيليا وسيت وستراسبورغ. "وفي كل مرة، يبقى لمدة ست ساعات تقريبًا ويحيي ما يقرب من 1 000 شخص»، وفقًا لدار النشر.

4 - في فرنسا، ينشط مناضلو/ت الأممية الرابعة في كل من حزب مناهضة الرأسمالية- NPA-A ، وفي حزب مناهضة الرأسمالية -NPA RÉVOLUTIONNAIRES (الذي عارض الجبهة الشعبية الجديدة وقدم مرشحيه)، ومنظمة اليسار الاشتراكي الايكولوجي (تيار في حزب من فرنسا الأبية، طُرد منه العديد من مناضليه أو غادروه منذ الانتخابات التشريعية الأخيرة)، ومنظمة " L'APRÈS " (وهي منظمة أنشأها النواب هندريك دافي وكليمونتين أوتان وأليكسي كوربيير بعد طردهم من "فرنسا الأبية" مع فرانسوا روفان وراكيل غاريدو) ومنظمة ENSEMBLE ! .

5 - امتدت هذه المناقشة من نوفمبر 2024 - عندما أُجبر بارنييه على الاستقالة بعد استخدام المادة 49-3 من الدستور، المؤدي إلى حجب ثقة من قبل نواب اليسار والتجمع الوطني - إلى فبراير 2025، عندما تمكن رئيس الوزراء الجديد فرانسوا بايرو من تمرير ميزانية باستخدام المادة 49-3، مقاومًا حجب الثقة بفضل امتناع نواب الحزب الاشتراكي والتجمع الوطني عن التصويت.

طرق جديدة لحل مشكلة السكن القديمة

بقلم أليكس فرانسيس وبلانكا مارتينيز (*) ALEXFRANCÉS ET BLANCA MARTÍNEZ

تناقلت كل الألسنة، في الأشهر الأخيرة، أسعار الإيجارات، وليس الأمر اعتباطيا. لا لأنها مشكلة تهم مئات الآف الناس وحسب، بل أيضا لأن الحركة من أجل الحق في السكن نجحت في إنزال عشرات الآف الأشخاص إلى شوارع مدريد، وبرشلونة، وفالنسيا، وإشبيلية، وخيخون، وسرقسطة، وسالامانكا ...

فوجئنا، مثل العديد من الناس- حتى المنظمات-باقتحام المستأجرين-ات المباغت هذا، وكذا قطاعات اجتماعية أخرى، خارجين بكثافة إلى الشوارع. الواقع أن هذه التعبئات، الأهم في التاريخ الحديث، جرت في لحظة ارتداد سياسي، وتراجع القوى اليسارية عامة، وصعود اليمين واليمين المتطرف. أفلحت نقابات المستأجرين (SINDICATOS DE INQUILINAS)، في هذا السياق، في الظفر بمكان في وسائل الإعلام، وفي تحديد الأجندة السياسية بخطاب مواجهةٍ جذري مع النظام الريعي ومع الأحزاب السياسية، أي ما يسمى بالكتلة التقدمية، العاجزة على إتيان إجابات حقيقية لمشكلة السكن.

بناء نقابات المستأجرين-ات كأدوات نضال

لم تنبثق هذه التعبئات، برغم طابعها المفاجئ، من عدم. إنها ثمرة حركةٍ من أجل السكن بُنيت بجهد ضارٍ منذ سنوات عديدة. إنها بوجه خاص نتيجة بناء نقابات المستأجرين-ات، التي أفلحت في ضم آلاف الأشخاص (أكثر من 3000 في مدريد وأكثر من 5000 في كاتالونيا)، يجدفون ضد التيار في سنوات التراجع السياسي. تأسست النقابتان في مايو العام 2017، عندما كانت دورة الـ 15M) ا تُستنفذ بجلاء، وكان حزب بوديموس بدأ عملية التبعية لحزب الاشتراكي العمالي الاسباني والتكيف معه، وبدأ الانهاك ينال من التعبئات الكبيرة التي ميزت الدورة السابقة.

كانت نقابات المستأجرين/ت قادرة على إدراك بعض الحدود المميزة للحركات الاجتماعية الحديثة ومحاولة تجاوزها، بفضل أشكال هجينة تقع بين هذه الأخيرة وبين النقابات العمالية. لقد اختارت إحداث بنيات قارة، يتم الانخراط فيها، وتشغل مداومين، على غرار كل نقابة. هذه العناصر هي التي أتاحت لنقابات المستأجرين/ت هذه الاستمرار والتطور و التعزز، وحتى مقاومة أوجه الدمار الناجم عن معيقات الالتزام النضالي المفروضة في سياق الجائحة. كانت هذه القيود الضربة القاضية لغالبية الحركات الاجتماعية التي لم تصمد أمام توقف نشاطها.

معارك ملموسة ضد المؤجرين

> "هناك زيادة في عدد كبار الملاك واتجاه نحو تركز الملكية في أيدي عدد قليل من كبار الملاك الذين يقودون المضاربة العقارية."

بيد أن التحدي التنظيمي لم يكن العنصر الرئيس الوحيد في نجاح النقابات. كانت مقدرتها على ضمان تمفصل صراع المستأجرين ضد المالكين بنحو جماعي عنصرا آخر، وكذا مقدرتها على خلق أدوات نقابية أتاحت لها تحقيق انتصارات. وكانت المقدرة على إتيان إجابات ملموسة ومفيدة للأشخاص الذين يأتون إلى الاجتماعات لعرض مشكلاتهم، وعلى حلها، مفتاح النمو. ما من أمر أفضل لكسب الأعضاء من إثبات فائدة نقابات المستأجرين-ات. وليس ثمة ما هو أفضل من النضال الجماعي لإدراك الحاجة إلى الكفاح المتجاوز للحالات الفردية. ولا يوجد شيء أفضل من الانتصارات على الملاكين لكسب الشرعية الاجتماعية، وتحسين ميزان القوى لصالح المستأجرين-ات والطبقات الشعبية.

جرى تطوير استراتيجيات مختلفة للاستجابة لمعظم،مشكلات المستأجرين-ت: عدم أداء الكفالة، والفواتير غير القانونية، وعدم إصلاح وصيانة الشقق والمباني، والمضايقات الضاغطة لأجل طرد السكان،... ولكن، وبوجه خاص، جرى وضع إستراتيجية مقاومة في مواجهة المشكلة الرئيسية: ارتفاع الأسعار وعدم تجديد عقود الإيجار، وهي الآليات الرئيسية لمعاملة السكن

(*) أليكس فرانسيس وبلانكا مارتينيز

مناضلتان من أجل الحق في السكن في نقابات المستأجرين في كاتالونيا ومدريد، وعضوان في منظمة مناهضي/ت الرأسمالية ANTICAPITALISTAS ، الفرع الإسباني للأممية الرابعة. سينشر هذا المقال في فيينتو سور VIENTO SUR العدد196.

كسلعة، المتيحة للملاكين زيادة أرباحهم على حساب ضرورة أساسية وإفقار تزايد للمستأجرين .

تركز لرأس المال

طورت نقابات المستأجرين، بوجه حالة الشطط هذه، الإستراتيجية النقابية «نحن نبقى» مؤداها عصيان كل من الزيادات في الأسعار وعدم تجديد عقود الإيجار. الفكرة بسيطة: يبقى المستأجرون في منازلهم بعد انتهاء العقد، ويدفعون نفس السعر، ويبدؤون عملية مفاوضة جماعية مع المالك من أجل الحصول على تجديد العقد دون زيادة في الأسعار.

برغم من أنهم يسوقون لنا فكرة رصيد عقاري في أيدي صغار مالكين يعتمدون على هذا الدخل للبقاء على قيد الحياة، فإن الواقع أشد تعقيدا. كانت إحدى ديناميات السوق العقاري التي ظهرت في أعقاب أزمة العام 2008، وتحول سوق العقارات من البيع والشراء إلى الإيجار، هي اندفاع الشركات وصناديق الاستثمار نحو القطاع. وهكذا، تُلاحظ في السنوات الأخيرة زيادة مطردة في عدد كبار الملاكين، وميل إلى تركز الملكية في عدد قليل من الأيدي. وبرغم أن هؤلاء الملاك الكبار لا يمثلون بعد غالبية سوق العقارات المؤجرة، فإنهم يلعبون دورا راجحا وهم رأس حربة المضاربة العقارية.

في هذا السياق، يتخذ كاملَ معناه تنظيمُ الكتل العقارية العمودية (2)، متضمنة أحيانا عشرات الشقق المعروضة للإيجار، حيث يمكن أن يوجد بها عدد كبير من المستأجرين المكابدين نفس المشكلات، وبوسعهم النضال معا ضد عدو مشترك. قررت نقابات المستأجرين القطع مع الدينامية السلبية المتمثلة في انتظار حضور الأشخاص المعنيين إلى اجتماعاتهم، لتبني دور استباقي يسعى إلى الصراع. أي باختصار، من أجل الانتقال إلى الهجوم. وذلك بالبحث عن العناصر المختلفة لنفس الملكية، والتحدث إلى الجيران، ورصد المشكلات الرئيسية لكل جماعة، وتنظيم نضال مشترك لعشرات أو مئات المستأجرين لضمان الحقوق المنتهكة. وبوجه خاص، التصرف قبل أن يقع معظمهم في وضع حرج، وبالتالي كسب وقت بهذا النحو للتنظيم والنضال.

ربط الصراع ضد الريع العقاري والنضال على الساحة المؤسسية

وكان من الركائز الأساسية الأخرى الجمع بين النضال بالصراع والنضال في الميدان المؤسسي، بفهم الحاجة إلى الحصول على تغييرات تشريعية تعترف بالحقوق وتحسن وضع المستأجرين العام. وبهذا المعنى، يجب اعتبار التحسينات التشريعية المحققة بفضل إصلاح قانون الإيجار الحضري وقانون السكن (مدة العقد 7/5 سنة، والرسوم على حساب الملكية، وتقنين الإيجار المعمول به في بعض بلديات كاتالونيا، والحد من الكفالات...) انتصارات محققة بالنضال، ولكن دون وقوع في نزعة انتصارية. ولا يعني الاعتراف بأوجه التقدم هذه تجاهل أن آثارها كانت محدودة جدا وغير كافية على الإطلاق. وينبغي ألا يغيب عن البال أن التشريع الحالي لا يزال يحمي مصالح المالكين على حساب الحق في السكن.

إن مفتاح القدرة على ربط النضال النقابي مع النضال المؤسسي والتحسينات التشريعية هو فهم هذه الأخيرة لا كغاية في حد ذاتها، ولا كحل حقيقي ممكن لمشكلة السكن، بل كأداة أخرى للعمل النقابي، كتحسين لميزان القوى لصالح المستأجرين: أداة مفيدة كأساس لحفز الصراعات المقبلة ضد المؤجرين، وتهيئة دورة النضالات القادمة. إن التحسينات التشريعية، والنضال من أجل برنامج يرفع مستوى الوعي، والعمل النقابي والضغط المؤسسي هي جزء من النضال السياسي المنظم على جميع المستويات وضد جميع حلقات الدولة.

إضراب الإيجارات

يكمن جزء كبير من نجاح تعبئات أكتوبر ونوفمبر2024، بوجه التحديد، في مقدرتها على التقدم بمطالب وبرنامج تستشعر شرائح عريضة من الطبقة العاملة طابعهما المشروع، وبوجه خاص الحاجة إلى خفض عاجل وجذري لأسعار الإيجارات (50% كحد أدنى)، وهو إجراء غير مقبول بتاتا من قبل الحكومة. وفي الآن ذاته، أتاحت التعبئة التنديد بكون هذه الحكومة التقدمية المزعومة تعتبر السكن سلعة، ولا تزال تُشَرِّع لضمان دوام الملكية الخاصة وأرباحها. أخيرا، تقدمت التعبئات بإستراتيجية

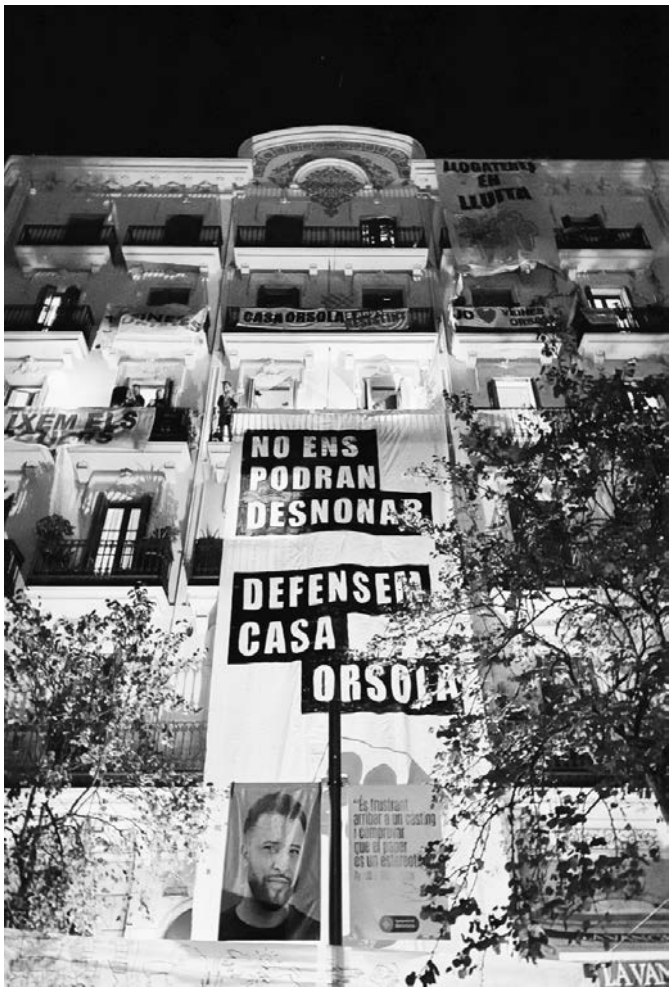

نقابية جديدة للحصول بنحو مستقل على خفض الأسعار هذا : إضراب الإيجارات.

لكن خفض الإيجارات ليس الإجراء العاجل الوحيد. فالتدابير التالية، ضمن أمور أخرى، ضرورية:

1. ايجارات طويلة الأجل مع تجديد تلقائي، ما يتيح ضمانات طويلة الأجل للتمكن من تخطيط وتطوير الساكن حياته في ظروف جيدة.

2. مصادرة جميع المساكن الفارغة، والتي في حوزة الصناديق الانتهازية (**)، التي لا تؤدي وظيفتها الاجتماعية، من أجل إنشاء رصيد مساكن عامة تحت رقابة اجتماعية.

3. تنظيم حقيقي لأسعار الإيجارات، يراعي وضع الأسر الاجتماعي والاقتصادي، ويضبط سعر الإيجارات في 10٪ كحد أقصى من الدخل.

كل هذه الإجراءات ضرورية للبدء في التخفيف من حالة الطوارئ السكنية التي نعاني منها منذ سنوات. لكن دعونا لا ننخدع، فالطريقة الوحيدة لضمان الحق في السكن للجميع هي سحب المساكن من السوق وإنهاء الإيجار كوسيلة

لاستخلاص الريوع على ظهر الطبقة العاملة. وهذا ما لن يتحقق في إطار النظام الرأسمالي.

إعادة بناء الوعي الطبقي ومحاربة اليمين المتطرف

بالإضافة إلى تنظيم المستأجرين الضروري لتحسين ظروفهم المادية، يمكن للمنظمات والبنيات مثل نقابات المستأجرين أن تلعب دورا رئيسيا في إعادة بناء الوعي الطبقي، بربط قطاعات رئيسية من القوى العاملة بكامل تعقيداتها، من منظور نسوي ومناهض للعنصرية، وتكون معقلا ضد اليمين المتطرف.

ومن المهم التأكيد، كما أشير في مناسبات أخرى، على أنه لا توجد طبقة مستأجرين. المستأجرون هم قطاع من الطبقة العاملة، ليس موقعه الطبقي مرتهنا باستغلال العمل فحسب، بل أيضا بعدم التحكم في مسكنه، تماما كما هو الحال بالنسبة للأشخاص الذين عليهم قرض او يعيشون في مساكن احتلوها (مُستقْطِنون). على عكس من يتحدثون عن مسألة أجيال، نعتبر أنها مواجهة بين الطبقة العاملة ومصالح أصحاب الريوع الذين يشكلون جزءا مركزيا من برجوازية الدولة الإسبانية.

تتيح مقدرات حركة حقوق السكن الكامنة إمكان بناء عمل نقابي قادر على مواجهة الديناميات التي يفرضها السوق، بتجميع القطاعات الأكثر فقرا وأولئك الذين يعانون من الاستغلال الريعي اليومي دون أن يتعرضوا للهشاشة القصوى. على نقابات المستأجرين اليوم العمل بربط النزاعات والتنظيم من خلال التجربة بالنضال لبناء حركة جماهيرية قادرة على دمج غالبية الناس الذين يستأجرون سكنهم.

إن الزيادة في كلفة المعيشة، وطرد الجيران من أحيائنا، وتكاثر الشقق السياحية، والتدهور المنهجي للخدمات العامة وتسليعها، هي أيضا نتيجة لعملية تسليع أحيائنا، المرتبطة مباشرة بالهجوم الريعي. لكن هذا الوضع يتيح أيضا فرصا لحركة السكن، ولكل من في اليسار الثوري يرون ضرورة تشكيل كتلة سياسية واجتماعية تقطع مع سياسة الحوار الاجتماعي. في حالة السكن، يتعلق الأمر بتوسيع مجال عملنا ليشمل الطبقة العاملة برمتها، وخاصة أولئك الذين يمتلكون منزلا ويعيشون فيه، والذين تكون مصالحهم أقرب إلى مصالح الأشخاص الذين لا يتحكمون في مساكنهم، مما هي إلى مصالح 6٪ من السكان الذين يحصلون على ريع من الإيجار.

في مواجهة الرجعيين

علاوة على ذلك، يعد الصراع الطبقي على السكن أحد رؤوس حربة اليمين المتطرف عبر المحاربة العنيفة للحركات الاجتماعية الذي تقوم بها شركات الإخلاء (شركات خاصة تقدم حلولاً سريعة وفعالة لإخلاء الساكنين غير الشرعيين)، المولدة لردود أمنية على ذعر مفتعل-حيث يُزعم أن من ينزل لشراء خبزه سيعود ليجد منزله محتلا-وكأداة لإعادة إنتاج الطبقات الوسطى قيد الإفقار، في صراع ما قبل الأخير ضد الأخير. بينما يسعى اليمين المتطرف إلى تفتيت الطبقة العاملة على أساس قضايا مثل الجنسية أو العرق، تتيح الحركة النقابية-بشكل عام-توحيد الطبقة العاملة برمتها في النضال.

> "إن التحسينات التشريعية، والنضال من أجل برنامج يرفع مستوى الوعي، والعمل النقابي والضغط المؤسسي، كلها جزء من النضال السياسي الذي يتم خوضه على جميع المستويات وضد جميع أركان الدولة."

إن أفضل طريقة لمواجهة المواقف الرجعية لقطاعات معينة من الطبقات الوسطى هي توحيد الطبقات الشعبية ببرنامج سياسي يقترح حلولا شاملة لمشكلة السكن، مع الاعتراف بتنوع الطبقة العاملة والتأكيد على الحاجة إلى طرح مبادئ نسوية ومناهضة للعنصرية.

معركة نسوية

هذا جلي جدا في مجال الإسكان، لأن قطاعات المهاجرين-التي غالبًا ما تكون على هامش الشبكات السياسية-تنتظم جنبًا إلى جنب مع القطاعات غير المهاجرة، في أوضاع أقل هشاشة أحيانا. وعبر استحداث مجتمعات ومبادرات نضال جماعي، يتوقف السكان البيض الأصليون عن اعتبار المهاجرين بمثابة «آخر»، وينظرون إليهم كجزء من نفس الذات. هذا كله بحضور عدد كبير من النساء كفاعلات رئيسيات.

وليس هذا صدفة، فلا يزال المنزل هو المكان الذي يحتفظ به النظام الأبوي والرأسمالية للنساء، اللاتي يواصلن أداء معظم المهام الضرورية لإعادة الإنتاج الاجتماعية. ويظل المنزل، بالنسبة لكثير منهن، مكانًا للمسؤولية والعمل، ولكن أيضًا مكانًا لازدهار الشخصية. وفضلا عن ذلك، عندما يُطردهن، لا يُطردن من المنزل فحسب، بل من مجتمع أيضًا. ولهذا السبب أيضًا، عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن المنزل وكل ما يحتويه، تكون النساء في الصفوف الأمامية.

بينما يشغل الرجال غالبا مساحة أكبر في اجتماعات نقابات المستأجرين، ينهض عدد متزايد من النساء كل أسبوع بصراعهن الخاص، مدبرات لملفهن الخاص، ومضيفات هذا العبء الزائد إلى واجبات الرعاية والعمل لكسب معيشتهن. في ثقافة واقتصاد نيوليبرالي يريدنا أن نكون وحيدات وعاجزات، حيث يتعين على كل فرد أن ينقذ نفسه، فإن الجيران هم الذين يدعمون بعضهم البعض لبلوغ ما لا تعمل الدولة على توفيره، بينما يواصل النظام هجماته.

تضع مقاومة عمليات الإخلاء، والنضال من أجل سكن لائق للجميع، الحياة في المركز، وتركز الاهتمام على إعادة الإنتاج الاجتماعية. نضع موضع اتهام قواعد السوق والمضاربة العقارية، التي تولي الربح الاقتصادي أسبقية على الحاجات البشرية والحفاظ على الحياة، ونخلق روابط مع النضالات النسوية ضد التبرجز وتدمير الأحياء الشعبية، ونقاوم تسليع الفضاء العام. يجب أن يجسد النضال من أجل السكن هذه النقابية النسوية والمناضلة التي تواجه الهجوم النيوليبرالي على إعادة إنتاج الحياة، ببناء تحالفات مع عاملات المنازل، وعاملات الجنس، والمعارضات على صعيد جنسي وجندري، والنساء المهاجرات والمصنفات عرقيا ، وجميع من تصيبه مباشرة أزمة إعادة الإنتاج الاجتماعية.

تحديات جديدة بوجه الحركة النقابية السكنية

اختتاما، نعتقد أنه من المهم تأكيد التحديات الرئيسية التي يجب أن تواجهها نقابات المستأجرين، والحركة ككل، في السنوات القادمة لتتمكن من إتيان إجابة عامة لمشكلة السكن. أولا، نحن بحاجة إلى تطوير وتحسين أداة إضراب الايجارات لتكون مفيدة بالفعل، وتتيح لنا تحقيق انتصارات جديدة وتخفيضات واسعة النطاق في الأسعار، مع التمكن أيضا من الاستفادة من لحظات التدخل السياسي. بالإضافة إلى ذلك، نحتاج إلى تجاوز نقابات المستأجرين الحالية، و إلى المراهنة على تطوير منظمات مستأجرين جديدة على المستوى الإقليمي والوطني، واتخاذ خطوة أخرى للتغلب على التجزئة بين المستأجرين/ت و الملاكين المحتلين (المُستقْطِنين) وخلق حركة نقابية سكنية قادرة على تقديم إجابة إجمالية.

بادئ ذي بدء، يجب القول إن إضراب الإيجارات جاري بالفعل. فالمئات من مستأجري NESTAR، الذين تم تنظيمهم مع نقابة مستأجري مدريد ، كفوا عن دفع جزء من إيجارهم لمحاربة انتهاكات

صوت دقات المفاتيح سمة متكررة في المظاهرات.
VÍCTOR SERRI | DIRECT ©

هذا الصندوق الانتهازي. وبالمثل، يقوم مستأجرو LA CAIXA بإضراب شامل عن الإيجار، جنبا إلى جنب مع نقابة مستأجري كاتالونيا، لأجل استرداد الضريبة العقارية، وهي ضريبة محلية على كل ملك عقاري، تُقطتع بالاحتيال. وقد أتاح تنظيم كتل مُضرِبة إمكان إضرابات نشيطة في مدريد وكاتالونيا، مستفيدة من المكون الجماعي لهذه الإضرابات، وألحقت أضرارا مباشرة بأموال الصناديق الانتهازية الكبيرة. إنه هجوم مباشر على رأس المال العقاري، وهذا يتيح أيضا تحقيق انتصارات، مثل إلغاء البنود التعسفية، دالة على فعالية النضال الجماعي.

سلطت نقابة المستأجرين في مدريد الضوء على إضراب الإيجارات في الفترة التي سبقت مظاهرة 13 أكتوبر، وقد فرضت هذه الإمكانية نفسها في وسائل الإعلام، ما أثار الرعب والسخط بين المؤجرين، ولكن أيضا فضولَ أو حماسَ العديد من المستأجرين. الإضراب مفيد كعنصر تحريض وكأفق للسير نحوه، مفهوما على أنه يجب أن يكون نتيجة لسيرورة نضالات صاعدة، تخلق إمكانياتِه من تجارب ملموسة للإضرابات، جزئية أو كلية، في كتل عقارية عمودية، للظفر في صراعات وكسب شرعية، مع توسيع التنظيم والشعار الى كل حي وتحسين ميزان القوى لصالحنا. لا يمكن أن يكون إضراب الإيجار إعلانا رمزيا: إذا تم إعلانه فيجب الظفر به.

ولكن، بالإضافة إلى تطور إضراب الإيجارات، يجب أن تكون نقابات المستأجرين قادرة على الاستفادة من اللحظة الحالية. كما ذكرنا سابقا، تمكنت النقابات العمالية من بناء منظمات مستقرة وطويلة الأجل بواسطة خطط منظمة ورهانات طويلة الأجل ومنهجية واضحة. ومع ذلك، من الضروري، في الوقت الذي تقتحم فيه قضية الإسكان الساحة السياسية والإعلامية، امتلاك الجرأة على أخذ زمام المبادرة، لأن الوضع السياسي الراهن يستدعي إجابات سريعة من أجل الاستفادة من لحظة الزخم السياسي وتعبئة الجماهير بنحو يتجاوز النشاط اليومي.

مواجهة الرأسمالية

فمن ناحية، يتيح هذا مساءلة الدولة بشعارات برنامجية، مثل مصادرة المساكن الفارغة والسياحية والمؤقتة، مع رفع مستوى الوعي العام والدعوة إلى التنظيم. إن اتهام الدولة جوهري إذا أدركنا أن الريع أحد العناصر الهيكلية في بناء الرأسمالية في الدولة الإسبانية، وهو برغم إمكان تجليه في أشكال مختلفة–الإيجارات الموسمية، واضفاء الطابع السياحي، والمساكن الفارغة،، يستجيب لنفس دينامية المضاربة المتمثلة في الزيادة المعممة في الأسعار.

إن كون الريع مشكلة واسعة الانتشار يحيل إلى مسألة السلطة السياسية ومسألة الدولة، التي لديها في النهاية القدرة السياسية على التدخل وتوجيه المجتمع برمته. لهذا السبب، من المهم، بالإضافة إلى تشكيل وتطوير نقابات المستأجرين في جميع المناطق، أن تكون قادرة على التعبير والتنسيق مع بعضها البعض، وتشكيل منظمة كونفدرالية، تُحسِّن ميزان القوى لصالحنا عند مواجهة كل مؤسسة من مؤسسات الدولة، مع الحفاظ على توجه شامل نحو الحكومات باعتبارها المسؤول الرئيسي عن حالة السكن.

> "نحن بحاجة إلى تطوير وتحسين أداة إضراب الإيجارات بحيث تكون مفيدة حقًا وتتيح تحقيق المزيد من الانتصارات وتخفيضات الأسعار على نطاق واسع، مع القدرة على الاستفادة من لحظات الاضطراب السياسي."

لكن ينبغي ألا يكون الهدف فقط تحقيق قفزة تنظيمية على المستوى الإقليمي، بل القيام بالقفزة نحو حركة نقابية سكنية شاملة متكاملة، تتعامل مع جميع المشكلات– الإيجار، المساكن المحتلة، المساكن غير الصحي، الرهون العقارية– وتكون قادرة على التوحيد وإعطاء إجابات فعالة لمجمل الطبقة العاملة التي لا تتحكم في مساكنها.

يمثل الإيجار في الوقت الحالي نقطة انطلاق لتنظيم الصراع حول عدم التحكم في السكن. فمن ناحية، يتعلق الأمر بقطاع من الطبقة العاملة بالغ الأهمية عدديا، ومن ناحية أخرى، هو القطاع الذي يعاني أكثر من غيره من مشكلات تسليع السكن.

وعلاوة على ذلك، يؤدي عدم استقرار العقود، التي تسمح بالزيادات التعسفية أو الطرد التعسفي للعائلات بشكل منتظم، بفارق سنوات قليلة فقط، إلى معركة دينامية وفعالة ضد النظام الريعي.

ومع ذلك، يجب أن نتوجه بالنداء إلى مجمل أعضاء الطبقة العاملة الذين لا يتحكمون بمساكنهم، مدركين أن المشكلة تكمن في نهاية المطاف في تسليعها. من الضروري وضع برنامج يخاطب جميع هذه القطاعات بنحو شامل لتجنب المواجهة بين الملاكين المستدينين والمستأجرين والمستقطنين، الذين تتمثل مصلحتهم المشتركة في ضمان أن يكون السكن ملكًا عامًا وليس سلعة. وبالتالي فهي أيضًا خطوة سياسية إلى الأمام، توحد عبر برنامج ملموس مطالب وحاجات أولئك الذين تسعى السوق والدولة إلى تقسيمهم. التقدم في بناء كتلة سياسية للطبقة العاملة تحدث، من خلال تجربة الصراع على الإسكان، قطعا مع إستراتيجية الحوار الاجتماعي، وتتصور السياسة كوعي بمقدراتنا على بناء بديل اجتماعي وثقافي وسياسي عن الرأسمالية.

> "من الضروري وضع برنامج يعالج جميع هذه القطاعات بطريقة شاملة من أجل تجنب المواجهة بين الملاك المدينين والمستأجرين والمستقطنين، الذين من مصلحتهم المشتركة ضمان أن يكون السكن منفعة عامة وليس سلعة".

لا يمكن، من وجهة نظرنا، تحقيق هذه الوحدة إلا عبر نضال مشترك وتجربة مشتركة تبرز الحاجة الملحة لصياغة بديل سياسي يبلور في مجال السكن، على أساس رد مناهض للرأسمالية على مجمل نظام السيطرة والاستغلال الرأسمالي، رد برنامجي اشتراكي ايكولوجي يكون منطلقاً لمواجهة مباشرة لكل أحزاب النظام والدولة في مؤسساتهم الخاصة. هناك بالفعل العديد من الأمثلة حيث، في غياب أداة سياسية خاصة بنا ننطلق منها لمواجهة أحزاب الريع والمضاربة العقارية دون تنازلات، يُعرض علينا كبديل رئيسي التفويضُ لمن يتولون في أحسن الأحوال إدارة نقدية للأزمة الرأسمالية. ولكننا ندرك أن لا فرصة لتجسيد أحد الشعارات التاريخية لحركة الإسكان، "السكن الشامل والجيد"،تحت وطأة الرأسمالية. وهذا ما يفرض علينا جميعًا مهمة التقدم نحو هذا الهدف بالجمع بين إنجازاتنا اليومية وبناء كتلة اجتماعية وسياسية تتبنى هذه الفكرة ومستعدة للنضال من أجلها في جميع ميادين الصراع الطبقي

(*)أليكس فرانسيس وبلانكا مارتينيز مناضلان من أجل الحق في السكن في نقابات المستأجرين في كاتالونيا ومدريد، وعضوان في منظمة مناهضي/ت الرأسمالية ANTICAPITALISTAS ، الفرع الإسباني للأممية الرابعة. سينشر هذا المقال في فيينتو سور VIENTO SUR العدد196.

إحالات:

1) يشير اسم 15M إلى 15 مايو 2011، وهو تاريخ أول مظاهرة كبرى للحركة في مدريد. جمعت حركة INDIGNADOS مئات الآلاف من المتظاهرين في مائة مدينة في جميع أنحاء إسبانيا.

2) الكتل العقارية العمودية هي مبانٍ او مجمعات سكنية تعود ملكيتها الى مالك واحد أو كيان واحد (مثل صندوق استثماري أو بنك أو مؤجر كبير)، على عكس الملكية الأفقية، حيث يكون لكل شقة مالك مختلف.

(**)الصندوق الانتهازي هو صندوق تحوط، أو صندوق أسهم خاصة، أو صندوق ديون متعثرة، يستثمر في الديون التي تعتبر ضعيفة جدًا أو متخلفة عن السداد، والمعروفة باسم الأوراق المالية المتعثرة.[ويكيبيديا]

مؤتمر الحزب الاشتراكي العمالي الإسباني: ليس برَصّ الصفوف حول الزعيم يُصدُّ اليمين

انعقد المؤتمر الـ 41 الأخير للحزب الاشتراكي العمالي الإسباني (PSOE) في سياق دولي وجيوسياسي مطبوع بلااستقرار متزايد، وفي وقت تركز فيه وسائل الإعلام والقضاء على الفساد، وهو الظل الجديد المخيم على ما يعرف ب السانشيزم "1" sanchisme)، ولا سيما القضية التي تورط فيها الرجل الثاني السابق في الحزب خوسيه لويس أوبالوس ، José Luis Abalos.

بقلم خايمي باستور (*) JAIME PASTOR

في ظل هذه الظروف، كانت مجريات مؤتمر أشبيلية متوقعة: القيام باستعراض تماسك كبير حول الزعيم الكاريزمي وكتابه «دليل المقاومة «(2)، وإعادة تأكيد الرهان على لعب ورقة الابتزاز إلى أقصى حد (" وصول اليمين واليمين المتطرف") من أجل تأديب شركائه في الحكومة والبرلمان. وبهذه الطريقة، يسعى سانشيز إلى تحقيق هدفه المتمثل في الاحتفاظ بالمونكلوا (3) إلى حدود عام 2027، والظفر بالانتخابات المقبلة رغم توقعات استطلاعات الرأي الضعيفة. وكما كان منتظرا، لم يكن هناك أدنى تلميح للنقد الذاتي حول السياسات التي انتهجها في السنوات الأخيرة، ناهيك عن مسؤوليته المشتركة عن الجمود في مواجهة كارثة دانا المأساوية (4)، برغم صدور المؤاخذات عن قطاعات متباينة جدا، وحتى من بعض شركائه، مثل تحالف كومبروميس COMPROMÍS وحزب بوديموس PODEMOS.

خطابة ليبرالية اجتماعية ومساعدة هشة ونزعة أوروبية-أطلسية

إذا ألقينا نظرة على الوثيقة الإطار للمؤتمر، المعنونة «إسبانيا 2030. اشتراكية تتقدم، إسبانيا تقود"، يمكننا أن نرى بعض الدلائل على خطاب راديكالي إلى حد ما ضد "فاحشي الثراء"، دفاعًا عن "الطبقات الوسطى والعاملة»، ولكن القليل من التجديد البرنامجي. في الواقع، تبدأ الوثيقة بالإعلان عن أربع تحديات رئيسية في أفق 2030، وهو ما يبدو بعيد المنال في هذه الأزمنة المطبوعة بالاندفاعات الرجعية: تطوير نموذج نمو مختلف، ومواجهة حالة الطوارئ المناخية (ينبغي توضيح كيفية تطابق الأول والثاني...)، ومواجهة تحول النظام العالمي، وأخيرًا «الرد" على صعود القيم الاستبدادية واليمين المتطرف عالميا".

وينتج عن ذلك محاولة لتضخيم « المستحيلات التي حققناها " في الفترة الأخيرة (في المقام الأول إصلاح قانون العمل، المحدود للغاية مع ذلك) والإعلان عن "المستحيلات التي سنحققها " (مع مشروع الدرع الدستوري للمكاسب الاجتماعية، القابل بالكاد للحياة بمعية حلفائه في الحزب القومي الباسكي وحزب جميعا من أجل كاتالونيا (5))، للانتقال فيما بعد إلى تحديد مشروع وطني بعشرة أهداف. ويحدد أولها (" اقتصاد أكثر تنافسية وعدالة واستدامة") الإطار الذي يجب أن تندرج داخله الأمور التالية: خفض ساعات العمل، وتعليم جيد، وسكن للجميع، ونضال ضد جميع أشكال اللامساواة، ودولة " حكم ذاتي " معززة، وديمقراطية كاملة للتصدي للتضليل، ودعوة لقيادة المشروع الأوروبي، ودعم "حل الدولتين (الزائف) في إسرائيل وفلسطين"، وتعزيز "الاستقلالية الإستراتيجية" للاتحاد الأوروبي في المسائل الدفاعية باستخدام الحرب في أوكرانيا حجةً.

علاوة على الإجراء الأبرز إعلاميا المتمثل في خفض ساعات العمل، والذي لم يتضح مضمونه الملموس بعد، تشمل الملامح الجديدة التي يمكن أن تثير الانتباه : استحداث "مقعد المواطن" في الكونغرس ومجلس الشيوخ حتى يتسنى لممثلي المجتمع المدني التدخل، والحق في التصويت ابتداء من16 سنة وعقد مؤتمرات المواطنين التداولية، وحظر تحويل المساكن إلى مساكن سياحية وموسمية، وإنشاء مكتب عام لبناء المساكن الاجتماعية، والالتزام بألا تتجاوز القروض والإيجارات نسبة 30% من الرواتب، وإصلاح نظام تمويل الأقاليم (بصيغة غامضة بما يكفي لإرضاء جميع البارونات...) أو إلغاء اتفاق عام 1979 مع الكنيسة الكاثوليكية بشأن مسائل الثقافة والتعليم....

وتبدو بعض هذه الوعود وكأنها مجرد تكرار لما سبق أن تضمنته الوعود الواردة سلفا في المؤتمرات السابقة، وفي الوقت نفسه تبرز الاهتمام الضئيل بسياسة الهجرة الفتاكة (تمت الإشارة ببساطة إلى الحاجة إلى" نموذج هجرة يضمن تدفقًا مستمرًا") أو غياب سياسة ضريبية تتجاوز الإشارة إلى التزام (كيف؟) تقاسم الشركات الكبرى لقسم من الأرباح الفاحشة التي تحققت خلال السنوات القليلة الماضية (6). ناهيك عن التأجيل الدائم لإلغاء قانون حظر النشر (7) وقانون أسرار الدولة؛ والإصلاح الديمقراطي العاجل للنظام القضائي (ما مصير ذلك الوعد

خايمي باستور

خايمي باستور محاضر متقاعد في العلوم السياسية، ومناضل في منظمة مناهضة الرأسمالية، الفرع الإسباني للأممية الرابعة، وعضو هيئة تحرير مجلة "فينتو سور". ترجمه للفرنسية جيلبرت غيلهم. الصورة © ألبرت سلامي

«بالتجديد الديمقراطي"؟)؛ وغياب الدقة فيما قد تقصده" عملية تعميق سيرورة إضفاء طابع الفدرالية على الدولة؛ أو، أخيرًا وليس آخرًا، الصمت المطبق على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، لتؤكد مرة أخرى تواطؤها مع النظام المغربي القمعي (8).

وتجدر الإشارة أيضًا إلى انتصار ما يسمى بالنسويات الكلاسيكيات بتعديلهن الرامي إلى منع إدراج" كيو+» إلى جانب" إل جي تي بي آي". وقد تم الحصول على هذه النتيجة بفضل اللوبي الذي قادته نائبة الرئيس السابقة كارمن كالفو CARMEN CALVO، وتم التصويت عليه في الجلسة العامة بنسبة مشاركة ضئيلة جدا (9). ويمثل هذا القرار تراجعا خطيرا في الاعتراف بالتنوع، ويسهم في

تعزيز رهاب المتحولين جنسيًا، ويقوي اليمين في حربه الثقافية، ويبعد الحزب الاشتراكي العمالي الإسباني عن موقف يحظى بإجماع واسع في أوساط الحركة النسوية، لا سيما بين أجيالها الجديدة.

هيمنة هشة

وباختصار، استغل سانشيز المؤتمر للمطالبة بولاء الجهاز النضالي في مواجهة المضايقات القضائية والسياسية والإعلامية التي تعرض لها، سيما منذ الموافقة على قانون العفو (مع سعيه إلى جعل الناس ينسون أنه لم يحتج، بل كان متواطئا، عندما كانت المضايقات تستهدف الحركة القومية الكتالونية وحزب بوديموس). وفي الوقت نفسه، يقترح الحزب مشروعًا حكوميًا يتسم بالغموض بما فيه الكفاية حول القضايا الأساسية التي تضعه في مواجه مع الحزب الشعبي، محاولا جذب قسم من ناخبيه وحتى إقامة نظام الحزبين معه باسم الشعور بالمسؤولية إزاء الدولة. وهي مهمة يصعب تحقيقها، كما يتضح مع حالة الطوارئ المتعلقة بالهجرة في جزر الكناري، حيث ظل الحزب الشعبي تحت ضغط ليس فقط حزب فوكس (المستعد لتبني دون مركب نقص ميراث ديكتاتورية فرانكو مع اقتراب حلول الذكرى الخمسين لوفاة مؤسسها)، بل أيضًا من رئيسة منطقة مدريد للحكم الذاتي، إيزابيل دياز أيوسو، ISABEL DÍAZ AYUSO وكلاهما معززين بفوز ترامب في الانتخابات. وفضلا عن ذلك لا يمكن، نظرًا لعدم تجانس حلفائها في البرلمان، التنبؤ بإمكان تحقيق بعض القوانين والتدابير التقدمية الموعودة، بدءًا من إدراجها في الموازنة.

على هذا النحو، سنجد أنفسنا في نهاية المطاف إزاء حزب اشتراكي عمالي اسباني يواصل طريق الإصلاحية دون إصلاحات هيكلية تطعن في مصالح الرأسمال الكبير وأسس النظام الملكي الذي ظل هذا الحزب نفسه على الدوام ولا يزال ركيزة أساسية له. ليس بهذه الطريقة يمكن احتواء تهديد الكتلة الرجعية الفعلي أو حتى، على الرغم من البيانات الماكرو اقتصادية الجيدة، التخفيف من تفاقم اللامساواة. يمكن في أحسن الحالات أن يحاول الحزب العمالي الاشتراكي الاسباني تحييد الصراعات الاجتماعية عبر الاستجابة لمطالب معينة، كما في حالة النضال من أجل السكن اللائق؛ ولكن سيكون من الصعب بلوغ ذلك إذا لم تحقق الضريبة على الإيجارات الموسمية أي تقدم في البرلمان.

ليس المأزق الاستراتيجي الذي ارتمى فيه الحزب الاشتراكي العمالي الإسباني غريبا عن التطور المميز منذ أمد بعيد لأحزاب ليبرالية -اجتماعية أطلسية تميل نحو فقدان مركزيتها في العديد من البلدان، كما هو الحال اليوم في فرنسا وعلى الأرجح في ألمانيا بعد الانتخابات العامة

رئيس الحكومة، بيدرو سانشيز، خلال افتتاح المؤتمر الفيدرالي الـ 41 للحزب الاشتراكي العمالي الإسباني في قصر المؤتمرات والمعارض يوم 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2024 في إشبيلية (الأندلس، إسبانيا). خواكين كورشيرو - EUROPA PRESS

في فبراير/شباط. في هذا السياق، في حالة إسبانيا، يبدو صمود الحكومة على نحو متزايد بمثابة حالة شاذة مقبولة لكونها نجحت في الوقت نفسه من إلغاء مقدرة "إحداث القطيعة" لدى الأحزاب التي برزت على يسارها-بوديموس ثم سومار- والحفاظ على سياسة المواثيق مع القوى غير الدولانية، خاصة في إقليم الباسك وكاتالونيا، مقابل تنازلات متواضعة.

بيد أن سياسة الخوف هذه إزاء الخطر الكبير لن تدوم أبديا، بينما لا تتوانى الاضطرابات الاجتماعية والسخط السياسي، المتفاقمان حالياً بفعل عواقب كارثة دانا، عن التزايد. وليست سياسات هذه الحكومة ما سيحول دون استفادة الكتلة الرجعية من انتشار مناهضة السياسة لدى قطاعات الناخبين الجديدة.

الخوف من الديمقراطية الداخلية

أما على الصعيد التنظيمي، فقد بات جليا أيضاً ترسيخ نموذج حزبي قائم على قيصرية متزايدة القوة حول الزعيم الأكبر، كما سبق أن انتقدها مانويل دي لا روشا روبي MANUEL DE LA ROCHA RUBÍ ، أحد المندوبين القلائل من تيار إزكيردا سوسياليستا في المؤتمر(10) : إذ يرى أنه برز بجلاء «الخوف من الديمقراطية» من خلال «رفض مناقشة التدبير الحكومي في أثناء المؤتمر، منتهكاً بذلك مبدأ ديمقراطيا وبندا أساسيا من نظامنا «. وقد تم ترسيخ تبعية الحزب الكاملة للحكومة، بنحو أكثر وضوحًا بقدر وجود عدد كبير من الوزراء ضمن قائمة اللجنة التنفيذية الاتحادية الجديدة. وفي نهاية المطاف، يخلص إلى أن" موقف الحزب تحدده الحكومة وليس العكس، مع غياب إمكان تأثير متبادل».

> "سيستمر الحزب الاشتراكي العمالي الإسباني على طريق الإصلاحية دون إصلاحات هيكلية تتحدى مصالح الشركات الكبرى وأسس النظام الملكي."

تمثل حالة مدريد، مع الاستقالة القسرية لخوان لوباتو JUAN LOBATO من منصب الأمين العام للحزب الاشتراكي في مدريد، بصرف النظر عن الموقف من سلوكه في قضية رفيق دياز أيوسو DÍAZAYUSO II))، مثالاً واضحاً آخر على هذه الممارسات، وقد انتقد اليسار الاشتراكي فرع مدريد عن حق (تحت شعار" الشكل مهم! ") حظر الاجتماعات الرامية إلى التقدم بترشيح آخر منافس للترشيح الرسمي الذي يقوده الوزير الحالي أوسكار لوبيز OSCAR LÓPEZ.

في نهاية المطاف، ووفقًا لمبدأ جعل الضرورة فضيلة، نشهد انتصار نموذج قيادة استفتائية لا تطمح إلا للبقاء في الحكومة، مقابل بعض التنازلات لحلفائها في مجالات لا تمس النواة الصلبة للاقتصاد السياسي الذي يمليه الاتحاد الأوروبي، لا سيما عبر المفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي.

الفراغ جهة اليسار

يُضاف إلى هذه المنظورات القاتمة الغياب المأساوي لقوى سياسية، على يسار الحزب الاشتراكي العمالي الإسباني، قادرة على بناء بديل لمواجهة سياسات تقسيم الطبقات الشعبية التي ينتهجها اليمين. ولكن أيضًا لبناء

بديل لليبرالية الاجتماعية المتدهورة التي يتبناها سانشيز. فلا تحالف سومار-الذي أصبح مرتاحًا بشكل متزايد للحدود التي رسمها مونكلوا والاتحاد الأوروبي - ولا حزب بوديموس-على الرغم من جهوده الحالية للظهور بمظهر المنتقد الحاد للحزب الاشتراكي العمالي الاسباني، طامحا مع ذلك إلى الحكم معه-يتمتعان حاليا بالمصداقية التي تؤهلهما لتشكيل قطب مرجعي في المهمة الشاقة لإعادة تشكيل يسار يريد أن يستخلص دروس الدورة التي فتحتها حركة 15M والسيرورة الكتالونية من أجل رسم مسار لإعادة التأسيس غير خاضع للسياسة المؤسسية.

على الصعيد الاجتماعي، لا تبدو قيادتا النقابات الكبرى، اللجان العمالية CCOO والاتحاد العام للعمال UGT، المواليتين بذاتهما للحكومة، هما أيضا، إطارا مرجعيا لإعادة تشكيل حركة عمالية مستعدة لمواجهة أرباب عمل ورأسمال كبير ميالين أكثر فأكثر إلى تشجيع وصول الكتلة الرجعية إلى الحكومة.

ومع ذلك، تمثل التعبئة من أجل سكن لائق-وهي تعبير حقيقي، في جميع أنحاء إسبانيا تقريبًا، عن صراع طبقي يهاجم الرأسمالية الريعية مباشرة-والتدفق المثير للإعجاب للتضامن مع سكان فالنسيا ومناطق أخرى من البلد في مواجهة كارثة دانا البيئية والاجتماعية، ومختلف أشكال المقاومة في قطاعات كالصحة والتعليم، أو التضامن مع فلسطين، بوادر أمل لإبراز أن دورة جديدة من التعبئة في اليسار، منطلقة من القاعدة الشعبية، يمكن أن تفتح في الفترة المقبلة. يجب أن نتعلم البحث انطلاقا من هذه التجارب عن أشكال جديدة من التضافر، في النضالات والنقاشات بين مجموعات العمل المتجددة. وأن نطلق معهم مبادرات جديدة تتيح بناء جبهة سياسية واجتماعية مشتركة، قادرة على مواجهة التهديد الرجعي ومراكمة إمكانات مناهضة للهيمنة انطلاقا من الأحياء وأماكن العمل. وبهذه الطريقة فقط يمكننا أن نعيد إلى المركز الحاجة إلى إستراتيجية للتحول الإيكولوجي الاجتماعي والقطيعة الديمقراطية مع هذا النظام وكتلة السلطة التي تدعمه.

7)كانون الأول/ديسمبر 2024

(*) خايمي باستور أستاذ محاضر في العلوم السياسية، متقاعد وناشط في حزب مناهضي الرأسمالية ANTICAPITALISTAS ، فرع الأممية الرابعة بالدولة الإسبانية، وعضو هيئة تحرير مجلة «فينتو سور»

إحالات:

1) سانشيزمو SANCHISMO هو أسلوب الحكم الذي يتبعه بيردو سانشيز، الأمين العام لحزب العمال الاشتراكي الإسباني (PSOE) والرئيس الحالي للحكومة الإسبانية.

2)دليل المقاومة (MANUAL DE RESISTENCIA) كتاب من تأليف بيردو سانشيز، صدر في فبراير 2019. وهو عبارة عن سيرة ذاتية سياسية يسرد فيها رحلته الشخصية ومساره داخل حزب العمال الاشتراكي الإسباني، وموقفه من الأزمات الداخلية والصعوبات السياسية التي واجهها الحزب.

3) قصر مونكلوا هو مقر رئاسة الحكومة الإسبانية.

4) DANA (" DÉPRESSION ISLADA EN NIVELES ALTO"، أو" منخفض جوي معزول عالي المستوى ")ظاهرة أرصاد جوية تعرف أيضًا باسم" الهبوط البارد". وهي عبارة عن مرور كتلة هوائية مشحونة بالرطوبة العالية تتكثف فجأة. تسببت هذه الظاهرة، الناجمة عن ارتفاع درجة حرارة المحيطات والمناطق القطبية، في دمار رهيب في فالنسيا في نوفمبر/تشرين الثاني 2024.

> "إن المأزق الاستراتيجي الذي غرق فيه الحزب الاشتراكي العمالي الإسباني لا ينفصل عن التطور الذي طالما ميّز الليبرالية الاجتماعية الأطلسية التي تميل إلى فقدان مركزيتها في العديد من البلدان".

5) حزب PNV، PARTIDO NACIONALISTA VASCO، هو حزب قومي من الباسك، وحزب JUNTS PER CATALUNYA هو الحزب المؤيد للاستقلال الذي أسسه كارليس بويغديمونت CARLES PUIGDEMONT. وكلاهما حزبان يمينيان.

6) هذا ما ينتقده أندري ميسيه ANDREU MISSÉ: " إن الإصلاح الضريبي الذي انجزته الحكومة (PSOE وسومار) وشركاؤها هو الحد الأدنى. إنه أقرب إلى سلسلة متعاقبة من الترقيعات. صادق الاتفاق الذي تم التوصل إليه في الكونجرس على الضريبة على البنوك، والزيادة في دخل رأس المال، والهيدروكربونات والتبغ. ولكنه اضطر إلى تأجيل ضريبة الطاقة إلى قانون جديد. وتم استبعاد الضرائب على العقارات (SOCIMIS)، والتأمين الخاص، والسلع الكمالية والديزل، وكذلك ضريبة القيمة المضافة على الشقق السياحية»، 'INSOLIDARIDAD DE BANCOS Y ENERGÉTICAS'، ALTERNATIVASECONÓMICAS، ديسمبر 2024، 130، ص 3).

7) LEY MORDAZA اسم أُطلق على قانون أمن المواطن الذي صدر في عام 2015 في ظل حكومة الحزب الشعبي. ويتضمن عقوبات ضد المظاهرات غير المصرح بها أمام المباني العامة، وحظر تصوير قوات الأمن، تحت طائلة فرض غرامات باهظة، وغرامات على إهانة قوات الأمن، حتى بدون عنف جسدي، والطرد السريع للمهاجرين على حدود سبتة ومليلية.

8) " يحذف الحزب الاشتراكي العمالي الإسباني عبارة 'الصحراء الغربية' في قرار مؤتمره الحادي والأربعين عند الإشارة إلى المستعمرة الإسبانية السابقة"، كونتراموتيس، 5 ديسمبر 2024. HTTPS://CONTRAMUTIS.EL-/05/12/WORDPRESS.COM/2024/PSOE-OMITE-LAS-PALABRAS-SAHARA-OCCIDENTAL-EN-LA-RESOLUCION-DE-SU-41-CONGRESO-AL-REFERIRSE-A-LA-EXCOLONIA-ESPANOLA/

9) "القصة وراء تعديلات الحزب الاشتراكي على اختصارات LGTBIQ+"، آنا ريكينا وخوسيه إنريكي مونروسي، 3 ديسمبر 2024.

10) " CONGRESOSOCIALISTA Y CRÍTICA A LA GESTIÓN ", ELDIARIO.ES, MANUEL DE LA ROCHA RUBÍ, 6 DÉCEMBRE 2024. HTTPS://WWW.ELDIARIO.ES/OPINION/TRIBUNA-ABIERTA/CONGRESO-SOCIALISTA-CRITICA-GESTION_129_11882781.HTML

11) في نوفمبر/تشرين الثاني 2024، استقال خوان لوباتو JUAN LOBATO من منصب الأمين العام للحزب الاشتراكي العمالي الإسباني فرع مدريد بعد سجال مرتبط بتدبيره لمعلومات عن ألبرتو غونزاليس أمادور ALBERTO GONZÁLEZ AMADOR، شريك إيزابيل دياز أيوسو ISABEL DÍAZAYUSO ، رئيسة منطقة مدريد للحكم الذاتي. وكان لوباتو قد كشف معلومات حساسة عنه، مغديا اتهامات مرتبطة بالاحتيال الضريبي. وفي مواجهة الضغوط الداخلية ولتجنب الانقسام، اختار الرحيل. تُعرف دياز أيوسو، وهي شخصية رئيسية في الحزب الشعبي، بإدارتها الليبرالية ومعارضتها لاستقلال كتالونيا وتعاملها مع الوباء.

جمهورية الكونغو الديمقراطية: صراع متعدد العواقب

بقلم : بول مارسيال PAUL MARTIAL

لا ريب أن استيلاء حركة 23 مارس، المدعومة بقوة من قوات الدفاع الرواندية، على غوما وبوكافو، عاصمتي إقليمي الشمال وجنوب كيفو على التوالي، في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، يمثل انعطافا لهذا البلد.

أسباب الصراع كثيرة، لا يمكن تلخيصها في السعي إلى الاستيلاء على مناجم الذهب والكولتان والقصدير والتنغستن الكثيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا يزال هذا الصراع، المتواصل منذ ثلاثة عقود، من أداء نفس الفاعلين، باستقلال عن تبدل أسماء الجماعات المسلحة. ومن الثوابت المروعة الأخرى معاناة السكان المدنيين، المتنقل سوادهم الأعظم من مخيمات لاجئين إلى ملاجئ إنسانية، هربًا من الحروب وأعمال النهب والمجازر. إن حالة الحرب هذه، المستمرة منذ ثلاثين عامًا، هي سبب وفاة ملايين عديدة من الأشخاص، في ارتباط مباشر بالمعارك المتعددة أو بالأمراض وسوء التغذية.

يمكن تفسير هذه الحروب المتواصلة في ضوء تنافسين. أولهما إقليمي، يجمع بين مصالح اقتصادية ورهانات جيوستراتيجية. والثاني، مشار إليه بنحو أقل، محلي ويتعلق بالوصول إلى الأرض. وهذه مسألة مركزية يجب تناولها انطلاقا من سياسة بلجيكا الاستعمارية في الكونغو ورواندا وبوروندي.

منافسة إقليمية

اتبع فيليكس تشيسيكيدي، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام 2019 بعد انتخابات مطعون فيها عن حق، سياسة تحالف دبلوماسي مع رواندا وأوغندا. وكانت هاتان الدولتان، المتاخمتان لمنطقة شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، قد ساندتا في الماضي تدخلات مسلحة ضد كينشاسا. وبرغم وعد تشيسيكيدي لرواندا بعلاقة اقتصادية قوية، فإنه فضّل أوغندا. فاستثمر هذا البلد في البنية التحتية للنقل ببناء طرق على محورين، هما كاسيندي-بيني-بوتيمبو وبوناغانا-غوما، ما أتاح له الاستفادة من النشاط الاقتصادي في الشمال وجنوب كيفو. وقد عارض بول كاغامي، رئيس رواندا، هذا الخيار بشدة. إذ لم يقبل تهميش بلده لصالح أوغندا التي تربطه بها علاقات صعبة.

ضعف جمهورية الكونغو الديمقراطية

بعد بضعة أشهر، أعيد تنشيط جماعة 23 مارس المسلحة، التي سبق أن استُخدمت في العام 2012، وتم تزويدها بجناح سياسي هو تحالف نهر الكونغو. وبدعمٍ من عناصر قوات الدفاع الرواندية، استولت حركة 23 مارس/تحالف نهر الكونغو (ت.ن.ك) على معظم الشمال وجنوب كيفو بسهولة نسبية على مدار الحرب التي استمرت عامين. وكانت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عاجزة عن احتواء الهجوم. ويعود ذلك إلى أوجه قصور عديدة في جهاز القيادة وفساد الضباط. يضاف إلى ذلك عدم تجانس الفيالق، بسبب صعوبات دمج الجماعات المسلحة، الذي كان مقابلا لمختلف اتفاقات السلام الموقعة على مر السنين. كما أن الجنود الكونغوليين، سيئي العدة والعتاد، و هزيلي الأجور، مع لوجستيك قاصر، غير محفَّزين بتاتا. في الواقع، تخوض القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الحرب إلى حد كبير بالتعاقد من الباطن مع ميليشيات مختلفة اجتمعت تحت اسم وازاليندو (أي الوطنيين باللغة الكيسواحيلية).

إن قول ماركس الشهير " التاريخ يعيد نفسه مرة أولى كمأساة، ومرة ثانية كمهزلة» تنطبق تماماً على محاولة تشيسيكيدي تكرار عملية العام 2013 لمّا نجحت قوات مشتركة من جنوب أفريقيا وتنزانيا وملاوي، تحت راية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية MONUSCO ، في دحر حركة 23 مارس. وفي الوقت نفسه، مارست الدول الغربية ضغوطاً مالية على رواندا.

بول مارسيال

بول مارسيال، مُناضل الأممية الرابعة في فرنسا، وعضو في فريق تحرير مجلة "AFRIQUES EN LUTTE".

ولكن الظروف السياسية تبدلت منذئذ، وذهبت مختلف المساعي سدى.

صعود رواندا القوي

كان تشيسيكيدي قد دعا مرارًا إلى رحيل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بمبرر عدم فعاليتها. وقد غير رأيه، طالبا تأجيل رحيلها أملاً في الحصول على مساعدة بعثة الأمم المتحدة ضد حركة 23 مارس/ ت.ن.ك.

نسجت رواندا علاقات مع العواصم الأوروبية الكبرى، ووافقت أن تكون مضيفا لطالبي اللجوء نيابة عن بريطانيا، برغم عدم تنفيذ هذا المشروع. وهي أحد المساهمين الرئيسيين في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وتشارك في ضمان أمن منشآت النفط في شمال موزمبيق، في كابو ديلغادو. وتمثل سوقًا مستقرًا لبيع المعادن الحيوية للانتقال

الطاقي، كما أنها الزعامة الأفريقية الوحيدة الموافقة على إغلاق ترامب للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

بحث جمهورية الكونغو الديمقراطية اليائس عن دعم عسكري

سيواجه فيليكس تشيسيكيدي صعوبة في العثور على دول مستعدة لمساعدة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد لجأ إلى كينيا، مستفيدًا من العلاقات الجيدة مع كينياتا، الذي سيسهم في تمويل ترشيحه في عام 2018. وحصل على التدخل العسكري لهذا البلد، الواقع في شرق أفريقيا. تدخل غير بريء، لأن كينياتا حاضر بقوة في القطاع المصرفي، وبدت له فرصة انغراس في منطقة اقتصادية لـــ 10% فقط من سكانها حسابات مصرفية. لكن، بينما بدأ الجيش الكيني دخول جمهورية الكونغو الديمقراطية، غيرت كينيا رئيسها. كان الرئيس المنتخب، ويليام روتو، مترددًا في المشاركة في العملية، واستخدم كل وسائل المماطلة لتجنب المواجهة العسكرية مع حركة 23 مارس/ت.ن.ك ورواندا.

ثم لجأ الرئيس الكونغولي إلى دول الجنوب الأفريقي. واستجابت جنوب أفريقيا بشكل إيجابي بإرسال زهاء 000 3جندي. وكانت هذه فرصتها للمشاركة في استغلال المناجم، وتأكيد دورها القيادي في القارة. ولم يكن لهذه القوات سوى تأثير ضئيل على مسار الحرب. وبالعكس، في جنوب أفريقيا أثار مقتل 14 جندياً جدلاً ومعارضة. كما أدى إلى خلاف دبلوماسي بين كاغامي ورئيس جنوب أفريقيا سيريل رامافوزا.

فضلت تنزانيا دور الوسيط، ونظمت في دار السلام القمة الأخيرة التي جمعت كل الأطراف المتنازعة. إن رهانات هذا البلد الاقتصادية عالية، حيث أصبحت جمهورية الكونغو الديمقراطية أول سوق تصدير لها داخل جماعة شرق أفريقيا.

تلعب أوغندا لعبة مزدوجة. إذ تدافع علنًا عن سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية، بينما تحافظ على حياد عطوف تجاه حركة 23 مارس/ت.ن.ك، لا بل تدعمها بالسماح لها باستخدام أراضيها في عمليات لوجستية.

وبوروندي هي الدولة الوحيدة التي تقف إلى جانب جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث توفر الموارد - ما يقرب من عشرة آلاف رجل - ولكن هذا ضعيف في مواجهة رجال حركة 23 مارس/ت.ن.ك المتمرسين والقوات الخاصة التابعة للجيش الرواندي المجهزة تجهيزًا جيدًا. وبوروندي معنية قبل كل شيء بهذه القوات المتمركزة على بعد بضع مئات من الأمتار على طول الجزء الغربي من حدودها مع غزو جنوب كيفو وعاصمتها بوكافو.

الحكومة التي يقودها الهوتو في بوروندي متحدرة من الانقلاب الذي أربك البنية الحكومية القائمة على تشارك التوتسي والهوتو في إدارة السلطة، بعد اتفاقات أروشا عام 2000. حصل إيفاريست ندايشيميه، رئيس بوروندي، من سلطات الكونغو على إمكانية محاربة معارضته المسلحة، ولا سيما حركة المقاومة من أجل دولة قانون في بوروندي (RED-TABARA)، التي تنشط داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي كانت في فترة تحظى بدعم رواندا. ويمثل استيلاء حركة 23 مارس/ت.ن.ك، المدعية الدفاع عن التوتسي، على جنوب كيفو خطراً محتملاً على الديكتاتورية البوروندية.

نوايا رواندا

ثمة إذن تنافس جيوستراتيجي واقتصادي حقيقي بين البلدان لاكتساب مكانة رائدة في عملية دمج السوق الإقليمية لشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتستتبع هذه السيرورة استغلال المعادن ونقلها وخاصة معالجتها وبيعها. وتطمح رواندا إلى أن تكون مركزاً لهذا الاقتصاد، لكن بلدانا أخرى مثل أوغندا وحتى تنزانيا تظل منافسين جديين.

يُضاف إلى الجانب الاقتصادي، بالنسبة لرواندا، خصوصية مرتبطة بالإبادة الجماعية للتوتسي في العام 1994. ويبرر بول كاغامي دعمه لحركة 23 مارس/ت.ن.ك برغبته في اجتثاث القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وهي جماعة مسلحة من الهوتو مكونة من قسم من مرتكبي الإبادة الجماعية السابقين الذين تمكنوا من تشكيلها في ظل عملية الجيش الفرنسي "تركواز"، والتي قُدمت على أنها تدخل إنساني. وقد قامت هذه القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بعمليات توغل مسلحة في رواندا، وكان من الممكن أن تمثل خطرًا في الفترة التالية مباشرة للإبادة الجماعية. لم يعد الأمر كذلك منذ فترة طويلة. إذ لا يتجاوز عدد أفرادها الألف رجل، وهم موجودون في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويعملون في أغلب الأحيان كقوات مساعدة لقوات هذا البلد. وهو وضع استنكره كاغامي. ويتيح له في الآن ذاته الترويج الداخلي لإيديولوجية القلعة المحاصرة معززا الديكتاتورية التي أسسها. وبعد ثلاثين عامًا في السلطة، فاز في الانتخابات الأخيرة بنسبة 99.15%. أما المعارضون فيتم التعامل معهم على أنهم من مرتكبي الإبادة الجماعية، أو يتم إعدامهم حتى في المنفى. بالنسبة إلى رواندا، لا يمثل شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية فرصًا اقتصادية حقيقية فحسب، بل أيضًا حاجة إلى إرساء عمق استراتيجي للبلد.

تنافس محلي

غالبًا ما يتم تجاهل العوامل الداخلية لأزمة جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلا أنه لا غنى عنها لفهم استمرار الجماعات المسلحة، التي تدعمها رواندا منذ ثلاثة عقود. كان الشاغل الرئيسي منذ البداية لكل من تحالف القوى الديمقراطية من أجل تحرير الكونغو في عام 1996، ثم التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية في عام 1998، ثم التجمع الوطني للدفاع عن الشعب في عام 2006، وحركة 23 مارس في عام 2012، والآن حركة 23 مارس/ت.ن.ك، هو الحصول على الأرض.

تلاعبات استعمارية

إنها إشكالية ذات جذور في سياسة بلجيكا الاستعمارية. فقد دأبت بلجيكا على تعديل محيط إدارة المشيخات في أفريقيا الوسطى. حيث قامت بتجميعها أو إنشاء أخرى جديدة وفقًا لحاجات سياستها. ولهذه المشيخات دور مهم، حيث أنها هي التي تمنح قطع الأرض.

إبان الحرب العالمية الثانية، سدت السلطات الاستعمارية نقص اليد العاملة في المزارع بجلب زهاء 000 100 رواندي، معظمهم من الهوتو، إلى الكونغو. وبقصد تحكم أمثل في هؤلاء السكان، أنشأت السلطات الاستعمارية مشيخة يرأسها أحد التوتسي. لم تكف هذه المشيخة، التي أقيمت في وسط إقليم بوهوندي، عن إثارة التوترات. وقد ألغاها البلجيكيون في العام 1957، ما أنهى إمكان حصول الروانديين على أراض.

الحصول على الأرض

حدثت موجة هجرة ثانية، من التوتسي الفارين من اضطهاد قادة الهوتو الجدد إبان عملية استقلال رواندا. وصلوا إلى جمهورية كونغو ديمقراطية في حالة اضطراب عندما نالت استقلالها في العام 1960. وفي العام 1963، أدى هذا السياق إلى نشوب حرب كانيارواندا دامت ثلاث سنوات. تواجه فيها الهوندي والناندي، المعتبرين أنفسهم أصليين، مع الهوتو والتوتسي. ومع وصول موبوتو إلى السلطة وسياسته القائمة على إضفاء طابع زائيري، باتت الأرض ملكًا للدولة، فأتاح هذا التغيير فرصًا للتوتسي. وتمكن هؤلاء، الذين كانوا في الغالب من المتعلمين، من شغل مناصب مهمة في الإدارة وبالتالي الحصول على حيازات كبيرة من الأراضي بالتحرر من سلطة المشيخات التقليدية. ومنذئذ، نشأ اعتراض دائم على

شرعية سندات ملكية الأراضي، لا سيما مع تعايش نوعين من التشريعات – الدولانية والعرفية .

برغم تبدل السياقات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تتمثل استمرارية سياسة مختلف الجماعات التي تدعمها رواندا، في الحرص والتصميم على تأمين ملكية الأراضي التوتسية المعترض عليها.

إن أصبحت مسألة استغلال المعادن اليوم بلا شك قضية محورية في النزاع المسلح بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، فلم تكن كذلك دائمًا. فقد أنشأ قادة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية والتجمع الوطني للدفاع عن الشعب إدارة في منطقة كيفو إبان غزوهم للأراضي مكنت هؤلاء القادة وأقاربهم من الحصول على الأراضي عن طريق الشراء، حتى وإن لم يكن البيع بالضرورة طوعا.

خطر انتشار النزاع

هذا هو بالضبط ما تفعله حركة 23 مارس/ت.ن.ك. فهي تعوض سلطات كيفو الإقليمية برجالها، ما يشير إلى أن خطتها طويلة الأمد. وفي تجاهل لدعوات قمة دار السلام لوقف إطلاق النار، استولت القوات الرواندية وقوات حركة 23 مارس/ت.ن.ك على بوكافو، عاصمة جنوب كيفو.

يتبع القادة الجدد، وفي الأراضي المحتلة، سياسة عنيفة لتطبيع الأوضاع، حيث أمهلوا اللاجئين في المخيمات المحيطة بغوما 72 ساعة للعودة إلى قراهم، بغض النظر عن الوضع الأمني. مرة أخرى، سيجد مئات الآلاف من المنهكين، المرضى أحيانا، أنفسهم على الطرقات.

إطاحة السلطة

هل ستكتفي رواندا بحضور قوي في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، مستفيدة من ثروات البلد المعدنية، أم سيكون هدفها النهائي إطاحة تشيسيكيدي بتحالف مع المعارضة؟ قد يكمن أحد عناصر الإجابة في إنشاء تحالف نهر الكونغو، وهو هيكل يروم توحيد قسم من معارضي تشيسيكيدي.

وقد قام تحالف نهر الكونغو بهذا العمل. نجح، على سبيل المثال، في دمج تحالف الوطنيين المقاومين الكونغوليين في شمال كيفو، والتويرانيو في جنوب كيفو، وهي مجموعة دفاع ذاتي من البانيامولينغي، والتوتسي الذين كانوا في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ الحقبة الاستعمارية، وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري، التي أدانت المحكمة الجنائية الدولية قادتها السابقين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وجماعات أخرى أقل شأنا. كما انضمت شخصيات سياسية مثل آدم تشالوي، الزعيم السابق لحزب الرئيس الكونغولي السابق جوزيف كابيلا، والمتحدث السابق باسم حركة جان بيير بيمبا، إلى تحالف نهر الكونغو.

يعاني فيليكس تشيسيكيدي من ضعف شديد، ليس فقط بسبب الأراضي التي ظفرت بها لحركة 23 مارس/ت.ن.ك ، بل أيضًا بسبب رغبته في تعديل الدستور، لفتح باب ترشحه لولاية رئاسية ثالثة، وهو أمر مرفوض على نطاق واسع في البلد.

ومرة أخرى، أعرب كورنيلي نانجا، زعيم تحالف نهر الكونغو، عن هدفه المتمثل في "تحرير الكونغو برمتها"، راغبا بذلك تكرار ما حدث في عام 1997 من استيلاء تحالف القوى الديمقراطية من أجل تحرير الكونغو، بدعم من رواندا وأوغندا، على السلطة، والذي أطاح موبوتو، ما أدى إلى اندلاع صراع إقليمي سريع على الأراضي الكونغولية.

إنه وضع غير مستبعد، مع إمكان مواجهة مباشرة بين بوروندي ورواندا وخطر انتشار الحرب، مؤدية مرة أخرى إلى سقوط مئات آلاف من الضحايا بين السكان المدنيين.

15 شباط/فبراير 2025

جندي من حركة 23 آذار/مارس (يسار) يرافق جنودًا وضباط شرطة حكوميين أسرى. © AP PHOTO

مظاهرات طلابية في صربيا: "ليس للحركة أن تتوقف الآن"

بقلم فلاديمير أونكوفسكي-كوريتشا(*) VLADIMIR UNKOVSKI-KORICA

في 28 كانون الثاني/يناير، أطاحت حركة الاحتجاج الجماهيرية الجارية في صربيا الحكومة، معلنةً بذلك أكبر تحدٍ حتى الآن لنظام ألكسندر فوتشيتش Aleksandar Vu?i? المستبد القائم منذ أكثر من عقد.

بات التطور الزمني للأحداث معروفا الآن لقراء وسائل الإعلام الغربية. يوم 1 نوفمبر/تشرين الثاني، انهار سقف محطة قطارات نوفي ساد NOVI SAD، ما أسفر عن مقتل 15 شخصًا. وفيما كان البلد يتعافي من حادث إطلاق نار جماعي شهدته إحدى المدارس في مايو 2023، دخل الكثير من الناس حالة صدمة وحداد بعد هذه الكارثة الأخيرة. لكن شيئاً ما تغير في 22 نوفمبر عندما هاجم أتباع النظام تجمعاً لطلبة/ات وموظفين/ات في كلية الفنون المسرحية بجامعة بلغراد تكريماً لضحايا انهيار نوفي ساد.

نحو حركة جماهيرية

في الأيام التي تلت، امتد حصار الكليات ليشمل مؤسسات التعليم العالي والتقني الأخرى. طرح الطلاب عددًا من المطالب، منها نشر جميع الوثائق المتعلقة بإعادة بناء محطة قطارات نوفي ساد، وإسقاط المتابعات الموجهة ضد المتظاهرين المعتقلين، ومحاكمة المسؤولين في المستوى الأدنى الذين اعتدوا جسديًا على المتظاهرين، وخفض رسوم الدراسة بنسبة 20%.

وبعد شهر من هجوم 22 نوفمبر/تشرين الثاني، اكتسبت الحركة زخمًا. فقد جرى احتلال ثلاثة أرباع مؤسسات التعليم العالي. وفضلا عن ذلك، امتدت روح التمرد إلى تلاميذ المدارس الابتدائية والثانوية ومعلميهم. تحدى المعلمون/ات الذين/اللواتي كانوا في صراع جار مع الدولة، قوانين الحد الأدنى للخدمة وقياداتهم النقابية المتواطئة، وأضربوا في كثير من الحالات إلى أجل غير مسمى.

أثرت الإضرابات أيضًا على قطاعات أخرى، بنحو متفاوت: فقد أعرب عمال/ات وسائل الإعلام وسائقو/ات الحافلات والمحامون/ات وحتى مجموعات من عمال المناجم عن دعمهم لمطالب الطلاب. وفضلا عن ذلك، انتشرت حملة عصيان مدني في جميع أنحاء البلد. أضحى قطع الطرق والطرق السريعة تكتيك الحركة المفضل، بانضمام المزارعين/ات.

في 22 ديسمبر/كانون الأول، تظاهر 100 000 شخص في بلغراد في أكبر مظاهرة حاشدة منذ سقوط سلوبودان ميلوشيفيتش SLOBODAN MILOŠEVIĆفي أكتوبر/تشرين الأول 2000. إذا كانت الحكومة تأمل أن تتوقف الحركة بعد فترة الأعياد، فقد كانت مخطئة. أدت مبادرة "توقف، صربيا!-ردا على المجموعة البرلمانية الحاكمة "صربيا يجب ألا تتوقف!"-إلى خروج أكثر من 231 مظاهرة محلية.

بلغت الحركة ذروتها يوم 24 يناير في ما يسمى "الإضراب العام"، وهو يوم إضرابات واحتجاجات تزامنت مع مقاطعة منفصلة، لكن أيضا جماهيرية، لسلاسل البيع بالتجزئة، ليس فقط في صربيا، بل حتى في البلدان المجاورة، مونتينيغرو وكرواتيا والبوسنة والهرسك ومقدونيا الشمالية، التي أصبحت جميعها دولًا مستقلة عن يوغوسلافيا في التسعينيات.

أزمة حكومية

بعد أيام قليلة، وخلال اعتصام دام 24 ساعة في أكثر تقاطعات الطرق ازدحامًا في بلغراد، عَنف أنصار النظام طالبًا بوحشية في نوفي ساد، فزاد ذلك حدة التوتر. استقالت حكومة ميلوش فوتشيفيتش MILOŠ VUČEVIĆ في اليوم التالي، بينما ألقى الرئيس فوتشيتش VUČIĆ خطابًا إلى الأمة، معلنًا العفو عن المحتجين وإجراء تعديل حكومي في انتظار انتخابات جديدة.

زعم فوتشيتش أن مطالب الشفافية قد لبيت بنشر آلاف الصفحات من الوثائق، وهو ما نفته دراسة أجرتها كلية الهندسة المدنية في جامعة بلغراد. رفض فوتشيتش دعوات المعارضة إلى تشكيل حكومة انتقالية من الخبراء في انتظار إجراء انتخابات جديدة، ما يوضح مستوى الضغط الذي يتعرض له.

وعوض تخفيف حدة التوتر، يبدو أن استقالة الحكومة وعصبية رجل النظام القوي قد شجعت الحركة الطلابية التي نظمت مسيرة ضخمة على طول 80 كيلومتراً بين بلغراد إلى نوفي ساد حيث أغلق عشرات الآف المتظاهرين/ات الجسور الثلاثة فوق نهر الدانوب في 31 كانون الثاني/يناير.

لكن هذه المبادرة جذبت دعمًا أعمق. فقد خرج سكان المدن والقرى الواقعة على طول طريق المسيرة إلى الشوارع لتحية الطلاب ونظموا حفلات شواء دعماً لهم. كما تعهدت جمعيات سيارات

فلاديمير أونكوفسكي-كوريتشا

فلاديمير أونكوفسكي كوريتشا عضو في هيئة تحرير مجلة LEFTEAST وماركس21 في صربيا. وهو مؤرخ وباحث، ويعمل حاليًا محاضرًا في الدراسات السياسية والدولية في جامعة غلاسكو. وهو مؤلف كتاب "الصراع الاقتصادي على السلطة في يوغوسلافيا في عهد تيتو": من الحرب العالمية الثانية إلى عدم الانحياز (2016). النص مترجم إلى الفرنسية من قبل كاثرين ساماري بعد نشره في LEFTEAST. نُشر في الأصل على موقع COUNTERFIRE. الصورة ©PHOTO DAVOR KONJIKUŠIĆ

الأجرة بتوفير عشرات السيارات للمساعدة في نقل الطلاب إلى بلغراد بعد المظاهرة في نوفي ساد .

من جانبه، طاف فوتشيتش جميع أنحاء البلد، حيث كان يحيي حشودًا أصغر فأصغر، وحيث تحداه بعض الأشخاص، الذين حمّسهم الوضع، علانية. يؤكد فوتشيتش المحاصر أن الدولة مهددة من الخارج والداخل. ويدعي أن أي تغيير في الحكومة قد يقوض نجاح نموذجه الاقتصادي القائم على الاستثمار الأجنبي المباشر. اجتذبت صربيا رقمًا قياسيًا بلغ 5 مليارات يورو من الاستثمار الأجنبي المباشر العام الماضي، ما جعلها رائدة إقليميًا وأحد أكثر اقتصادات أوروبا دينامية منذ جائحة كوفيد19-.

الدعم من الخارج

لكن من قد يريد إسقاط هكذا حكومة ناجحة؟ لقد سارعت القوى الكبرى إلى دعم فوتشيتش في الأسابيع الأخيرة. قال المدير العام للمفوضية الأوروبية لشؤون التوسيع، جيرت يان كوبمان GERT JAN KOOPMAN ، إن الاتحاد الأوروبي "لن يقبل أو يدعم تغييرًا عنيفًا للسلطة في صربيا". وأدلت كايا كالاس، رئيسة الدبلوماسية الأوروبية، بتصريحات مماثلة.

وفي الآن ذاته، أشار المبعوث الرئاسي الخاص لدونالد ترامب لمفاوضات السلام في صربيا وكوسوفو بين عامي 2019 و2021، ريتشارد غرينيل RICHARD GRENELL، إلى أن الولايات المتحدة لا تدعم "أولئك الذين ينسفون دولة القانون أو يسيطرون على المباني الحكومية بالقوة"، في حين نددت موسكو بـ"ثورة ملونة" وأكدت بكين على مقدرة بلغراد على الحفاظ على السلام والاستقرار.

يبرز هذا كله النجاح النسبي لسياسة فوتشيتش المتوازنة على الصعيد الدولي. فهو إذ يتودد إلى الاستثمار الصيني-جاعلا صربيا الشريك الرئيس للصين في مبادرة 1+14 من أجل تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين الصين ودول وسط أوربا وشرقها-وعد فوتشيتش شركة ريو تينتو RIO TINTO الأنجلو-أسترالية متعددة الجنسية بتزويد الاتحاد الأوروبي بليثيوم صربيا.

في السنوات الأخيرة، استثمرت الإمارات العربية المتحدة أيضًا في واجهة بلغراد البحرية، بينما يسعى صهر ترامب TRUMP، جاريد كوشنر JARED KUSHNER، إلى إقامة مشروع فندق فخم في بلغراد في موقع مقر سابق للجيش ، تعرض لقصف من حلف

المشاركون في الإضراب العام في صربيا، بلغراد، 24 يناير/كانون الثاني 2025. كُتب على اللافتة: "الطلاب وحدهم ينقذون الصرب". SERGIOOREN / ويكيميديا كومنز.

شمال الأطلسي (الناتو) في العام 1999، و أصبح منذئذ نصبا تذكاريا شبه رسمي.

تتدافع القوى الكبرى لوضع قدم في صربيا، ولكن ما من سبب يدعوها لتعجيل سقوط فوتشيتش. بيد أنه ليس لديها حلفاء دائمون في البلد، بل مصالح فقط، وستواصل الدفاع عنها سواء بقي فوتشيتش في السلطة أم لا. وبالنظر إلى حجم الاضطرابات الجيوسياسية حول البحر الأسود-مع حرب روسيا وأوكرانيا، وجورجيا وسوريا ولبنان ورومانيا ومولدوفا وبلغاريا-التي تهدد بتفاقم عدم الاستقرار الإقليمي، ليس تغيير فوضوي للحكومة في صربيا مفيدا لأحد.

المعارضة في الداخل

رغم ذلك، ينتفض شعب صربيا. لفهم الأمر، تجدر الإشارة إلى أنه رغم نمو قوي للناتج المحلي الإجمالي الصربي، الذي قارب نسبة 4% العام الماضي، يتدهور مستوى المعيشة. احتل البلد المرتبة 34 من بين 41 دولة أوروبية في أبريل 2024 في تقرير " دراسة السكان العالمية".

بينما ارتفع متوسط الأجور بشكل كبير في السنوات الأخيرة، ارتفعت أيضا كلفة المعيشة، بسبب التضخم في الطلب والطاقة والاحتكارات. أدى تضخم الغذاء إلى تضاعف أسعار المواد الأساسية منذ عام 2021. كما تتسع الفوارق الإقليمية في الأجور ويستمر معدل البطالة المرتفع الذي يزيد عن 8%. وليس من قبيل المصادفة أن صربيا فقدت 7% من سكانها بين عامي 2011 و2022، مما يعكس هجرة جماعية إلى الخارج.

لا تكفي هذه الإحصائيات لتفسير سبب تمرد الشعب الصربي. في الواقع، واجهت جميع المشاريع الاستثمارية المذكورة أعلاه، المرتبطة بالصين وريو تينتو والاتحاد الأوروبي والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، معارضة كبيرة بشكل أو بآخر، بسبب تأثيرها المدمر على النسيج الاجتماعي والظروف البيئية والديناميات الحضرية والتوازنات الإقليمية.

منذ العام 2014، أدى غضب الصرب المتزايد في إلى موجات احتجاج كبيرة لكن قلما جرى التعبير عنه سياسيًا. ولسوء الحظ، لا تزال تهيمن على المعارضة السياسية في صربيا مجموعةٌ متنوعة من القوى الليبرالية المحافظة أو القوى القومية التي لا تقدم شيئا ذا أهمية على صعيد برنامج تغيير. وليس صدفة أن حزب فوتشيتش لا يزال متفوقا على كل جماعات المعارضة في استطلاعات الرأي، وأن طريقته المجربة لتجاوز الاستياء الشعبي تتمثل في العودة إلى صناديق الاقتراع.

إن قوته هناك أشد من قوته في الشارع، حيث لا يجري تأطير المشاعر الشعبية بالقنوات الضيقة للديمقراطية التمثيلية. إن هيمنة الحزب الحاكم على وظائف القطاع العام، وعلى وسائل الإعلام والقضاء والعملية الانتخابية، وفي نهاية المطاف، على جهاز الدولة القمعي، تعني أن استقرار النظام مضمون

باللجوء إلى الانتخابات، في حين يمثل المجال العام ساحة الاعتراض المفضلة.

ماذا بعد؟

ابانت الحركة الطلابية، رأس رمح الحراك الشعبي في الأشهر الأخيرة، مقدرة ملحوظة على التغلب على مناورات النظام. وقد هزم تصميمها على التمسك بمطالبها العديد من محاولات الحكومة لتهدئة الحركة الاحتجاجية بالعصا تارة والجزرة تارة أخرى.

لكن سيحين قريبا وقت تطرح فيه مسألة السلطة السياسية نفسها. فالبلد أصبح تدريجيا غير قابل للحكم، وأظهر فوتشيتش أنه يدرك أن منصبه مهدد، ما يثير احتمال إجراء استفتاء على ولايته، أو انتخابات جديدة. لا يمكن للحركة أن تتوقف الآن. يجب أن تتخلص من فوتشيتش وتكافح من أجل السلطة.

يجب على الحركة، لبلوغ ذلك، أن تعلن استقلالها عن القوى السياسية القائمة. و سيكون ذلك صعبًا من دون رؤية بديلة للمجتمع. وقد شرعت بعض قطاعات الحركة تقبل دعوة المعارضة إلى تشكيل حكومة خبراء، في انتظار انتخابات جديدة. بيد أن هكذا احتمال سيترك عل حالها مصالح راسخة عديدة، ولن يضع التفاوت الطبقي في صربيا محل اتهام، فضلا عن الأذرع العميقة للقوى الكبرى في السياسة الصربية.

وكما أوضح فنسنت بيفينز VINCENT BEVINS في كتابه " IF WE BURN:THE MASS PROTEST DECADE AND THE MISSING REVOLUTION "، فقد هيمنت الحركات الجماهيرية على عقد 2010-2020، ولكن نادراً ما تحققت تطلعاتها في جميع أنحاء العالم. و يكمن أحد الأسباب الرئيسة لذلك في ضعف اليسار ورؤيته الإستراتيجية داخل الحركات نفسها. وصربيا ليست استثناءً، فاليسار فيها ضعيف ومذرر.

بيد أن الحركة الجماهيرية في صربيا حققت مكاسب تستحق الدفاع عنها في الأسابيع والأشهر والسنوات القادمة. أرسى الطلاب بواسطة أساليبهم الشعبية في اتخاذ القرارات، مثل الجلسات العامة والجمعيات العمومية التي أقيمت في معمعان النضال، أسس الديمقراطية المستقبلية للمؤسسات الجامعية. كما أن العمال/ات المضربين/ات يدركون بنحو متزايد الحاجة إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على النقابات، والاستعاضة عن المسؤولين المشبوهين بعناصر أكثر كفاحية وبناء شبكات مناضلة قاعدية قادرة على العمل بشكل مستقل عن قادتهم.

بالإضافة إلى ذلك، فإن شعبية المطالبة بالإضراب العام، والروح النضالية لدى بعض قطاعات الطبقة العاملة، والتي لم يسبق لها مثيل منذ سقوط نظام سلوبودان ميلوشيفيتش، تمثل قفزة في الوعي الشعبي. إن الرغبة في تنظيم نضالات في المقاولات بأهداف سياسية ، لتكملة وتعزيز أشكال العصيان المدني الجماهيري، تشير إلى أن وعيًا طبقيًا بدائيًا ولكن حقيقيًا آخذ في التبلور.

بينما تدخل صربيا فترة عدم استقرار سياسي مديدة، ما يعكس المزيد من عدم اليقين الدولي، تتاح لليسار في البلد فرصة غير مسبوقة للانغراس عميقا في الطبقة العاملة، والنضال من أجل مجتمع أكثر ديمقراطية وعدالة. يمكن لليسار، إذا ربط المطالب الأكثر تقدمية لموجات الاحتجاج السابقة-من أجل الحريات الديمقراطية وحماية البيئة والصالح العام-بالصرخة الجماعية الحالية من أجل العدالة، أن يُظهر أن المشكلة أوسع بكثير من الفساد، وأن يبني منظمات ومؤسسات قادرة على إحداث تغيير حقيقي.

4 فبراير 2025

ملحق: خط الحركة الزمني

مقتطف من" STUDENT REVOLT IN SERBIA: VUČIĆ'S NEMESIS? " بقلم إيفايلو دينيف IVAYLO DINEV، نشره موقع LEFTEAST بإذن من مركز أوروبا الشرقية والدراسات الدولية. ترجمة كاثرين ساماري. HTTPS://LEFTEAST.

كاكاك، صربيا - 26 يناير/كانون الثاني 2025: "ليس لدينا خطة بديلة، لكننا ندمر الخطة أ".
DEJAN KRSMANOVIC / WIKIMEDIACOMMONS.

ORG/THE-STUDENT-REVOLT-IN-SERBIA-VUCICS-
/NEMESIS

إن حجم هذه الحركة وكثافتها أمران لا سابق لهما في تاريخ صربيا الحديث–وفي تاريخ الحركات الطلابية في أوروبا. حظي الطلاب بدعم واسع النطاق في العالم الأكاديمي وخارجه. وقّع حوالي 5 000 محاضر جامعي رسالة تضامن عبر الإنترنت، وبحلول نهاية ديسمبر 2024، انضمت 85 جامعة–74% من الجامعات في البلد–إلى الاحتجاجات. أغلق المزارعون/ات الطريق السريع الرئيس في صربيا في ديسمبر/كانون الأول، كما أعرب الفنانون وطلاب المدارس الثانوية والمعلمون /ات ونقابات التعليم والمحامون والجمعيات الإعلامية عن دعمهم للاحتجاجات، حيث علقت 73 مدرسة الدراسة تضامناً مع الطلاب.

كجزء من حملة " ZASTANI, SRBIJO " ("توقف ، صربيا")، خرج الناس إلى الشوارع في 58 بلدة في جميع أنحاء البلد ووقفوا 15 دقيقة صمت حدادًا على أرواح 15 ضحية من ضحايا ساد نوفي NOVI SAD. وفي 22 ديسمبر/ كانون الأول 2024، تجمّع حوالي 100 000 شخص في ساحة سلافيا في بلغراد في أكبر مظاهرة نُظمت في صربيا منذ عشرين عامًا. وحمل الطلاب، الذين انضم إليهم المزارعون/ات والنقابات العمالية وجماعات المعارضة، لافتات تحمل رسائل مثل "أيديكم ملطخة بالدماء" و"لن يصمت الطلاب " و"الفساد يقتل".

لا أمارة دالة على تراجع الاحتجاجات منذ بداية العام. ففي آخر إحصاء، بلغ عدد المدن التي شهدت مظاهرات أكثر من 151. وفي 24 يناير، دعا الطلاب إلى إضراب عام، ما أدى إلى مظاهرات في جميع أنحاء البلد وتعليق الدراسة في 68% من المدارس الثانوية و48% من المدارس الابتدائية. كما قدمت الجاليات الصربية في المهجر والمشاهير دعمهم، بما في ذلك لاعب التنس نوفاك ديوكوفيتش الذي أعرب عن تضامنه مع المتظاهرين في بطولة أستراليا المفتوحة.

اعتمدت الحركة الطلابية نهج مشاركة، متفادية القيادة المركزية وتأثير الأحزاب السياسية. و عقد الطلاب في الجامعات المحتلة جموعات عامة حيث يمكن لجميع المشاركين التصويت. ومنحت هذه الإستراتيجية الحركة المصداقية والمشروعية، ما ساعدها على الانتشار في جميع أنحاء صربيا.

أظهر استطلاع للرأي أجراه مركز الأبحاث والمسؤولية والشفافية في نهاية ديسمبر 2024 مدى التأييد الشعبي للحركة: 61% من المواطنين يؤيدون المظاهرات، و58% يعتقدون أن رغبة الطلاب في الشفافية بشأن مأساة نوفي ساد صادقة. ويرى 33% فقط أن الاحتجاجات جزء من مؤامرة من قبل "أعداء داخليين وخارجيين" لزعزعة استقرار صربيا. و كشف الاستطلاع أيضًا عن خيبة أمل واسعة النطاق تجاه الرئيس الصربي: قال 52% من المشاركين في الاستطلاع إنهم سيصوتون ضد الرئيس ألكسندر فوتشيتش في الاستفتاء، بينما أعرب 34% فقط عن ثقتهم فيه.

التسلسل الزمني للنضال

مقتطفات من « STUDENT REVOLT IN SERBIA: VUČIĆ'S IVAYLO DINEV،« ?NEMESIS، دار نشر LEFTEAST، بإذن من مركز دراسات أوروبا الشرقية والدراسات الدولية. ترجمه من الفرنسية كاثرين ساماري.

إن حجم وكثافة هذه الحركة لم يسبق لهما مثيل في تاريخ صربيا الحديث - وفي تاريخ الحركات الطلابية في أوروبا بأكملها. وقد حاز الطلاب على دعم واسع النطاق في العالم الأكاديمي وخارجه. وقّع نحو 5,000 محاضر جامعي على رسالة تضامن عبر الإنترنت، وبحلول نهاية ديسمبر 2024، انضمت 85 جامعة - 74% من الجامعات في البلاد - إلى الاحتجاجات. وأغلق المزارعون-ات الطريق السريع الرئيسي في صربيا في ديسمبر/كانون الأول، كما أعرب الفنانون-ات وطلاب المدارس الثانوية والمعلمون-ات ونقابات التعليم والمحامون والجمعيات الإعلامية عن دعمهم للاحتجاجات، حيث علقت 73 مدرسة الدراسة تضامناً مع الطلاب.

كجزء من حملة "زاستاني، صربيا" ("توقفي يا صربيا")، خرج الناس إلى الشوارع في 58 بلدة بجميع أنحاء البلاد ووقفوا 15 دقيقة صمت حدادًا على أرواح 15 ضحية من ضحايا مأساة نوفي ساد. في 22 ديسمبر/كانون الأول 2024، تجمّع حوالي 100,000 شخص في ساحة سلافيا في بلغراد في أكبر مظاهرة نُظمت في صربيا منذ عشرين عامًا. رفع الطلاب، الذين انضم إليهم المزارعون والنقابات العمالية وجماعات المعارضة، لافتات تحمل رسائل مثل "أيديكم ملطخة بالدماء" و"الطلاب لن يصمتوا" و"الفساد يقتل".

لم يكن هناك أي مؤشر على تراجع الاحتجاجات منذ بداية العام. ففي آخر إحصاء، بلغ عدد المدن التي شهدت مظاهرات 151 مدينة. وفي 24 يناير، دعا الطلاب إلى إضراب عام، ما أدى إلى مظاهرات في جميع أنحاء البلاد وتعليق الدراسة في 68% من المدارس الثانوية و48% من المدارس الابتدائية. كما أعربت الجالية الصربية في الشتات والمشاهير عن دعمهم للمظاهرات، بما في ذلك لاعب التنس نوفاك ديوكوفيتش الذي أعرب عن تضامنه مع المتظاهرين خلال بطولة أستراليا المفتوحة.

اعتمدت الحركة الطلابية نهجًا تشاركيًا، متجنبة القيادة المركزية ونفوذ الأحزاب السياسية. عقد الطلاب جموعًا عامة في الجامعات المحتلة حيث كان بإمكان جميع المشاركين التصويت. وقد منحت هذه الاستراتيجية الحركة المصداقية والأصالة، مما ساعدها على الانتشار في جميع أنحاء صربيا.

وأظهر استطلاع للرأي أجراه مركز البحوث والمسؤولية والشفافية في نهاية ديسمبر 2024 مدى التأييد الشعبي للحركة: 61% من المواطنين يؤيدون الاحتجاجات و58% يعتقدون أن رغبة الطلاب في الشفافية بشأن مأساة نوفي ساد صادقة. واعتبر 33% فقط أن الاحتجاجات جزء من مؤامرة من قبل "أعداء داخليين وخارجيين" لزعزعة استقرار صربيا. كما كشف الاستطلاع أيضًا عن خيبة أمل واسعة النطاق من الرئيس الصربي: قال 52% من المشاركين في الاستطلاع إنهم سيصوتون ضد الرئيس ألكسندر فوتشيتش في الاستفتاء، بينما أعرب 34% فقط عن ثقتهم فيه.

====

(*) فلاديمير أونكوفسكي كوريتشا عضو في هيئة تحرير مجلة "يسار الشرق LEFTEAST " و"ماركس21 MARKS21 " في صربيا. مؤرخ وباحث، يعمل حاليًا محاضرًا في الدراسات السياسية والدولية في جامعة غلاسكو. مؤلف كتاب "الصراع الاقتصادي على السلطة في يوغوسلافيا تيتو: من الحرب العالمية الثانية إلى عدم الانحياز THE ECONOMIC STRUGGLE FOR POWER IN TITO'S YUGOSLAVIA : FROM WORLD WAR II TO NON-ALIGNMENT (2016). ترجمت كاترين ساماري CATHERINE SAMARY هذا النص إلى الفرنسية كما نشر في LEFTEAST. نُشر في الأصل على موقع COUNTERFIRE.HTTPS://LEFTEAST.ORG/THE-MOVEMENT-CANNOT-AFFORD-TO-STOP-NOW-ON-THE-STUDENT-PROTESTS-IN-SERBIA/

رأسمالية مفترسة واستبدادية في حالة أزمة

مقابلة مع روماريك غودان

لما اتصلنا بك، كان وضعُ أوروبا الاقتصادي نقطة بداية أسئلتنا. وبعد ذلك، أجبرنا وصول ترامب على النظر إلى الوضع بنحو أشمل بكثير.

يمكن فهم وضع أوروبا في سياق أشمل بكثير. تلك ميزة من مميزات عصرنا: لا تزال قوى قوية ذات نزعة مفكِّكة جدا داخل الرأسمالية، برغم تجاوز إطار حقبة عولمة وترابط جميع أشكال الرأسمالية. من الصعب للغاية فهم ديناميات كل منطقة بشكل منفصل.

ماذا يمكن القول عن وضع أوروبا الاقتصادي ونموها، أو بالأحرى عما تعانيه من شبه انحسار؟

دعونا ننظر إلى ديناميات النمو على أمد طويل، ثم نعود إلى ما يحدث الآن. شهدت العقود الخمسة الماضية تباطؤًا في النمو العالمي. بلغ متوسط معدل النمو العالمي في سنوات 1960، حسب البنك العالمي، نسبة 6.2% سنويًا. أما اليوم، فيناهز نسبة 3%. وتشير إحصائيات البنك العالمي إلى انخفاض معدل النمو العالمي إلى النصف في غضون خمسين سنة. ما يعني بشكل ملموس للغاية تراجع وتيرة التراكم الرأسمالي بنسبة النصف. يجب التأكيد على هذه المسألة التي لا يدور حولها نقاش إلا لماماً، لأن اليسار غالباً ما يركز على تنامي ثروات الطبقة الرأسمالية، في حين يُطمْئن اليمين ذاته باعتبار النمو مستمرا.

لكن الدينامية العميقة دينامية تباطؤ نموٍّ، في البلدان المتقدمة وبوجه خاص في أوروبا الغربية. هو في هذه الأخيرة بنسبة 1% (إسبانيا حالة خاصة). انقسمت وتيرة النمو على 6، ما يعني تباطؤًا حادًا جدا ومتواصلا: انخفضت وتيرة النمو من 6% إلى 3-4%، أثناء الأزمة الأولى في سنوات 1970، وحدث تسارع طفيف في نهاية سنوات 1990، ثم انخفضت إلى زهاء 2% قبل أزمة العام 2008. تراوحت الوتيرة بين 0 و1%، منذ أزمة العام 2008، مع وجود اختلافات من بلد إلى آخر. كان العام 2017 آخر مرة تجاوز فيها النمو نسبة 2% في فرنسا، ويمثل العام الوحيد بين عامي 2008 و2024.

يعني هذا، والحالة هذه، مستويات نمو منخفضة تاريخيًا. إن نموا بنسبة 1% لاقتصاد مثل فرنسا حالة قريبة من الركود، وهذا أصح بالنظر إلى عدم بروز أية دينامية انتعاش اقتصادي، برغم ما أمكن من اعتقاد حدوث ذلك بعد الأزمة الصحية. لكن الناتج المحلي الإجمالي الفعلي الآن أدنى في معظم البلدان الغربية، وأوروبا الغربية بوجه خاص، من الميل القائم قبل الأزمة الصحية، بل وأقل بكثير مما كان عليه قبل أزمة 2008. أضحى في فرنسا أقل بنسبة 14% من الميل المسجل قبل العام 2008. وتبلغ الفجوة في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديين OCDE نسبة 9.5%.

إن لهذه اللوحة أهمية بالغة، فمعناها أن كل الوعود المبنية على استئناف معدل النمو، وكل السياسات المعتمدة من أجل إعادة إطلاق النمو- سياسات القمع الاجتماعي وسياسات إسناد النشاط الاقتصادي وأشكال الدعم المباشر للقطاع الخاص والسياسات النقدية-لم تؤد في الواقع سوى إلى كبح التباطؤ، لكن لم توقفه.

يتسم الوضع في أوربا والحالة هذه بنمو بالغ الضعف، بما في ذلك الناتج المحلي الإجمالي للفرد-وهذا ينطبق حتى على إسبانيا، التي تشهد حاليًا معدل نمو بنسبة 3%، لكنها ظلت تعاني من ركود في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على مدار السنوات العشر الماضية. هكذا يظل خلق جوهري للقيمة غائباً.

نحن إذن في حالة شبه ركود، وبعض البلدان في حالة ركود بالفعل. تلك حال ألمانيا-أكبر اقتصاد في منطقة اليورو وثالث أكبر اقتصاد في العالم-التي تشهد حالة شبه ركود منذ العام 2018، أي منذ 7 سنوات. نما ناتجها المحلي الإجمالي الفعلي بنسبة 0.7% أثناء هذه الحقبة. و ذلك ثمرة تحول جوهري عام في الرأسمالية العالمية، وتتقدم الرأسمالية الأوربية هذا التباطؤ العالمي.

تحقق بعض الاقتصادات أداءً أفضل إلى حد ما، لاستفادتها من بعض المزايا. تتيح التكنولوجيات للولايات المتحدة الأمريكية حيازة قدر أكثر قليلا من القيمة، كما أن قوتها الإمبريالية تمنحها إمكان الوصول إلى الأسواق. وتستخدم الصين قوة دولتها للاستثمار في تكنولوجيات جديدة وبنى تحتية، ولا تزال تكاليف اليد العاملة فيها متدنية جدا. وتجمع بعض البلدان، مثل إندونيسيا، انخفاض تكاليف اليد العاملة ووجود مواد خام. لا تزال ثمة إذن مناطق نمو، لكن هذا الأخير غالبًا ما يكون غير كافٍ للبلدان المعنية، وتعاني مناطق أخرى نتيجة

روماريك غودان ROMARIC GODIN

صحفي في ميديابارت MEDIAPART ، ونائب رئيس تحرير سابق جريدة لا تريبون TRIBUNE المالية الفرنسية اليومية. يعمل مع سيدريك دوران CÉDRIC DURAND في تحرير سلسلة «الاقتصاد السياسي» ÉCONOMIE POLITIQUE بدار نشر «لا ديكوفيرت» LA DÉCOUVERTE، ومؤلف كتاب «الحرب الاجتماعية في فرنسا، حول المصادر الاقتصادية للديمقراطية السلطوية LA GUERRE SOCIALE EN FRANCE, AUX SOURCES ÉCONOMIQUES DE LA DÉMOCRATIE AUTORITAIRE (2019, 2022) من منشورات دار نشر لا ديكوفيرت. حاوره أنطوان لاراش ANTOINE LARRACHE ويان ماليفسكي .JAN MALEWSKI

ذلك: وكأن حجم الكعكة لم يعد يكبر بسرعة كافية... ما يؤدي إلى مشاكل توزيع حصص.

يتسم هذا الوضع بحالة شبه ركود في ظل شبه انعدام آفاق نمو. ماذا يمكن أن تكون محركات النمو اليوم في أوروبا وفرنسا؟ لا يزال تأثير قطاع الصناعة ضعيفًا جدا في فرنسا، على عكس ما تصرح الحكومة. يتمركز هذا النشاط حول بعض القطاعات التي قد تؤدي إما إلى تعزيز الأرقام أو تقليصها. هناك قطاع النقل بسكك الحديد-تم بيع عدد قليل من قطارات فائقة السرعة TGV، لكن القطاع أصبح ذي طابع تنافسي بالغ، مع وجود الصين وإسبانيا وإيطاليا-أو بناء سفن عابرة للمحيطات، لكنه محدودًا جدًا، ويفضي أدنى تسليم سلعة إلى انتعاش اقتصادي يمنح الحكومة إمكان ادعاء نجاح سياستها. وفي قطاع الملاحة الجوية دينامية حقيقية، لكن مع ما نعرف من عواقب بيئية.

يتميز معظم اقتصاد فرنسا اليوم باعتماد 55% من حجم الاستهلاك و80% من حجم خدمات السوق في الغالب على استهلاك الأسر. تقوم الدولة بشراء النمو الضعيف جدا بواسطة إعانات، و تخفيضات ضريبية كثيفة-ما بين 160 و200 مليار سنوياً-لدعم عمليات تشغيل- وبالتالي قليل من إعادة توزيع القوة الشرائية - وخلق الاستثمار الذي لا يؤدي غالبًا إلى تحقيق مكاسب في الإنتاجية لاعتماد الاقتصاد على قطاع الخدمات. هنا يكمن العنصر الأساسي وهو عام في الرأسمالية المعاصرة لكنه ينطوي على إشكالية كبيرة بالنسبة لأوروبا: ينطوي تباطؤ النمو هذا على تباطؤ الإنتاجية.

ثمة طريقتان لتحقيق فائض القيمة: فائض القيمة النسبي و فائض القيمة المطلق (1). إذا كان فائض القيمة النسبي ضعيفا، أي إذا لم تتزايد وتيرة الإنتاجية-تكاد تكون مكاسب الإنتاجية معدومة في فرنسا وألمانيا وإيطاليا-فإن الطريقة الوحيدة للحصول على فائض القيمة وإنتاجها إنما هي زيادة فائض القيمة المطلق، أي زيادة ساعات العمل، وتدهور ظروف العمل، وخفض أجر ساعة العمل، إلخ. يهدف شعار حكامنا المتمثل في «إعمل أكثر» إلى زيادة ساعات العمل.

لكن حتى ذلك لن يكون كافيًا، لأن مكاسب الإنتاجية المحققة ضئيلة جدا. تتمثل الحلول لتحقيق الربح، في تقديم الدولة المساعدات المباشرة، وافتراس الخدمات العامة، والافتراس عن طريق أنظمة ذات طابع ريعي (ذلك ما نراه، على سبيل المثال، مع التكنولوجيات التي تفرض دفع الفرد ثمن استعمال بياناته الخاصة) وأيضًا كل ما يسمى بالمرافق العامة UTILITIES (الخدمات التي تقدمها البلديات، الماء، الكهرباء، الطاقة، إلخ).

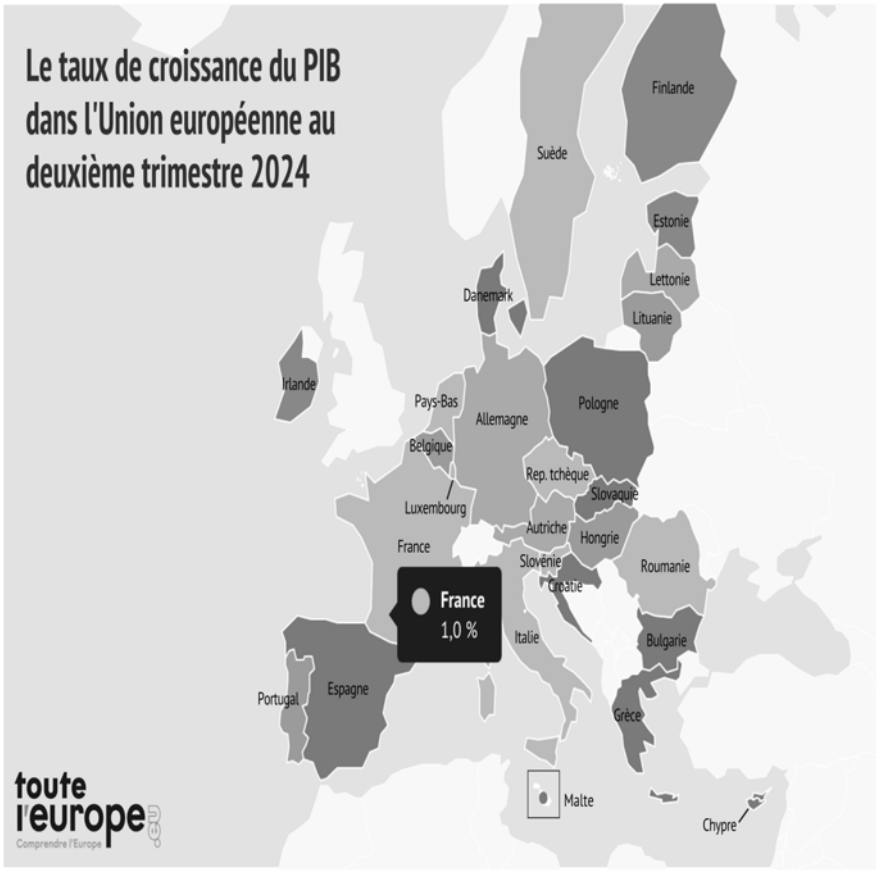

Taux de croissance dans l'UE au deuxième trimestre 2024 (par rapport au deuxième trimestre 2023)

Source : Eurostat

Malte a été agrandie pour une meilleure visibilité

الريع هو تلك الممارسات التي قوامها بيع اشتراكات مقابل الحصول على أي شيء. إذ يجبرونكم على دفع ثمن أغراض لا ترغبون في شرائها، لأنهم يحاولون الالتفاف على اللجوء إلى السوق للوصول مباشرة إلى المال. يتمثل الهدف بنحو ما في الالتفاف على نظام إنتاج القيمة التقليدي لعجزه عن خلق فائض قيمة بما فيه الكفاية.

يؤدي تطور رأسمالية الريع هذه، وهذا الافتراس للدولة في اقتصادات مثل الاقتصادات الأوربية، المعتمدة بشكل كبير على التحويلات الاجتماعية والأجور في الآن ذاته، إلى إضعاف طلب الأسر وجعلها في حالة من انعدام الأمان. ترى هذه الأسر تنامي نفقاتها الإجبارية، فتتجه إلى ادخار احترازي وتقلص حجم استهلاكها «القابل للتحكم»، ما يؤدي بدوره إلى مزيد من انخفاض النمو، في إطار حلقة مفرغة.

تتسم الاستثمارات في الآن ذاته بالضعف بجودة رديئة جدا . إن الطفرة الاستثمارية المفترضة التي تشير إليها إحصاءات فرنسا بين عامي 2018 و2022 هي استثمارات صيانة بشكل حصري تقريبًا، دون تأثيرات دائمة. وهنا تكمن إحدى المشاكل الأساسية للرأسمالية المعاصرة: لم تسفر الثورة التكنولوجية التي حدثت ما بين سنوات 1980 وسنوات 2000 عن تحقيق مكاسب في الإنتاجية. عندما لا تخلق الاستثمارات إنتاجية، ينتهي الأمر إلى نفقات لا تنتج قيمة، ثم تصبحون مثقلين بالديون ولا تملكون حتى وسائل سدادها. هذا هو الوضع القائم الآن إلى حد ما، مع تطور ما نسميه «شركات الزومبي».

العنصر الثاني بالغ الأهمية، لا سيما فيما يتعلق بأوروبا، هو حالة الدين، سواء الدين العام أو الدين الخاص الذي تحدثنا عنه للتو. وبما أن الدين الخاص يمول استثمارات غير منتجة بالمعنى الفعلي للكلمة-أي أنها لا تُحسِّن مكاسب الإنتاجية أو لا تفعل ذلك بشكل كافٍ-فلا يمكن سدادها، وبالتالي يعمل الدين العام على دعم نشاط شبه زائف. كان هذا الأمر قائمًا منذ العام 2008، لكنه أصبح هائلًا مع الأزمة الصحية: إذ تم تطوير دعم غير مشروط وشامل للشركات-دعم حقيقي

مباشر لمعدل أرباحها-وبات قسم من رأس المال معتمدًا على هذا الدعم. يحل هذا الدعم مكان إنتاج القيمة، ولا يعزز إنتاج القيمة.

وهو بالتالي لا يتيح مداخيل ضريبية جديدة. تصبح الإيرادات الضريبية والحالة هذه غير كافية لتغطية النفقات. و بهذا النحو، يرتفع الدين العام ويتزايد ضغط الأسواق المالية على البلدان الغربية، وبالأخص فرنسا. يؤدي ذلك هنا أيضا إلى ولوج حلقة مفرغة، مع تقشف يزيد كبح النمو.

ما نراه فشل ذريع للسياسات النيوليبرالية ولوعود النيوليبرالية بتحقيق فرص العمل والنمو عبر لبرلة سوق العمل. أدى ذلك في الواقع إلى إنتاج فرص عمل بأجور متدنية ومدعومة وغير منتجة إلى حد كبير. لا يمكن رفع الأجور بفرص عمل ضعيفة الإنتاجية. وعندما تواجهون ضغطاً على تحويلات الأموال من الدولة إلى القطاع الخاص، وضغطاً من الوضع الاقتصادي أو أي ضغط آخر من الأسواق المالية على الدين الخاص أو العام، يحصل الانهيار.

هكذا نكون إزاء فرص عمل ذات طابع هش، ليس بالمعنى المقصود بصفة عامة وحسب، بل أيضاً بنحو أساسي أكثر لأنها متوقفة على سياق تعاني فيه من مشكلة وجود مرتبطة بنقص مردودية. هذا على عكس الحقبة السابقة، حيث كان خلق فرص عمل صناعية يؤدي إلى إحداث فرص عمل عالية الإنتاجية، ما يضاعف حجم فائض القيمة. أما اليوم، ففائض القيمة المستخرج من كل فرصة عمل منخفض جدا، وبالتالي أصبحت جميع فرص العمل مدعومة من الدولة، ولذلك يشير حكامنا إلى ضرورة خفض ما يسمونه بالتكاليف-الأجور الاجتماعية، والضرائب-ويطالبون الدولة حتى بدفع جزء من الأجر! رأينا ذلك في أثناء الأزمة الصحية، عندما كانت الدول تدفع الأجور مباشرة.

تمثل أوروبا نموذجًا كاريكاتوريًا لهذا الوضع، لكن قد نجد هذه المشكلة في الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان - حتى قبل الأزمة-وإلى حد ما في الصين... إنه عنصر مشترك للرأسمالية العالمية، رأسمالية ركود آخذة في التشكل. يشير اقتصاديون إلى أن وتائر النمو حالياً تفوق ما كانت في نهاية القرن التاسع عشر. لكن منذئذ، تسارعت وتيرة التراكم، وأصبحت العودة إلى الوراء تضعف كامل النظام المعد لتسريع وتيرة النمو بشكل دائم وليس لتخفيضها. يظل حلم الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد بـ«الهبوط بهدوء» مستحيلاً: لا يوجد توازن ممكن في النظام الرأسمالي، إذ أنه نظام هروب إلى أمام.

كانت إمكانية الافتراس الاستعماري قائمة في نهاية القرن التاسع عشر، وتطورت بسرعة كبيرة، لكنها لم تعد موجودة بنفس الطريقة اليوم.

تماما. شهدت نهاية القرن أزمة كبيرة بين عامي 1873 و1896. وكان رد الرأسمالية آنذاك قائماً على الافتراس الإمبريالي. لكن ذلك كان بموازاة ثورة تكنولوجية حقيقية، في نهاية سنوات 1890، باختراع محرك الاحتراق الداخلي والكهربة. استغرق تطور ذلك من 60 إلى 70 عامًا حتى انتشار الأسواق الجماهيرية.

تستمر الرأسمالية لأن ثمة في لحظة ما دفعة دينامية تعزز الإنتاجية بفعل تغيير تقني واحد أو عدة تغييرات متضافرة. كان ذلك حلم النيوليبراليين الكبير مع ظهور الحاسوب وإنترنت.

لكن ذلك لا يسير على ما يرام...

لو كان ذلك يسير على ما يرام، لحققنا مكاسب إنتاجية تعادل بالأقل تلك التي سجلت لحظة اعتماد الكهربة ومحرك الاحتراق الداخلي. قد لا تكون مكاسب إنتاجية على غرار نسبة 6 أو نسبة 7% المميزة لسنوات 1970، ولكن بالأقل نسبة 4 أو نسبة 5%. توجد حالياً مكاسب إنتاجية لكنها مقتصرة على قطاع الصناعة وهي بالأحرى ضئيلة. لكن المشكلة أنه نجد بالموازاة أن القطاعات الأقل إنتاجية هي الأسرع تطوراً، وبالتالي فإن مكاسب الإنتاجية الإجمالية آخذة في الانخفاض.

توجد تفسيرات عديدة ممكنة. يرى آرون بيناناف AARON BENANAV (L'AUTOMATISATION ET LE FUTUR DU TRAVAIL الأتمتة ومستقبل العمل، DIVERGENCES، QUIMPERLÉ 2022) أنَّ هيمنة قطاع الخدمات (القطاع الثالث-م) بالتحديد يؤدي إلى هذه الانخفاضات في مكاسب الإنتاجية. ويميّز جايسون إ. سميث .JASON E SMITH (هل يحلم الرأسماليون بأكباش كهربائية؟ LES CAPITALISTES RÊVENT-ILS DE MOUTONS ÉLECTRIQUES?ÉDITIONS GREVIS, CAEN 2021) بين الخدمات المنتجة والخدمات غير المنتجة، ويضع انخفاض الإنتاجية هذا ضمن منطق تقلص إجمالي لمعدل الربح.

يمثل تطور الخدمات غير المنتجة هذا ردًا مباشرًا على ضعف النمو الشامل. عندما يتناقص النمو باطراد، يكون ثمة حلان ممكنان: مراقبة الزبائن والعمال من جهة، وما يسمي بمجال التداول (التسويق، الإشهار، إلخ) من جهة أخرى. إنها خدمات غير منتجة تمامًا ويتم تسديد كلفتها من الإنتاجية التي ستُحقق «بفضلها». وهي عبء على رأس المال وتؤدي في الواقع إلى انخفاض في الإنتاجية يحُث على زيادة تطوير هذه الخدمات.

يبقى السؤال المطروح، دون خوض في التفاصيل والنقاشات النظرية، هو ما إذا كان هذا الانخفاض ميلاً غالبا لا رجعة فيه أو-وأنا على علم بأنكما تحبان إرنست ماندل-ما إذا كنا في إطار موجة انحدارية طويلة وأن ابتكاراً تكنولوجياً (الذكاء الاصطناعي على سبيل المثال) أو عاملاً آخر ذا طابع اقتصادي بشكل غير مباشر قد يفضي إلى إعادة إطلاق مكاسب الإنتاجية على الصعيد الاقتصادي العام.

وهنا تساورني شكوك. لأنكم حتى لو قمتم بإحلال الذكاء الاصطناعي مكان مختصي القانون في الشركات أو مستشارين تجاريين وماليين، فإنكم تخالفون ما قطعته الرأسمالية من وعد متمثل في انتقال الأجراء/ات إلى مناصب عمل رفيعة المستوى، وتحول من يمارس عملا ذا طابع مُمكنن إلى الاشتغال في مكتب. واليوم، يتمثل المخرج الوحيد الذي يستطيع الرأسماليون اقتراحه بوجه التحديد في فرص عمل بطابع خدمات متدنية المستوى. وفضلا عن ذلك، من غير المرجح، على المستوى الاقتصادي البحت، تحقيق مكاسب إنتاجية كبيرة، نظراً لأن جميع فرص العمل هذه ليست منتجة في جوهرها. يكتسي ذلك العنصر أهمية لسعي الليبرتاريين LIBERTARIENS والترامبيين TRUMPISTES وما تبقى من النيوليبراليين إلى إقناعنا بأن للرأسمالية مستقبل.

كيف تحلل موجة التسريحات في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر الماضيين؟

الأمر بسيط للغاية: شهد معدل التشغيل زيادة كبيرة إلى حد ما، بعد كوفيد، لكن دون حدوث نمو، في إطار تدهور الإنتاجية. لا تكون فرص العمل هذه مستدامة إلا إذا شهد النمو تسارعًا في لحظة معينة. لقد تم خلق فرص العمل هذه بفضل الإعانات العامة، وموجة التضخم التي أتاحت في قطاعات كُثر- خاصة في قطاعات التوزيع- إمكان تعويض انخفاض أحجام المبيعات برفع الأسعار وبالتالي بزيادة هوامش أرباحها.

كان ثمة إذن إمكان تشغيل ما يفوق الحاجة من الناس، أجراء/ات لم يكونوا مطابقين للإنتاج بتاتاً. أراد بعض أرباب العمل الاستفادة من غنيمة الإعانات العامة لتحسين أداة الإنتاج مراهنين على تسارع الطلب في أعقاب الأزمة الصحية. كان قسم كبير من الناس في العام 2021 يعتقدون ذلك: كان

انخفاض توقعات النمو
انخفضت توقعات النمو الاقتصادي العالمي للسنوات الخمس المقبلة بشكل مطرد منذ الأزمة المالية العالمية.
توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي على مدى خمس سنوات

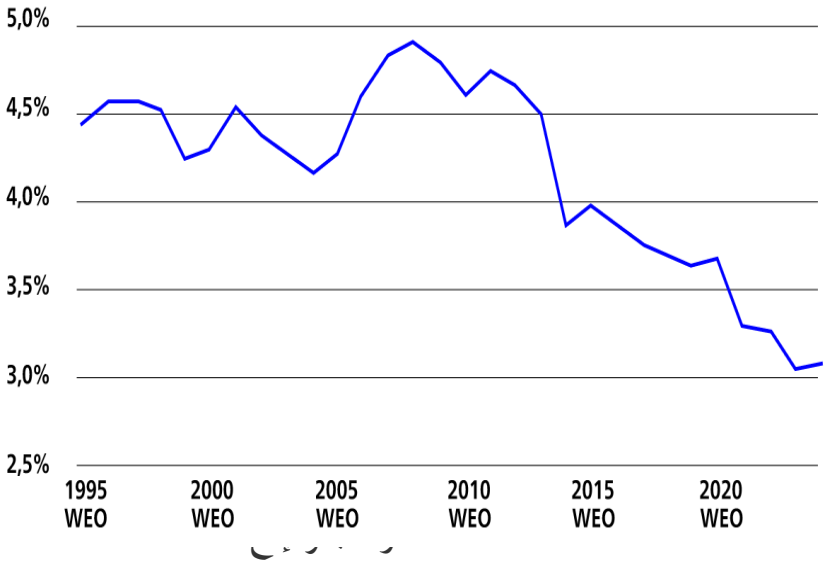

معدل النمو 6%، وجرى تخيل عودة إلى السنوات المجنونة لما قبل قرن، وعلى حد تصريح برونو لومير BRUNO LE MAIRE سيكون الوضع رائعاً. ينبغي عدم استبعاد إمكان تصديق الرأسماليين لخطابهم وبالتالي توقعهم حدوث نمو قوي. لكن هذا النمو القوي لم يتحقق قط، ولم يكن بد من إعادة توزيع الإعانات العامة لأسباب مرتبطة بالميزانية، كان الطلب ثابتًا تقريبًا، وأصبحت كل فرص العمل هذه عبئًا على المردودية.

كان ذلك تسريحات بمئات الآلاف في فرنسا...

إنه رقم ضخم، لكنه منطقي: كان هذا الإفراط في التشغيل شذوذا. إذ أن معدل البطالة المنخفض بشكل غير طبيعي قياساً إلى النشاط الشامل في البلد أدى إلى انخفاض في إنتاجية البلد، ولا يمكن تحمل انخفاض الإنتاجية هذا إلا إذا شهدت السنوات التالية بالمقابل ارتفاعا معادلا أو أعلى في الإنتاجية. لا يحصل هذا الارتفاع، فتجري التسريحات من العمل وشكل من أشكال العودة إلى الوضع الطبيعي.

مع إعادة تنظيم اليد العاملة بالمناسبة، لأنهم قاموا بتشغيل شباب أصغر سناً، وها هم الآن سيطردون كبار السن من العمل...

أجل، إنهم يقومون بتسوية الأمور: يحذفون الأجور المرتفعة، ويحافظون على أكثر الأجور تدنيًا. يتمثل هاجسهم والحالة هذه في تحقيق فائض القيمة المطلق. وبالتالي ينبغي تشغيل أناس بأجور ساعة أدنى وبعقود عمل أشد هشاشة أو على أي حال أكثر مرونة. التشغيل اليوم ، بالنظر إلى

قطاع الصناعة أكثر تضررًا لأنه حظي بمساعدات ضخمة. كما تأثر قطاع التجارة سلباً أيضاً لأن الوضع كارثي: كانت مبيعات تجارة المفرق كارثية في العامين 2022-2023 وتحسنت بدرجة ضئيلة جدا في العام 2024، وبرزت جملة حالات إفلاس ولم ينته الأمر بعد. شهدت الأسواق التجارية العصرية الكبرى تشغيل يد عاملة بفضل ارتفاع الأسعار...لكن لهذا «التضخم القائم عبر الأرباح» حدوده، وقد اضطروا إلى التوقف عن الرهان على ذلك، لذا أصبحت أرباحهم الآن تحت الضغط. ثم شرعت الشركات في تقليص الطلبات المقدمة لمورديها، وبالتالي ستتأثر جميع الخدمات للشركات. لن تلجأ الأسر التي نالت منها البطالة إلى الخدمات الشخصية-رعاية الأطفال، إلخ – التي تُشكل فرص عمل كثيرة في فرنسا، الخ.

تعد فرنسا وألمانيا وإيطاليا أكثر المناطق الثلاث تضررًا، أليس كذلك؟

تضررت ألمانيا بشدة، فيما لا تزال في منتصف أزمتها ذات الأصل الصناعي. تختلف البنية الاقتصادية في ألمانيا تمامًا عن نظيرها في فرنسا: لا تزال نسبة قطاع الصناعة في ألمانيا ما بين 20 و25% من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يمثل نسيجاً اقتصادياً كاملاً. بدأت موجة تسريحات من العمل برغم عدم إغلاق شركة فولكسفاجن VOLKSWAGEN أي مصنع في آخر المطاف. فقد البلد 100000 فرصة عمل صناعي في عام واحد. الناس في ألمانيا قلقون جدا لأن نموذج البلد معتمد على الصناعة الراقية للغاية، تلك التي تحقق قدرا كبيرا من فائض القيمة والأجور المرتفعة التي تغذي بعد ذلك سائر البلد، وخاصة قطاع الخدمات.

حالة ألمانيا ذات طابع خاص لأنها أزمة مرتبطة باقتصاد الصين الذي ينتج سلع رفيعة الجودة وفاخرة. تفادت ألمانيا أزمة أوروبا طيلة فترة مديدة جداً لأنها كانت تزود الصين بالموارد التي تحتاج لتحقيق نموها، وخاصة الأدوات الآلية (وبالطبع السيارات الفاخرة). وعندما نظمت الصين خطة إنعاش اقتصادها بعد أزمة عام 2008 لإنقاذ الرأسمالية العالمية، بدأت الطلبات على الصناعة الألمانية في الازدهار مرة

معدل العائد على رأس المال (٪) - مقياس EWPT

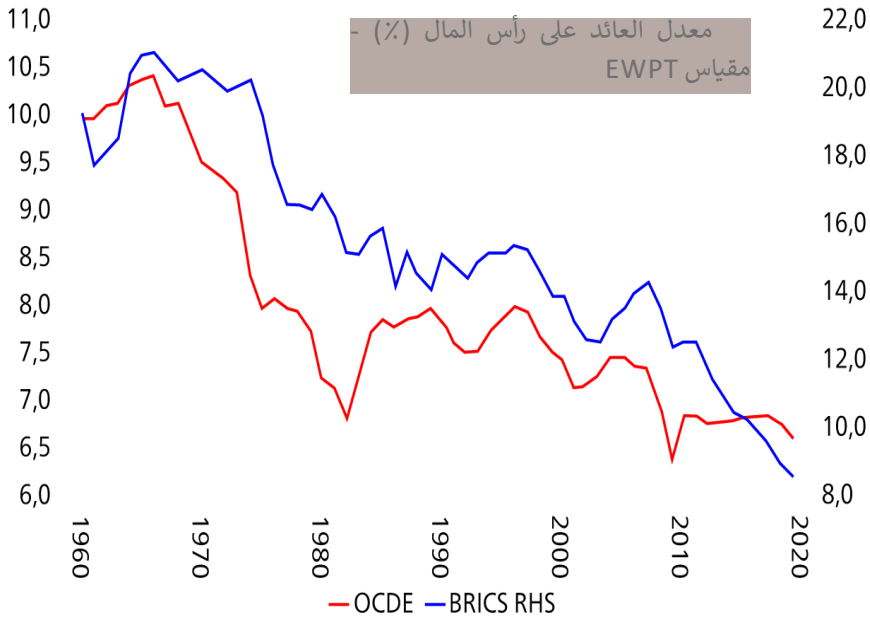

أخرى بسرعة كبيرة منذ منتصف العام 2009 لأنها كانت ترسل أدوات آلية إلى الصين.

المشكلة أن الصين في طور تغيير نموذجها الاقتصادي عبر الانتقال إلى مستوى أرقى. إذ تصنع سلعًا بسعر أرخص مما كانت تنتجه ألمانيا. كما أن جودتها بدأت تقترب باطراد من جودة منتجات ألمانيا، وبالتالي فإن سوق منتجات ألمانية آخذة في الزوال. والأكثر من ذلك، يأخذ منافسون صينيون حصة من سوق العالم، على سبيل المثال في مجال الطاقة الشمسية. كانت لدى ألمانيا صناعة مزدهرة في هذا المجال الأخير، لكن بعد ذلك بدأت الصين تبيع نفس السلعة بسعر أرخص واستحوذت على السوق بأكمله. تمارس الصين نوعًا من الإغراق: حيث تنتج بإفراط، وتخفض الأسعار إلى حد كبير جدا، ولا يستطيع الصناعيون الألمان مجاراتها، لأن الأسعار الصينية أقل بنسبة 30% مقابل نفس الجودة أو أقل منها بقليل. فوتت ألمانيا حقًا الفرصة تمامًا واكتفت بابتكارات على الهامش لتثبيت تبرير أسعار مرتفعة. وفضلا عن ذلك، شهدت فترة ما بين عامي 1997 و2013 إغراقًا ألمانيًا في الأجور-ركودًا في الأجور-قضى تمامًا على جميع المنافسين الأوربيين، ووجدوا أنفسهم بوجه صناعيين صينيين لم يكن أمامهم سوى الصناعة الألمانية كمصدر ممكن للموردين. انتهى كل شيء الآن. وأبرز مثال على ذلك هو السيارة الكهربائية: بينما كان الصناعيون الألمان يسعون إلى التلاعب في اختبارات محركات الديزل، كانت دولة الصين تدعم السيارات الكهربائية-وعندما أصبحت السيارة الكهربائية منتوجاً جماهيريا، لم يكن الألمان جاهزين مطلقاً.

للحديث عن إرنست ماندل مرة أخرى، صحيح أننا عادة ما نعتبر العودة إلى موجة نمو مديدة مرتبطة بعوامل خارجية، إما اكتشافات تكنولوجية كبرى أو عوامل سياسية خارجية... وهذا يغير مجريات الأمور، لكن كيف تحللون مبادرات ترامب والرسوم الجمركية والرغبة في عمليات ضم مناطق وهجماته على جهاز الدولة؟

هذا هو السؤال الحقيقي. لكي نكون في هذا المجال النظري إلى حد ما ونربطه بترامب: إذا كنا إزاء نظام موجة طويلة، وكنا في قاع الموجة، يقتضي السير بسرعة حربا، ثم يليها صعود لأنه لا بد من إعادة بناء. لكن المشكلة تكمن في أن الميل الحالي متجه نحو إضعاف طويل الأمد، ما يعني أنه حتى لو عادت العوامل الخارجية-أو الداخلية-إلى التحرك مرة أخرى، فإن الدينامية الداخلية للرأسمالية أصبحت ضعيفة جدا لدرجة أنني لست متأكدًا من القدرة على العودة إلى مستوى عالٍ جدًا. وهذا ما لمسناه في نهاية المطاف أثناء الأزمة الصحية، على الرغم من الحفاظ على أداة الإنتاج. كان تدارك التأخر سريعا ثم أصبحت الميول نحو الإضعاف كبيرة مرة أخرى.

يطرح هذا أكثر المشكلة السياسية: فحتى الذين لديهم أفكار حول كيفية صون وتيرة التراكم سيواجهون في كل الأحوال ميلاً أساسياً قوياً يجذب التراكم نحو الانخفاض. ستشهد أوكرانيا على سبيل المثال إعادة إعمار بعد الحرب، وسيرتفع ناتجها المحلي الإجمالي عاليا، وهذا منطقي. غير أن أوكرانيا إذا أصبحت في الواقع مكانًا لإنتاج رخيص الثمن في أوربا الغربية، فستحل مكان بلد آخر. إنه منطق الكعكة التي لم يعد حجمها يزداد.

أعادت الحرب العالمية الثانية إطلاق سير الرأسمالية، حيث كان هناك أيضًا تغيير تكنولوجي وتغيير كبير في نطاق الإنتاج، أي الثورة الصناعية الثانية، التي كان مطلوبا نشرها. أدت الحرب إلى تسريع هذا الانتشار. وأيضا بسبب وجود إمكان تطور الاستهلاك الجماهيري، الذي بدأ في نهاية القرن التاسع عشر لكن لم يتطور بالفعل إلا بعد الحرب العالمية الثانية، لأسباب سياسية إلى حد كبير.

توجد هنا ديناميات داخلية لرأس المال، وأتاحت الدينامية الخارجية إمكان إقلاع الوضع برمته مرة أخرى. اليوم حتى هذا غير موجود، لا: ثمة شيء من قبيل ميل معدل الربح إلى الانخفاض، وهو أمر مرتبط بمسألة الإنتاجية. في لحظة ما ثمة قوة تجذب هذه الإنتاجية إلى أسفل، وهو ما نسميه بالتركيب العضوي لرأس المال: بلغتم مستوى معيناً من الإنتاجية حين يصبح رأسمالكم باهظ الكلفة ولم تعد المكاسب التي تحققونها تتيح لكم كسب فائض قيمة كافٍ. تتراجع أهمية الاستثمار المنتج وتتمثل الطريقة الوحيدة لتحقيق النمو في زيادة فائض القيمة المطلق.

نسمع في الولايات المتحدة الأمريكية أن معدل نموها البالغ نسبة 2.5% رائع، لكنه لا يصل إلى ما كان في سنوات 1950-1960 أو حتى 1980. وبالمثل، يبلغ معدل النمو في إسبانيا نسبة 3%، لكنه كان 4% أو 5% في سنوات 2000. وتخبرنا حكومتنا بأننا سنكون أبطالا عندما نحقق نسبة 0.8% من النمو، الخ.

أعتقد أن قسماً كبيراً من رأس المال، وحتى كله، مدرك لهذا الوضع، لذلك أرى أننا قيد التخلي عن النيوليبرالية. أدركوا أن تطوير الأسواق ولبْرلتها لا يجدي نفعًا. قد يُستخدم لتطوير بعض السياسات العامة المبررة بالحجج القديمة-إصلاح نظام التقاعد، وأشكال اللبرلة المرتقبة في سوق العمل، الخ.-لكن ذلك لم يعد جوهر المشكلة.

جوهر المشكلة مزدوج في الواقع. فمن ناحية، يعتمد قسم من رأس المال اليوم-وخاصة رأس المال المنتج وخدمات السوق وصناعات كثيرة-

المشاركون في الإضراب التحذيري الذي دعت إليه نقابة عمال المعادن IG METALL في مسيرة من مصنع فولكس فاجن (VW) إلى وسط مدينة أوسنابروك بألمانيا، في 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2024. © AFP

على إعانات الدولة المباشرة-إعانات وتخفيضات ضريبية إلخ. إذا ألغيت هذه المساعدات، لن يتبقى لهم أي شيء، ولن يحققوا أرباحا، ولن يحدث أي نشاط. وهذا صحيح في الصين أيضًا، لأننا في ظل شبه أزمة فيض إنتاج صناعي.

ومن ناحية أخرى، توجد إستراتيجية مغايرة مفادها إننا سنقوم، نظرا لصعوبة إنتاج القيمة بطريقة تقليدية عبر العمل، بالالتفاف على هذا النظام وإنتاج القيمة عبر الريع. يستهدف قطاع بأكمله نظام الريع هذا، نظام افتراس الموارد والأسواق في الآن ذاته. يبدو ذلك رائعاً بالنسبة لرأسمالي فردي: بوسعكم تحمل جميع أشكال هبوط معدل الأرباح الإجمالي إذا كان ربحكم الشخصي مرهوناً بمجرد اضطرار الناس إلى الدفع لكم ليتمكنوا من العيش بشكل طبيعي. هذا انخداع في الواقع، لأن هذا المال نفسه متوقف على معدل الأرباح الإجمالي. لكنه وهم قوي في هذه القطاعات.

لا يُعد ذلك تقسيمًا دقيقًا، فبعض القطاعات-مثل قطاع التمويل-لها موطئ قدم داخل نظام الإنتاج وآخر خارجه، لأن القروض تعتمد بشكل واضح على النشاط الاقتصادي، لكن جزءًا من التمويل منفصل تمامًا عن نظام الإنتاج. وبالتالي، تبرز بشكل عام هاتان الإستراتيجيتان.

ما التنظير السياسي لهاتين الإستراتيجيتين؟ الترجمة السياسية، بالنسبة للقطاعات المنتجة، هي دولة تدمر الدولة الاجتماعية وظروف العمل في الآن ذاته للحصول على أكبر قدر ممكن من الموارد لدعم القطاع الخاص. ما يستتبعُ اعتمادَ سياسة تقشف اجتماعي وسياسة تحويلات مالية-كما شهدنا مع كوفيد: «سياسة ضمان اجتماعي لأرباح الشركات».

أما بالنسبة للقطاعات الريعية، فلا يهمها الحصول على مساعدة الدولة، لأنها اليوم في مستويات دولانية، وبالتالي منافسةٍ للدول. إن شركات التكنولوجيا الكبرى والشركات الاستخراجية الكبرى في منافسة مع الدولة التي تعيق تطورهما: على الشركة الحصول على حقوق الحفر عندما تكون مختصة في قطاع النفط، وثمة مشاكل تنظيمية عندما تكون مختصة في مجال التكنولوجيا... تتمثل الفكرة والحالة هذه في تفريغ الدولة من محتواها، والإبقاء وعلى الحد الأدنى من الحاجة فقط، وإحلال الشركات مكان الدولة. هذا هو نظام الدولة الحارسة MINARCHIQUE [دولة الحد الأدنى] أو النظام الرأسمالي اللاسلطوي-ANARCHO CAPITALISTE، الذي يستعيض عن الدولة بشركات تحقق أرباحا وتحل مكان مهامهما الرئيسية. هذا بالضبط ما يحدث في الولايات المتحدة الأمريكية: يصل إيلون ماسك ELON MUSK مع هؤلاء الشباب من وادي السيليكون SILICON VALLEY الواثقين بأنفسهم بدون أية خبرة سوى التي اكتسبوا من شركات الريع، ويستولون على الدولة الأمريكية ويجرّدونها من كل شيء ليحتفظوا فقط بما يهم رأس المال الريعي.

ومع ذلك، هناك أوجه التقاء بين الإستراتيجيتين الرئيسيتين: التخفيضات الضريبية، وتدمير الدولة الاجتماعية وأنظمة الحماية للعمال... وبعبارة أخرى، القمع الاجتماعي.

ثمة والحالة هذه شكل من أشكال تسارع الظاهرة النيوليبرالية، لكن أيضا حالة هروب إلى أمام: لتعويض استمرار ضعف النمو هذا، سيتم نهب الدولة. وهذا إشكالي بالنسبة للشركات الصناعية، إذ أن عدم وجود تحويلات من الدولة يعني مواجهة مشكلة في القدرة على البقاء. وهو أيضا مشكلة تبعية إزاء القطاعات الريعية، لأن الشركات الصناعية تعتمد على شركات التكنولوجيا وشركات الإمداد بالكهرباء والمياه إلخ، وبالتالي تصبح نوعاً من القطاع الفرعي.

مشكلة هذه المنافسة داخل رأس المال قد تجد حلا في بعض الحالات بواسطة القمع الاجتماعي، الذي يناسب قليلا الجميع-وتلك سياسة ماكرون اليوم إلى حد ما: الإبقاء على المساعدات للشركات عبر ممارسة القمع الاجتماعي. وإجمالا، تظل الشركات الريعية راضية بسبب عدم زيادة الضرائب. يمكن حدوث ذلك في فرنسا لأن اقتصاد فرنسا يقوم بشكل أساسي على قطاع الخدمات التجارية، ولا وجود فيه لشركات تكنولوجيا عملاقة. لكن الوضع مختلف نوعًا ما في الولايات المتحدة الأمريكية: بفعل مكانة عمالقة التكنولوجيا في النموذج الاقتصادي الأمريكي، سيندلع نزاع أقوى بكثير بين الطرفين. قد تحاول السياسة الحمائية إيجاد تسوية داخل رأس المال، لكن لدى بعض شركات التكنولوجيا الكبرى ما تخسره في هذا الصدد...

يفرضها ترامب بيد، ويلغيها بيد أخرى...

القراءة الأولى هي أن هذه الرسوم الجمركية ليست سوى نزعة حمائية كلاسيكية دفاعاً عن رأس المال الوطني بأكمله ضد الرساميل الأجنبية، بغية إعادة توطين الإنتاج في الولايات المتحدة الأمريكية. تخفض الدولة الضرائب بفضل عائدات الرسوم الجمركية، ويصبح الجميع مسرورا داخل البلد. هذا ما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية في الطور الأول من تطورها بعد حربها الأهلية: تطورت الولايات المتحدة الأمريكية محمية بفرض الرسوم الجمركية الهائلة، وهذا ما يعتمده ترامب مرجعاً.

تكمن مشكلة هذه الفرضية في وجود تناقض في التعابير. ينبغي على الرسوم الجمركية ردع حركة الواردات إلى الولايات المتحدة الأمريكية. لكن ترامب سيخفض الضرائب بفضل عائدات الرسوم الجمركية. وبالتالي، إذا حدثت عملية إعادة توطين وحدات الإنتاج، ستنخفض عائدات الرسوم الجمركية، وسيتعذر تمويل عملية تخفيض الضرائب. وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون الرسوم الجمركية مرتفعة بما يكفي لتعويض الفوارق في تكاليف اليد العاملة بغية إعادة توطين وحدات الإنتاج. يبلغ الفرق اليوم بين عامل في المكسيك وآخر في الولايات المتحدة الأمريكية ما بين نسبة 1% ونسبة 6%، وليس 25%. وبالتالي ستشهد الأسعار ارتفاعًا إذا حدثت إعادة التوطين. سترتفع الأجور لأن سوق العمل في الولايات المتحدة الأمريكية يعاني أصلا من ضيق، وبالتالي سيحدث ضغط على معدل أرباح الشركات الصناعية لا يمكنها تحمله بالضرورة في وضعها الحالي، وسيؤدي ذلك إلى زيادة في الأسعار ستكون أكبر بكثير من نسبة 25% في زيادة الرسوم الجمركية...

لا ينبغي استبعاد هذه الفرضية الأولى كلياً، إذ قد تكون هي مشروع ترامب. سنكون حينها أمام خطة كالتي اعتمدها ماكرون: محاولة تحقيق السلم داخل رأس المال عبر العمل في نفس الوقت على حماية الصناعيين ومنح رأس المال الريعي ما يبتغيه من تخفيضات ضريبية. لكن ذلك محكوم بالفشل.

الفرضية الثانية هي أن هذه الخيارات ذا طابع سياسي في الواقع. لدى الولايات المتحدة الأمريكية مشكلة، إذ يقوم نموذجها الاقتصادي على اقتصاد خدمات تجارية بنسبة 80%، مع وجود قطاع تكنولوجي فائق التطور ومربح للغاية وقوي جدًا ومتقدم على جميع القطاعات الأخرى. وهذا النموذج الاقتصادي جزء صغير من الاقتصاد الأمريكي، لكنه جزء بالغ الأهمية لأنه ينتج قيمة ضخمة للغاية. تتجلى المشكلة في أن الصين قيد اللحاق بها اليوم-كما رأينا في مجال الذكاء الاصطناعي.

أود الإشارة جانبًا باختصار إلى فكرة مهمة على ما أعتقد: كانت الفكرة الرائجة منذ سنوات (خاصة من قبل أنصار ماكرون) هي أن الابتكار في حاجة إلى تخفيضات ضريبية لفائدة أرباب الشركات، وإلى مجاملتهم، والى عدم صرف أجور عالية للناس، والى تقديم مساعدات عامة لهم، وتأمين طلبيات لهم، الخ. لكن في الواقع، هذا خاطئ كليا: الابتكار

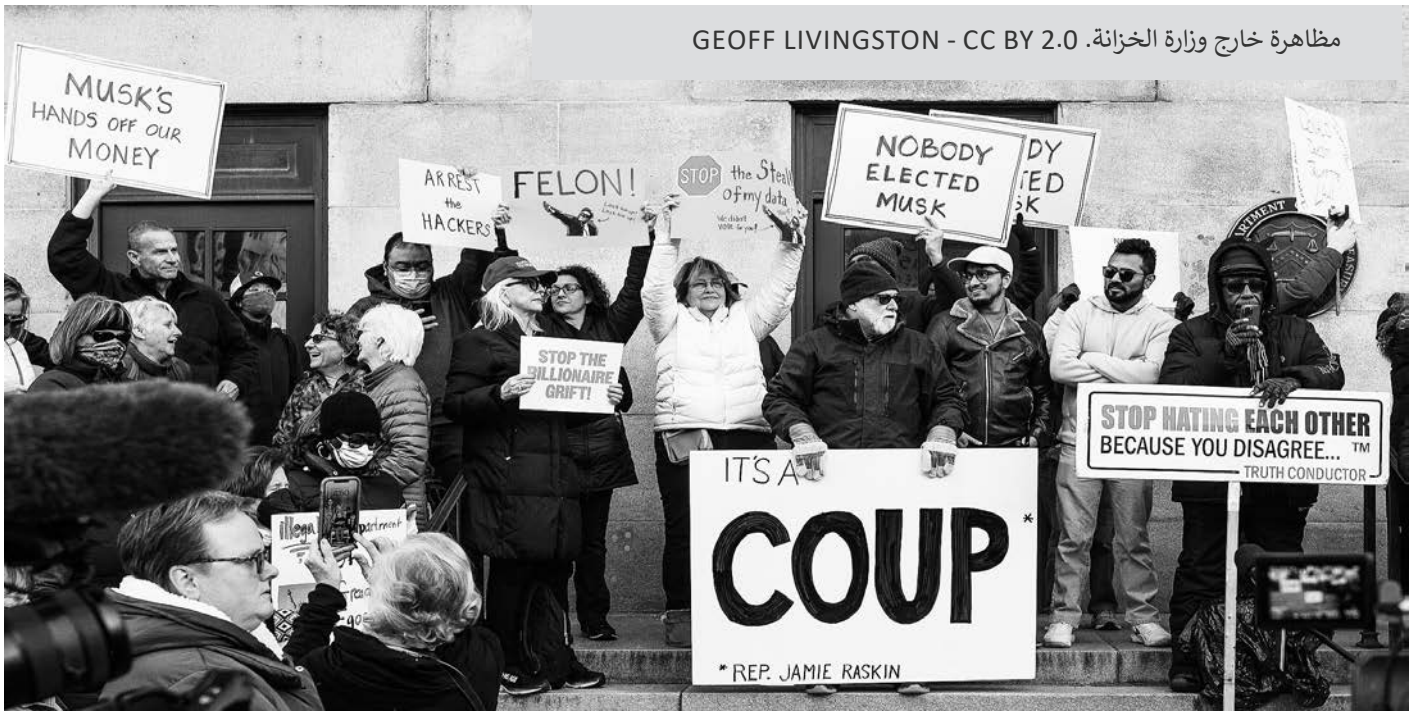

مظاهرة خارج وزارة الخزانة. GEOFF LIVINGSTON - CC BY 2.0

يكون تحت ضغط الاكراهات، وعند اعتراض عوائق يكون البحث عن حل. هذا بالضبط ما حدث في الصين: قال الباحثون: «لا نملك معالجات دقيقة MICROPROCESSEURS، فلا يمكن اعتماد هذه الإستراتيجية (وهي إستراتيجية مجنونة أيضاً على المستوى البيئي، والتي تتمثل في زيادة القدرات الحاسوبية) وبالتالي سنجد حلاً للاكتفاء بما عندنا». يتمثل كابوس الأمريكيين في قدرة الصينيين اليوم على الابتكار بكلفة أقل وبجودة مماثلة تقريباً، وبالتالي سيأخذون الأسواق منهم في كل مكان، حتى في مجال الذكاء الاصطناعي.

كانت إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية لإدامة هيمنتا متمثلة حتى اليوم في الانتشار في كل مكان تقريبا، مع الحرب على العراق وأفغانستان، وقوات في أوروبا، الخ. أما اليوم فتكمن في بناء إمبراطورية حقيقية، أي بشبكات أتباع سيأتون لاستهلاك منتجاتها، خاصة منتجاتها التكنولوجية أو نفطها أو غازها المسال. ولن يكون أمامهم خيار.

يعيدنا هذا إلى ما قلته عن الريع: رهان قسم من الرأسمالية الأمريكية اليوم هو تفادي المنافسة، وبالتالي ليس بناء سوق ضخمة عابرة للمحيطين الأطلسي والهادئ كما كان الحال في أيام النيوليبرالية، بل إمبراطورية: مركز وأطراف، لكل منها دور إزاء المركز. وبالطبع، ليس هذا هو الحال اليوم: تعقد أوروبا اتفاقات تبادل حر مع بلدان أخرى. لكن إذا كان هدف الولايات المتحدة الأمريكية أن يشتغل كل بلد في خدمة المتروبول، قلب الإمبراطورية، فالرسوم الجمركية وسيلة لممارسة الضغط. وهذا ما يفسر لعبة ترامب الحالية: يفرضها ثم يسحبها. وعندما يسحبها، يُقال إنه مهرج. قد يكون مهرجًا، لكنه يبعث الرسالة إلى المكسيكيين والكنديين: بوسعي سحبها، لكن يجب طبعا قبول شروط، وإلا سأفرضها مرة أخرى. تتمثل هذه الشروط في ولوج الأسواق، على سبيل المثال في أوروبا. نعلم جيدا ما يريد: إلغاء كل تقنين للتكنولوجيا، واحتكار الغاز المسال، وولوج سوق الصناعات الحربية (وبالتالي عندما يقول علينا تخصيص نسبة 5% من الناتج المحلي الإجمالي للدفاع، فهذا يعني الشراء من الولايات المتحدة الأمريكية)... بل يمكن حتى تخيل أنها تجعل كل رأس المال الأمريكي متفقا عندما تقول لمحيطه: لدينا منتجات صناعية نريد بيعها، وستنضمون إلى سلسلتنا اللوجيستية وفق شروطنا.

وسيكون للرسوم الجمركية آنذاك دور الضغط على بلدان أطراف الإمبراطورية لإخضاعها أكثر. قد يبدو هذا الأمر مناقضا كليا للسليقة، لكنه في الواقع يستهدف الحلفاء قبل الأعداء، لأنه قيد إنشاء تكتل إمبراطوري، وعندما يتشكل هذا الأخير سيكون بوسعه مواجهة الصين (الصين بصدد القيام بنفس الشيء تمامًا، بأشكال أقل عنفًا وأقل تهريجا بواسطة «طرق الحرير الجديدة»، التي تمثل أشكالًا من النفوذ والتبعية للديون). لكن ذلك أيضا محفوف جدا بمخاطر: قد يؤدي تأثير هذه الرسوم الجمركية على النمو المكسيكي أو الكولومبي إلى سعي المكسيك وكولومبيا للحصول على دعم الصين على سبيل المثال... لكن إذا رسخت الصين أقدامها في المكسيك أو في كولومبيا، يغدو الأمر خطيرًا جدا. لذا يجب عدم استبعاد الطابع الخطير للشخص أيضًا...

كيف تفسر نشر صحيفة «وول ستريت جورنال» افتتاحية عدوانية جدا ضد خيار ترامب بشأن الرسوم- فهي بكل حال صحيفة رأس المال المالي-وهبوط مؤشر داو جونز DOW JONES ردًا على هذه التصريحات؟

نعود إلى نقاشنا السابق: إننا إزاء أشخاص يبذلون كل ما في الوسع لتأمين معدل أرباحهم، لكنهم يصطدمون بتناقضات دائمة. يواجه ايلون ماسك واقع ترحيل قسم من إنتاجه إلى الصين، وأهمية سوق الصين بالنسبة له، ما يسبب انخفاض سعر سهم شركة تسلا TESLA. كانت الرأسمالية الأمريكية مهيكلة بوجه التحديد حول المكسيك وتوريد المنتجات المكسيكية، بإيعاز من ترامب في أواخر سنوات -2000 لكن سلسلة التوريد للرأسمالية الصناعية الأمريكية، أصبحت اليوم مهددة بالتوقف تمامًا، بسبب الرسوم الجمركية. هذا ليس منطقيًا، وفي الواقع يبين رد فعل صحيفة وول ستريت جورنال أن هذه الدوائر تواجه تناقضًا من وجهة النظر هذه. لكن ذلك ما يفسر أيضًا كون الأمر سياسياً جدا. لو كان خيارا اقتصاديا صرفا، لكان وعد ترامب بتعويض خسائر وول ستريت عبر ضمان نمو متسارع، وعدًا ذا مصداقية. لكن

الوعد الحقيقي متمثل بالفعل في إنشاء إمبراطورية ممركزة لا تزال مكاسبها الاقتصادية غير مؤكدة.

تمثل الدولة المصالح الجماعية للبرجوازية لأن هذه الأخيرة لا تستطيع، بما هي مجرد مجموع رساميل، التعبير عن مصالحها الجماعية...

بالضبط. ثم عندما تتباين مصالح القطاعات (ولم أشر سوى إلى سمتين رئيسيين متناقضين، لكن في الواقع هناك عشرات المصالح المتباينة داخل القطاعات)-كما هو الحال اليوم-فإن المهم هو أن هذه المصالح المتباينة تعكس أيضًا هذه التناقضات، أي حدود مقدرتها اليوم على مواجهة ميل المردودية الأساسي نحو الانخفاض.

يتيح أيضاً وجود شخص مجنون على رأس الدولة اتخاذ قرارات جذرية، حتى لو أن قسمًا من البرجوازية لا يعتبرها ملائمة في لحظة ما. الأمر يتطلب بعض الجرأة...

يسعى القسم الأعظم من الخطاب الرأسمالي السائد إلى حجب خطورة الوضع عنّا وإيهامنا بانعدام بديل. لكن الوضع حرج جدا لدرجة عجزهم عن محاولة الفكاك منه نه إلا باتخاذ قرارات جذرية ستنجم عنها عواقبها على بعض أفراد طبقتهم. ثمة وجه يأس، وهذا أيضا من أعراض أزمة النظام الرأسمالي...

هذا فضلاً عن الأزمة الإيكولوجية...

أعتقد أننّا نشهد أزمة نظام رأسمالي لأن النيويبرالية التي كانت نمط تدبير الرأسمالية حتى الآن باتت مستنفذة، وبالتالي ينبغي إيجاد نمط تدبير جديد ونمط هيمنة جديد. هنا تحل الإمبراطورية مكان السوق، وقد لا تسير الأمور على ما يرام. ثمة دوماً في حقب الأزمة بحث بالتلمس: شهدت أزمة العام 1929 حمائية لم تكن مجدية، ثم جاءت اجراءات نيو ديل NEW DEAL التي شهدت في الواقع ثلاثة أطوار: بعد أوجه تقدم وتوقفات، أدت أزمة جديدة إلى فكرة أن الحل الوحيد قائم في إنتاج الدبابات...

فترات الأزمة مطبوعة بكثير من الارتباك بسبب محاولة إيجاد حلول، لكن هذه الأخيرة لا تثبت فعاليتها دوماً، وتبوء أحياناً بفشل ذريع. نظراً لعدم وجود نظام آخر غير الرأسمالية، وحدهم الرأسماليون يجربون أمورا. لكن إذا شرع العمال مثلا، في عالم مثالي، في تجريب أمور، فلن يتحقق كل شيء بين عشية وضحاها، إذ ستكون ثمة إخفاقات، وتراجعات، وأوجه تقدم...

خصوصية الأزمة الراهنة، الحقيقية برأيي، هي في تعدد أوجهها: ثمة هذه الأزمة الاقتصادية التي كثر الحديث عنها، ولكنها-كما قلتم-انضافت في الواقع إلى أزمة بيئية ناجمة عن نمط الإنتاج. سيتخلى ترامب، كما يبدو جليًا، عن كل التنازلات الضئيلة المقدّمة إلى الإيكولوجيا والنظام البيئي، في محاولة لإنقاذ رأس المال.

يقول مارتن لالانا سانتوس MARTIN LALLANA SANTOS في مقال بعنوان «الإستراتيجية الأشتراكية الإيكولوجية في الفترات المضطربة» STRATÉGIE ÉCOSOCIALISTE EN PÉRIODE DE TURBULENCES إن تجاوز أزمة الرأسمالية يقتضي عامة زيادة إنتاج الطاقة بعشرة أضعاف... [انظر مجلة إنبريكور عدد 729].

طبعاً. لكن لا ننسى مرة أخرى أن مرجع ترامب هو متم القرن التاسع عشر: آبار النفط في كل مكان. الأكيد أنه سينسف المعايير البيئية، وليس في الولايات المتحدة الأمريكية وحسب. سيمارس ضغوطًا لبلوغ نفس الشيء في أوربا وأمريكا اللاتينية وجميع البلدان المعتمدة على الولايات المتحدة الأمريكية. وقد بدأ قادة أوروبا بالفعل يقولون بأنهم أفرطوا في السير بعيد جدًا، وأن هناك معايير أكثر من اللازم. لكن ما يدور في الخلف في الواقع هو تدمير البيئة، لأنه يجب ألا ننسى أن أزمة البيئة لا تقتصر على الاحتباس الحراري بل تطال أيضًا التنوع الحيوي وبقاء نوعنا على قيد الحياة. أزمة البيئة عرضة لإنْكار لأن التراكم يحظى بالأولوية.

ثمة أيضًا الأزمة الاجتماعية والمجتمعية والأنثروبولوجية. لا تأتي الموجة الرجعية من عدم. إنما تنبع من كون المجتمع الرأسمالي مريضا بما أنتجه، أي فرط الاستهلاك، الذي لا تقتصر عواقبه الوخيمة على البيئة وحسب، بل أيضًا على الكائنات البشرية التي تعاني من الإفقار الدائم بسبب فرط الاستهلاك هذا: كلما زاد الاستهلاك، زاد النقص إلى شيء ما. ما شهدنا مع أزمة التضخم بالغ الأهمية من وجهة النظر هذه. إن شعور الحرمان من مقدرة مواكبة هذا الجنون الاستهلاكي الدائم يجعل الناس تعساء ومذعورين. يتحقق النمو في الولايات المتحدة الأمريكية بزيادة أشكال الريع، وبالتالي بتنامي حجم النفقات الالزامية خاصة في مجال الصحة. إن تسليع الصحة دليل على تنافر النمو والرفاهية. وهذا عنصر حدد جزئيًا نتائج الانتخابات الأمريكية: خاض الديمقراطيون حملة الانتخابات مستندين على نمو بنسبة 3%، وكان بول كروغمان PAUL KRUGMAN يشرح لنا، كل أسبوع، في صحيفة نيويورك تايمز أن الولايات المتحدة الأمريكية مزدهرة للغاية ولا داعي للتذمر... لكن كان على الناس مواجهة تلك النفقات الالزامية المتزايدة.

وبصورة أعم، الحث على الاستهلاك غير مقنع أساسًا. ويمثل ترامب تعبيراً عن السعي إلى تأمين نمط حياة لا يمكن الدفاع عنه بوعد زائف بأنه ضمانة للسعادة.

تمكنت الرأسمالية الغربية على مدى فترة طويلة من قول إن مستوى المعيشة يرتفع ونوعية الحياة تتحسن لأن بوسع الإنتاج التركيز على تلبية حاجات بديهية. ثم، في نهاية سنوات 1960 أو بداية سنوات 1970، لما تحققت تقريبا تلبية جميع حاجات الناس الأساسية، وحتى أكثر بقليل، لم يكن بد مع ذلك من الاستمرار في بيع سلع. تلك هي اللحظة التي يخلق فيها رأس المال حاجات الأفراد لإعادة إنتاج نفسه. تتحدد حاجات الأفراد والحالة هذه بشكل دائم وفقاً لحاجات رأس المال. مما يسبب في الآن ذاته رغبة مستمرة وشعور حرمان وعزلة عميقة. المجتمعات ليست بخير، حتى عندما يظل معدل النمو صامداً، وربما في هذه الحالة بوجه خاص! يندرج هذا، بنظري ، في إطار الأزمة الشاملة، انه قطب ثالث من أقطاب الأزمة.

ثمة شيء ما باعث على اليأس: عند سعي إلى معالجة أحد أقطاب الأزمة، يتفاقم القطبان الآخران. عند محاولة حل الأزمة الاقتصادية، كما يفعل ترامب وقادة أوربا الآخرون، تُفاقم أزمة البيئة عشرة أضعاف، وتُضاعف الحاجات التكنولوجية لجعل الناس أكثر تبعية وأكثر إصابة بمزيد من التوتر العصبي... هل تحاولون حل أزمة البيئة؟ إذن يمكن أن تنسوا نموكم وتراكم رساميلكم. هل تسعون لحل الأزمة الاجتماعية؟ تضعون حدًا للاستهلاك الجماهيري... تقعون بالفعل في نوع من مأزق مستمر، وهذا كله مرتبط بواقع مركزي: المجتمع خاضع لضرورة تراكم رأس المال، وبالتالي تابعًا لمهرّجين يصنعهم لنا رأس المال: أمثال ترامب، وماكرون، الخ.

هذا يعزز بكل حال اقتناعي أننا دخلنا-على حد تعبير توم توماس TOM THOMAS-طور شيخوخة الرأسمالية: نحن في نظام يسير بشكل سيء باطراد، لكنه مستمر لأنه يقيدنا في دائرة

الرئيس دونالد في إفطار الصلاة الوطني، الخميس 6 فبراير 2025.
صورة رسمية للبيت الأبيض التقطتها MOLLY RILEY, DOMAINE PUBLIC

خيارات مستحيلة. يتصور الناس نهاية العالم أكثر من تصورهم نهاية الرأسمالية...

شهدنا انحطاط أنظمة اجتماعية في ماضي البشرية-روما بالطبع، وأيضًا جمهورية النبلاء البولندية في ما بين القرنين السادس عشر والثامن عشر- لكنه كان متمركزًا كل مرة في منطقة ما. نعاين وجود نظام معولم بالفعل، الرأسمالية قائمة في كل مكان، حتى لو كانت أنظمتها السياسية مختلفة إلى حد ما. كما نلاحظ تزايد ميل الليبرالية إلى ممارسة الاضطهاد ، وتناقص الديمقراطية، ونظام الصين، الذي ليس نظامًا ديمقراطيًا ولم يكنه قط. توجد رساميل تتعدى حدود الدولة في هذا الوضع، وحروب بعيدة عن كونها محلية وحسب-أوكرانيا، فلسطين/إسرائيل، الكونغو-لكنها ليست مواجهة معممة حالياً. هل تعتقد إمكان السير نحو مواجهة معممة للخروج من التناقضات؟

أود العودة إلى أمرين فيما قلتما. الأول، المهم، هو نهاية الرأسمالية الديمقراطية. اعتدنا لفترة طويلة سماع أن الديمقراطية في حاجة إلى الرأسمالية ولا يمكن تصور إحداهما دون الأخرى. لكن التاريخ علّمنا أن الرأسمالية والديمقراطية ليسا نفس الشيء بتاتاً، بل إنهما متناقضتان أحياناً. الديمقراطية، في نظام أزمة معممة، ومأزق اجمالي، عائقٌ بوجه التراكم، ونرى اليوم في كل مكان سعيا إلى الالتفاف على الديمقراطية، وتحويلها إلى قوقعة فارغة.

لا يتخذ ذلك- حتى الآن-أشكال ديكتاتورية كلاسيكية بفعل أسباب تاريخية، ولكن الديمقراطية أصبحت بلا معنى. يكتسي ما يفعله ايلون ماسك أهمية بالغة من وجهة النظر هذه: لن يلغوا الانتخابات، بل سيدمرون دولة القانون، ويتحكمون بوسائل الإعلام، ويقيمون ديمقراطية شكلية فارغة من معناها. و روسيا أكثر النماذج تقدمًا في هذا الصدد، حيث بات نظامها متزايد الاستبدادي. لا يمكن والحالة هذه استبعاد أن يؤدي ذلك إلى ارساء دكتاتورية كلاسيكية. توجد مسألتان تصبان في هذا الاتجاه. تتمثل الأولى في منطق الريع، الذي يمثل منطقًا شبه إقطاعي: لا يشكل منطقًا يختار فيه الناس، حيث يتمتع الأفراد بالمواطنة، بل منطقًا يدفعون فيه مقابل خدمات جُعلت لا غنى عنها... وتتمثل الثانية في جمهورية الصين الشعبية. إنها رأسمالية غير ديمقراطية وهي النجاح الرأسمالي الوحيد في عصرنا. أنا غير متأكد حتى من وجود شيء مماثل للصين في تاريخ الرأسمالية. وبالتالي يقول الناس: إذا كانت مشكلتنا قائمة في التراكم، فأمامنا نموذج بلد حقق التراكم في ظل ظروف استثنائية: إنها الصين، بلد الحزب الوحيد.

أما بشأن مسألة الحروب: في الواقع، إذا كانت الكعكة تكبر بوتيرة بطيئة في هذا النظام ذي النمو المنخفض، وكان من الصعب توزيع الحصص فيه، وكان الهدف ترسيخ منطق افتراس ما تحقق فيه من قيمة قليلة، يتعين التحكم سياسيا بأكبر قدر من الحصص. عندما كانت الصين تشهد معدل نمو بنسبة 10%، لم تكن مسألة التحكم الإقليمي تكتسي أهمية. لكن عندما انخفض معدل النمو رسميًا إلى نسبة 5%، وربما في الواقع إلى نسبة 2 أو 3%، وتعهد الحزب الشيوعي الصيني بالتشغيل الكامل وتحقيق مستوى معيشة يضاهي نظيره في الغرب بحلول العام 2050، لم يعد بالوسع الاكتفاء بمعدّل النمو الداخلي. ينبغي والحالة هذه تأمين الموارد والأسواق التي لا تخضع لمخاطر المنافسة. يجب إذن الاستحواذ عليها. هذا المنطق الإمبريالي هو طريق الصين، وينطبق الأمر نفسه تمامًا على الولايات المتحدة الأمريكية.

إنها عودة إلى إمبريالية عنيفة، امبريالية أواخر القرن التاسع عشر: إذ أن الاستحواذ الحصري على الأراضي هو المفتاح، وما هوس ترامب بغرينلاند وقناة بنما إلا سعي للاستحواذ الحصري على هذه

الثروات. لا يمكن القول إن الدنمارك تشكل خطرًا على الولايات المتحدة الأمريكية أو منافسًا خطيرًا لها، لكن ترامب لا يود المجازفة ويريد السيطرة الحصرية. عند التفكير بمنطق السيطرة الحصرية، تغدو المواجهة حتمية... فهل سيؤدي ذلك إلى نزاع معمم؟ إذا اعتمدنا المنطق الاجمالي الذي مؤداه بأن الحرب هي الأمر الوحيد المفيد في إعادة إطلاق التراكم، فلم لا. باتت النزاعات الإقليمية قائمة على أي حال. وتقع أوروبا في صلب المشكلة. إذا ما أصبحت القارة العجوز كعكة بسيطة تتقاسمها واشنطن وموسكو، فقد تغدو النزاعات عنيفة للغاية. قد يؤدي انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وإخضاع الاستفادة من الضمانة الأمنية الأمريكية للتبعية، إلى تمهيد طريق توسع روسيا ونشوب نزاعات جديدة في أوربا الشرقية. لم يعد ثمة اليوم أمن عالمي.

أنا لا أقول إن الناتو كان رائعًا. كان شكلاً آخر من أشكال الإمبريالية. لكن الوضع الآن مغاير إذ الأمن الوحيد الممكن هو التبعية للمتروبول والقيام بالدور المطلوب لازدهار هذا المتربول. ذلك ما يقوله ترامب للدنمارك وكندا: يقول للبلدين الحليفين: «إما أن تعطوني قطعة من أراضيكم أو أرسل قواتي»، أو «إذا أردتم العيش في سلام وراحة بال، انضموا الينا وستكونون جزءا من المركز».

ماذا عن أوروبا في هذا كله؟

لا يبدو واضحاً كيف ستستطيع أوروبا بناء شيء يوازن قوة الولايات المتحدة الأمريكية وابتزازها، لأن أوروبا تدفع ثمن نزعتها النيوليبرالية المنفلتة من عقالها: أصبحت أوروبا تعاني من عجز شديد، ومن الضعف وتراجع التصنيع. راهنت بكل شيء على تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأصبحت اليوم في مواجهة ترامبٍ يضع المسدس على صدغها. هذا مع وجود قوة إمبريالية أخرى على أبوابها، أي روسيا، التي ستستغل أدنى خطوة خاطئة للانقضاض عليها. ولا تنتظر الصين الإمبريالية سوى استعادة سوق أوروبا.

بات الوضع معقداً، مع دينامية اقتصادية منعدمة، ومجتمعات منفلقة تماماً، وأحزاب يمينية متطرفة سائرة في صف الأميركيين أو الروس أو في صف الاثنين معاً. يبدو جليًا أن الوضع في طور انحطاط.

4 شباط/ فبراير 2024

إحالة المترجم

إن الوسيلتين الرئيسيتين اللتين يجهد الرأسماليون بواسطتهما لزيادة حصتهم، أي لزيادة فائض القيمة هما:

أ- إطالة يوم العمل (من القرن السادس عشر إلى منتصف التاسع عشر في الغرب، وحتى أيامنا في العديد من البلدان شبه المستعمرة) وتقليص الأجور الفعلية وتخفيض «الحد الأدنى» المعيشي. هذا ما يسميه ماركس زيادة فائض القيمة المطلق.
ب- زيادة كثافة العمل وإنتاجيته في دائرة السلع الاستهلاكية (وقد سادت هذه الوسيلة في الغرب منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر). وبالفعل، فإذا سمحت زيادة إنتاجية العمل في صناعات السلع الاستهلاكية وفي الزراعة، إذا سمحت للعامل الصناعي المتوسط بأن يعيد إنتاج قيمة تشكيلة محددة من تلك السلع الاستهلاكية بثلاث ساعات عمل بدل الاضطرار إلى العمل خمس ساعات لإنتاجها، يصبح بامكان فائض القيمة الذي يقدمه العامل لرب عمله الانتقال من نتاج ثلاث ساعات إلى نتاج خمس ساعات عمل مع بقاء يوم العمل محددا بثماني ساعات. هذا ما يسميه ماركس زيادة فائض القيمة النسبي.

****

مدخل إلى الاشتراكية العلمية -ماندل

ترجمة: غسان ماجد و كميل داغر (1980)

مراسلات أممية

«مجلة أخبارية وتحليلية تصدر على مسؤولية المكتب التنفيذي للأممية الرابعة.

لا تعبر المقالات بالضرورة عن وجهة نظر هيئة التحرير. من الممكن إعادة تداولها مع الاشارة الى المصدر.»

مراسلات أممية

فلسطين

بعد وقف إطلاق النار، المقاومة مستمرة

بقلم صلاح الحموري

المقال التالي جزء من كلمة ألقيت في تجمع في بورج Bourges في 7 شباط/فبراير 2025.

أود أن أؤكد على أهمية التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني والمقاومة الفلسطينية. يجب أن نقول بجلاء إن للشعب الفلسطيني الحق في المقاومة، ويجب ألا نخاف من دعم المقاومة، كما فعلنا في الجزائر وجنوب أفريقيا وفيتنام. تقع علينا نحن، الشتات الفلسطيني، مسؤولية كبيرة من وجهة النظر هذه، ونحن نسعى إلى رفع مستوى التضامن والمساعدة في تنظيم الحركة. لقد كانت الحركة قوية جدًا منذ خمسة عشر شهرا التالية للإبادة الجماعية، وإن كانت القضية الفلسطينية قد أصبحت مرة أخرى قضية سياسية عالمية في مقام أول، فذلك بفضل ثلاثة عوامل رئيسية.

أولها مقاومة الشعب الفلسطيني على الأرض، باستخدام جميع الوسائل المتاحة. والثاني صمود هذا الشعب الذي رفض مغادرة أرضه مرة أخرى، ورفض تكرار نكبة جديدة على غرار العام 1948. والثالث هو التضامن الدولي، نحن، ملايين الناس الذين خرجوا إلى الشوارع في فرنسا ولندن والولايات المتحدة وجميع أنحاء العالم.

التعبئة الدولية غيرت الوضع

لذا، إذا كان ماكرون قد تخلى عن موقفه الأول، أي رغبته في تشكيل جبهة دولية ضد غزة، فليس لأنه يحب الفلسطينيين/ت. لقد غير خطابه مجبرا، لأننا كنا في الشوارع. لقد تحمّل كل واحد منا المسؤولية، سواء بعض النواب والممثلين المنتخبين أو الشعب أو النقابات العمالية أو الناس في الشوارع. وبفضل هذا التضامن تمكنا من تغيير ميزان القوى قليلًا.

نحن نعلم أن الوضع في ألمانيا وفرنسا صعب جدا، مع وجود حكومات مستبدة لم نكن نتخيل أبدًا وصولها إلى السلطة، وبرغم ذلك تمكنا من الصمود واستطعنا تغيير أمور. ما كان مقبولاً قبل 7 أكتوبر لن يكون مقبولاً بعد الآن من الناحية السياسية. يجب ألا نسمح بعد الآن بأن يعود 4500 مواطن فرنسي، على سبيل المثال، ممن خدموا في الجيش الإسرائيلي وارتكبوا جرائم في غزة، للعيش بسلام في فرنسا. يجب أن يكون مرتكبو الإبادة الجماعية هؤلاء في السجن!

رهانات النضال بعد وقف إطلاق النار

تظل مهمتنا الآن هائلة، فمع ما حدث في غزة انفتح أفق نضال جديد: إعادة إعمار غزة أمامنا. ما لم يتمكنوا من تحقيقه بالحرب وبالإبادة الجماعية، سيستمرون في السعي إلى تحقيقه سياسيًا في مسألة إعادة إعمار غزة.

المعركة مستمرة على الأرض، ويجب تصور ما يحدث: ثمة مفارقة كبيرة بين الحكومة الإسرائيلية من جهة، التي تمنح عشرات الآف الدولارات للمستوطنين الذين أرستهم في الشمال على حدود لبنان لإقناعهم بالعودة إلى هناك، ومن جهة أخرى أهل غزة الذين عادوا إلى الشمال لاسترداد أراضيهم لحظة إطلاق النار. وأهل لبنان الذين عادوا إلى الجنوب اللبناني وقت وقف إطلاق النار وعادوا إلى قراهم وبلداتهم التي سويت بالأرض بالكامل. هذا يدل على شعب يقاوم ويريد العودة إلى أرضه.

مسؤوليتنا ومهمتنا الهائلة هي أن نكون جزءًا من هذه المقاومة. علينا مسؤولية أخلاقية وإنسانية وتاريخية لدعم شعبي فلسطين ولبنان.

يجب أن نستمر، ونوضح الطريق، ونجعل الصهاينة والإسرائيليين وحلفائهم يفهمون أن فلسطين لم تكن ولن تكون أرضاً بلا شعب لشعب بلا أرض.

7 شباط/فبراير 2025

صلاح حموري

صلاح حموري مناضل، ومحامٍ وناشط فلسطيني في منظمة "ENITSELAP ECNEGRU" في فرنسا، حيث يعيش حاليًا بعد أن سُجن عدة مرات، لا سيما بين عامي 2015 و2021. هذا المقال جزء من الخطاب الذي ألقاه في اجتماع في بورج في 7 فبراير/شباط 2025. الصورة © فوتوثيك روج / مارتن نودا / هانز لوكاس

مظاهرة أوروبية من أجل فلسطين
بروكسل في 19 مايو/أيار 2024. AL / INPRECOR